جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية

الفرع: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم تسلسل المذكرة:

إعداد الطالبة:

سارة بوهة

رانا مباركي

يوم:

أزمة المياه في الوطن العربي وتأثيرها السياسي

لجنة المناقشة:

شلبي شهرزاد	أستاذ	بسكرة	مشرفا
.....	أستاذ	بسكرة	رئيسا
.....	أستاذ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020– 2021م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر "لله عز وجل" الذي وفقنا في انجاز هذا العمل
فهو الذي بيده العون ومنه التوفيق.
و استجابة لقول رسول الله ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".
نتقدم بخالص الشكر والتقدير لدكتورة: "شلبي شهرزاد" التي
تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى دعمها وتوجيهاتها
ونصائحها القيمة خلال مراحل انجاز هذا العمل، فجزاها الله خيرا.
كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة لجنة المناقشة الذين
تفضلوا بقبول مناقشة المذكرة.

مقدمة

مقدمة:

للمياه أهمية بالغة في الحياة البشرية، بل هي أساس وجود كل شيء في المعمورة وذلك لقوله تعالى في كتابه الكريم " وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون " سورة النساء الآية 30، ونجد المياه ارتبطت بنشأة الحضارات القديمة، بحيث أقيمت على ضفاف الأنهار والأحواض المائية أرقى الحضارات مثل الحضارة الفرعونية التي كانت على ضفاف نهر النيل، وحضارة بلاد الرافدين على ضفاف نهري الدجلة والفرات وغيرها من الحضارات التي أقيمت على ضفاف الأحواض المائية.

وعلى الرغم من كون المياه تمثل ثلثي الكرة الأرضية إلا أن العديد من المناطق تعاني نقص في تلبية حاجاتها من المياه، ومن هذه المناطق نجد الوطن العربي الذي شهد في العقود الأخيرة ندرة في المياه خاصة المياه العذبة، وذلك في ظل ارتفاع نسبة السكان وزيادة الطلب عليها، ما جعل الدول العربية، تشهد تحديات جديدة وراهنة وهي كيفية توفير عنصر المياه.

ونظرا لتطور الأزمة المائية في المنطقة العربية التي جعلت الدول المنطقة تسعي لحلها عن طريق استغلال مياه الأنهار، الأمر الذي أدى إلى حدوث صراعات ونزاعات بين دول المنبع مع دول المصب حول تقسيم مياه أنهارها، وخاصة أن جل منابع هذه الأخيرة ذات مصدر غير عربي.

ومن مظاهر الصراع حول مياه الأنهار في الوطن العربي، نجد في الشق الإفريقي النزاع بين دول حوض النيل خاصة بين إثيوبيا (دول المنبع) ومصر(المصب) حول تقسيم مياه نهر النيل، وصراع في الشق الآسيوي بين دول حوض نهري الدجلة والفرات بين تركيا(منبع) وسوريا والعراق (مصب) حول استغلال مياه النهرين.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- تعتبر دراسة الوضع المائي في الوطن العربي مسألة بالغة الأهمية وذلك لأهمية التي يحضا بها الماء في الحياة.
- كون الموضوع حيوي يتناول قضية معاصرة وانية وتطورت أحداثها لتشكل صراعات بين الدول حول توفير المياه.
- التعرف على إستراتيجية إسرائيل في إنشاء دولة تتعدى فلسطين وتمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات.

أهداف الدراسة:

هناك عدة أهداف ترمي إليها هذه الدراسة يمكن إيجازها فيما يلي:

- تسليط الضوء على واقع الوضع المائي في الوطن العربي.
- التعرف على التحديات ومشاكل الأمن المائي في الوطن العربي.
- التعرف على قضية الصراع حول المياه المشتركة مع دول الجوار.
- إبراز أطماع الكيان الصهيوني في الموارد المائية العربية (نهر النيل إلى نهر دجلة والفرات).

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان اختيار موضوع الدراسة مبنيا على عدة أسباب امتزجت بين الذاتية والعلمية تتمثل فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام والميل لدراسة المواضيع ذات البعد الجغرافي والسياسي.

- دفعت بنا ولفتت انتباهنا الأحداث الأخيرة التي وقعت بين مصر وإثيوبيا حول مياه نهر النيل والمفاوضات التي أثيرت حولها ضجة إعلامية كبيرة مما زادت رغبتنا في دراسة الموضوع.

الأسباب العلمية:

- دراسة الوضع المائي في الوطن العربي في ظل تناقص الأمن المائي.
- محاولة فهم والتعمق في الصراع الموجود حول مياه الأنهار المشتركة.
- التعرف على النوايا الإسرائيلية في التحكم في مياه الوطن العربي.

إشكالية الموضوع:

تكمن إشكالية الموضوع بأن الوطن العربي شهد في الفترة المعاصرة العديد من التحديات منها مشكلة نقص المياه الذي تتفاقم مع الوقت، ما أدى إلى حدوث أزمات وصراعات بين الدول العربية حول المجاري المائية المشتركة.

ومنه نطرح التساؤل الرئيسي:

ما مدى تأثير عنصر المياه في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول المشاطئة لنهر النيل ونهري الدجلة والفرات؟

الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل الموارد المائية المتاحة للوطن العربي؟
- ما هي أهم أسباب أزمة المياه في الوطن العربي؟
- ما هي أهم القوانين والاتفاقيات المنظمة لمياه الأنهار الدولية؟
- فيما تتمثل مظاهر صراع الدول العربية حول المجاري المائية المشتركة مع الدول غير العربية؟
- ماهو دور الكيان الصهيوني في تأزم العلاقات بين الدول المتصارعة حول المياه؟

منهج الدراسة:

وللإلمام بالموضوع والإحاطة بجوانبه اتبعنا مجموعة من المناهج أهمها:

المنهج الجغرافي: تم توظيفه في معظم عناصر البحث خاصة الفصل الأول والثاني وذلك من خلال تحديد الموقع الفلكي والجغرافي للوطن العربي، إضافة إلى التطرق لجغرافية وموقع نهر النيل ونهري الدجلة والفرات.

المنهج التاريخي: ذلك من خلال تتبع أحداث الأزمة المائية في حوض النيل وحوض الدجلة والفرات بطريقة كرونولوجية وتتبع تسلسلها الزمني، خاصة من ناحية القانونية وتتبع لقاءات والمفوضات الحاصلة بين الدول، و ذلك من اجل ترتيب أحداثها والتعرف على تطوراتها.

المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه في جميع مراحل الدراسة وذلك من خلال وصف جغرافية الوطن العربي وسرد الأحداث الواقعة بين الدول النهرية إضافة إلى اعتماده في إعطاء تعاريف كالتعريف بدول الأحواض النهرية محل الدراسة.

المنهج التحليلي: من خلال تحديد طبيعة العلاقات التي تجمع بين الدول المتصارعة وتحليل بعض السياسات المنتهجة من طرف هذه الدول، وتوضيح المشاريع التي تبنتها، وتحديد التدخلات الإسرائيلية فيها.

دراسة للمصادر والمراجع المعتمدة:

ولت جهات متعددة الاهتمام بموضوع المياه في الوطن العربي في الفترة المعاصرة ومن بين أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها ما يلي:

الكتب: اعتمدنا في انجاز هذه الدارسة على مجموعة من الكتب تحتوي على معلومات قيمة في صلب موضوع الدراسة إفادتنا في الإحاطة بالموضوع ومن أهمها:

- **رمزي سلامة** في كتابه **مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية** الذي تم نشره في مصر سنة 2001 الذي تناول فيه موضوع أزمة المياه في البلدان العربية بجميع جوانبها خاصة السياسية وذلك في أربع فصول.
- **عبد القادر رزيق المخادمي** في كتابه: **الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات،** الذي نشره سنة 1999 و يطرح فيه المؤلف قضية الأمن المائي العربي خاصة منطقتي النيل والفرات بوصفها احد أهم أسباب التوتر في المنطقة.
- **عادل محمد العضايلة،** بعنوان كتابه : **الصراع على المياه في الشرق الأوسط الحرب والسلام،** الصادر عن دار الشروق بالأردن سنة 2005 حيث تناول أبعاد مشكلة المياه في الشرق الأوسط من الناحية السياسية والاقتصادية و الأمنية ويتناول الكتاب أيضا سياسة إسرائيل ودورها في تأزم الوضع المائي وزيادة حدة الصراع.
- **مخيمر سامر، حجازي خالد** والكتاب بعنوان: **أزمة المياه في المنطقة العربية** الذي تطرف فيه عن موضوع الأزمة المائية بمختلف إبعادها ومن منظور متعدد أيضا ودراسة الحقائق الجغرافية والتاريخية فضلا عن التطرق للبعد القانوني للازمة والإحاطة بجوانب الموضوع السياسية والاقتصادية و الأمنية.

الأطروحات الجامعية بالإضافة إلى اعتمدنا على مجموعة من الرسائل الأكاديمية التي أفادتنا كثيرا في ضبط الخطة أهمها:

- **الدراسة الأولى:** زياد عبد الرزاق طاق، **حق الإنسان بالمياه في القانون الدولي وتأثيره على حصص الدول العربية من مياه الأنهار،** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، 2016، وركزت هذه الدراسة على إبراز الإطار الدولي للمياه وحماية حق الإنسان من هذا المورد.
- **الدراسة الثانية:** يوسف ادم محمد، **أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا للمعاهدات الدولية،** بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون

العام، كلية الشريعة والقانون جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2019، وكان موضوع الدراسة هو مياه نهر النير وتتبع الإطار القانوني له وتأثير بناء سد النهضة على حصص دول حوض المهر من المياه.

- **الدراسة الثالثة:** نضال أحمد بدر بدر، **الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية**، رسالة ماجستير في الدراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012. حيث تناولت الدراسة الأبعاد الجيوسياسية لازمة مياه نهر الفرات وتأثيره على المنطقة.

وأهم نقاط الاختلاف بين هذه المذكرات وموضوع قيد الدراسة أن هذه الدراسات كانت متخصصة في مجال معين وحدود جغرافية محددة، في حين أن موضوع قيد الدراسة موضوعا شاملا فهو دراسة جغرافية وسياسية وقانونية، أين تم تناول الأزمة عامة في الوطن العربي وتخصيص نموذجين الأول في الشق الإفريقي والثاني في الشق الأسيوي.

دراسة الخطة:

نظرا إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

حيث اشتملت الدراسة في الفصل الأول على التعرف على الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية للمنطقة العربية، بشقها الإفريقي والأسيوي، والمصادر المائية وتوزيعها عبر التراب العربي، إضافة إلى التطرق لأهم أسباب الأزمة المائية ومظاهرها في المنطقة.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه توضيح النظام القانوني لحكم مياه الأنهار الدولية إضافة إلى دراسة جهود لجنة القانون الدولي لتعيين نظريات وقواعد تقوم بتقسيم مياه الأنهار الدولية، وتم تناول نموذجين للدراسة هم انهار شهدوا مؤخرا صراع حاد حول تقاسم مياههم وهم نهر النيل والدجلة والفرات.

وفي الفصل الثالث كانت الدراسة حول معرفة مخططات إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية في المنطقة العربية، وإبراز أطماعها في الاستيلاء على المياه في كل من نهر النيل والدجلة والفرات من خلال إقامة علاقات مع دول منابع هذه الأنهار.

الصعوبات:

وكأي باحثين واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء إعدادنا للدراسة نذكر منها ما يلي:

- صعوبة ضبط عناصر الخطة وذلك يعود إلى شمولية الموضوع وكثرة تفرعاته وتشعباته حيث يمس جوانب عديدة من الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاقتصاد والقانون.
- صعوبة في تحديد الإطار الزماني بدقة ، وذلك يعود لكون هذه المشكلة ليست وليدة فترة معينة فقط، بل مجالها الزمني طويل بحيث نحد هذه المسالة ، ذات جذور قديمة ومازالت رهاناتها مستمرة حتى الوقت الحالي.
- إضافة إلى صعوبة الحصول على مراجع تتناول أهداف السياسة المائية الإسرائيلية وذلك لقلتها.

الفصل الأول:

جغرافية الوطن العربي

المبحث الأول: التعريف بالوطن العربي.

المبحث الثاني: الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي.

المبحث الثالث: مشكلة المياه في الوطن العربي.

تمهيد:

يكتسب الوطن العربي أهمية كبيرة وهذا يعود لموقعه الجغرافي المهم منذ العصور القديمة حيث يتوسط العالم إضافة إلى امتداده على واجهة بحرية واسعة، بحيث يطل الوطن العربي على مسطحات مائية كبرى مثل المحيط الأطلسي والمحيط الهندي إضافة إلى عدة بحار هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب، إلا أنه مؤخرا أصبح يواجه تحديات جديدة أهمها هي قضية المياه أو مشكلة نقص كمية المياه المتاحة أمام النمو السكاني المتزايد.

المبحث الأول: التعريف بالوطن العربي

المطلب الأول: موقع الوطن العربي (الجغرافي والفلكي)

أولا: الموقع الفلكي: يقع الوطن العربي في قارتي إفريقيا بنسبة (77بالمئة)، وأسيا بنسبة (23 بالمائة) ويمتد بين دائري عرض 2°جنوبا (الحد الجنوبي الصومال) و38° شمالا وبين خطي طول 18°غربا و 60° شرقا. [1]

ويبلغ طول الوطن العربي من الشرق إلى الغرب نحو 7900 كم مربع ومن الشمال إلى الجنوب نحو 4500كم مربع .[2]

ثانيا: الموقع الجغرافي: يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي في بقعة بين غرب أسيا وشمال إفريقيا، ومن خليج البصرة شرقا إلى ساحل المحيط الأطلسي ومن جبال طوروس شمالا إلى حدود المنطقة الاستوائية جنوبا بمساحة تزيد عن أربعة عشر مليون كم مربع، ويمتد في مساحة لا تقل على سبعة ألاف كيلو متر على طول الشريط الساحلي، من المحيط الأطلسي إلى خليج عمان أي ما يعادل 6/1 من محيط الكرة الأرضية وأكثر من 3 أرباع من هذه المساحة متواجدة في القارة الإفريقية والباقي ، في القارة الأسياوية ويقع الجزء الأكبر من الوطن العربي ضمن المنطقة المعروفة اليوم باسم الشرق الأوسط .[3]

---

[1] – علي حسن موسى ،شاهر جمال أغا: **جغرافية الوطن العربي**، المنشورات الجامعية، ط 5، دمشق، سوريا، 2010 ص89.

[2] – قاسم الدوكيات :**جغرافية الوطن العربي**، الفصل الدراسي الثاني لسنة الجامعية 1432هـ/1433هـ ، ص5.

[3] – حسان الحلاق: **قضايا العالم العربي**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 13.

يتألف العالم العربي من22 دولة وهي كالتالي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر عراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عمان، فلسطين، قطر، السعودية الصومال، جزر القمر، السودان، سوريا، تونس، الإمارات واليمن.[1]

وبعد استقلال هذه الدول انضمت تبعا إلى جامعة العربية التي تأسست في عام 1945 في الإسكندرية وقد وقع على ميثاقها كل من مصر ولبنان والعراق و الأردن وسوريا والسعودية واليمن عام 1958، والكويت عام 1961 والجزائر عام 1962 والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية عام 1971، موريتانيا عام 1972، والصومال عام 1973 وفلسطين عام 1976 وجيبوتي عام 1977.[2]

ونجد أن معظم هذه الدول عانت من الاستعمار الغربي بشتى أنواعه والتي أخذت حريتها واحدة تلوى الأخرى(**ينظر للملحق رقم 1**).

حيث يري الدكتور سعد الدين خرفان أستاذ في جامعة البعث بسورية أن الوطن العربي يقع في المنطقة الجافة والشبه الجافة، الذي يتميز بندرة التساقط ومحدودية الموارد المائية وافتقار بعض أقطاره للموارد المائية السطحية مثل السعودية.[3]

وارتفاع المدى الحراري اليومي والسنوي وندرة النباتات في أغلب المناطق خاصة الصحراوية. [4]

[1] - Office of the deputy chief of staff for intelligence us army training and doctrine command ft. Leavenworth. Kansas. Arab cultural awareness 58 factsheets. Tradoc dcsing handbook, No 2. January 2006.p 01

[2] – ناجي علوش: **الوطن العربي الجغرافي الطبيعية والبشرية**، مركز الدراسات لوحدة العربية، بيروت ، 1986، ص 45.

[3] – عبد القادر زريق المخادمي: **الأمن المائي بين الحاجيات والمتطلبات** ، دار الفكر المعاصر ،دمشق سوريا ، 1999 ص16.

[4] – عزة احمد عبد الله: **جغرافية الوطن العربي**، دار المهندس، د بلد، 2013، ص ص 5-6.

المطلب الثاني: الخصائص الطبيعية للوطن العربي

أولا: التضاريس: يتكون الوطن العربي من مجموعة من التضاريس تتمثل فيما يلي:

1/ **الهضاب الغربية:** تمتد على مساحات واسعة من مساحة الوطن العربي ، وهي عبارة عن هضبة واحدة تمتد من المشرق الوطن العربي إلى مغربه، وترتفع مابين 200و900 متر على سطح بحر وهي تنقسم إلى صحراء كبرى في الشمال الإفريقي متجهة من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب بمسافة 5000كلم مربع ،وشبه جزيرة العرب الجزء الأخر من الهضبة وتمتد من الخليج العربي إلى مرتفعات البحر الأحمر وبحر العرب في الجنوب إلى نهايات صحراء الشام في الشمال. [1]

2/ **الجبال:** خضع تكوين الجبال إلى عدة عوامل جيولوجية ساهمة في نشأة سلاسل جبلية تمتد على أرجاء الوطن العربي وهي نوعان، جبال إلتوائية تتمثل في سلاسل الأطلس المغرب العربي ، وجبال كردستان و زاغروس وجبال عمان.

أما الجبال الانكشارية تشتمل على جبال البحر الأحمر وجبال الحجاز واليمن وسلاسل جبال الشام.

- ✓ سلاسل الأطلس وتمتد من المغرب العربي وتنتهي في تونس وهي موازية للبحر الأبيض المتوسط ، وتتكون من سلاسل: الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير والصغير الأطلس التلي والصحراوي وجبال الأوراس.
- ✓ جبال كردستان وزاغروس تقع في الشمال و الشمال الشرقي للعراق.
- ✓ جبال عمان تمتد من الشمال إلى الجنوب موازاة لخليج عمان.

[1] – ناجي علوش: **المرجع السابق**، ص6 .

- ✓ سلاسل جبال البحر الأحمر: في مصر والسودان وتمتد على الضفة الغربية للبحر الأحمر من رأس خليج السويس شمالا حتى هضبة الحبشة في الجنوب.
- ✓ جبال الحجاز واليمن: وهي سلاسل ممتدة إلى خليج عدن وهي موازية لجبال البحر الأحمر في مصر والسودان.
- ✓ جبال الشام: تمتد من سلسلتين متوازيتين على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من منحدرات جبال طوروس حتى خليج العقبة.[1]

3/ السواحل: يتسم الوطن العربي بإطلالة ساحلية متنوعة علي مختلف دوله وهي:

- ✓ سواحل الأطلسي: يبلغ طول الساحل العربي 3225 كلم تتقاسمه كل من موريتانيا والمغرب.
- ✓ سواحل البحر الأبيض المتوسط: تحتل السواحل العربية على البحر البيض المتوسط مسافات كبيرة تبلغ تقريبا ستة ألاف كلم تمتد من نهر جيحون إلى مضيق جبل طارق.
- ✓ سواحل بحر العرب: يتراوح عرضها بين 60-80 كلم بين عمان وباب المندب.
- ✓ سواحل الخليج العربي: يمتد من شط العرب إلى رأس المسندم 1300 كلم.
- ✓ الجزر: رغم الإطلالة البحرية الواسعة الوطن العربي والحدود البحرية إلا أنها تفتقر لوجود الجزر فهي قليلة بالمقارنة مع طول الشريط الساحلي واهم هذه الجزر، جزر القمر إضافة إلى جزر البحر الأحمر (فرسان، سواكن، تيران، وصافير).[2]

4/السهول: تتكون السهول في الوطن العربي من نوعين:

- ✓ السهول الفيضية: توجد هذه السهول في مناطق الأنهار والمتمثلة في المناطق على ضفاف نهري الدجلة والفرات نهر الأردن ونهر النيل.

---

[1] – صبري فارس الهيشي، حسن ابو سمور: **جغرافية الوطن العربي** ،دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 16.

[2] – عادل كدودة: **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 47 .

✓ السهول الساحلية: تمتد السهول الساحلية على طول الساحل العربي من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، بحر العرب والخليج العربي وخليج عمان.[1]

5/ المناخ: يسود الوطن العربي في معظم أراضيه المناخ الجاف وشبه جاف ويتميز بوجود عدة أقاليم مناخية (**ينظر للملحق رقم 02**) نوجزها فيما يلي:

✓ **إقليم البحر الأبيض المتوسط:** يسود هذا الإقليم في حوض البحر الأبيض المتوسط ويمتاز بأنه معتدل غير بارد في فصل الشتاء وأمطار شتوية ساحلية تقل كلما اتجهنا من الغرب نحو الشرق من الشمال إلى الجنوب كما يمتاز بارتفاع المدى الحراري اليومي ويسودها المناخ في بلاد الشام وشمال العراق.[2]

✓ **الإقليم المداري:** ويوجد في البلاد العربية على مستوى إقليمين:

– **الإقليم السوداني:** يسود في جنوب كل من السودان وموريتانيا ويمتاز بارتفاع درجات الحرارة طوال العام بحيث لا تقل عن 25 يمتاز بأن أمطاره ضعيفة ويتناقص سقوطها كلما اتجهنا نحو الشمال.

- **إقليم شبه موسمي:** يسود منطقة جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ويمتاز بصيف حار وأمطار غزيرة تصل إلى معدل 600 ملم وشتاء معتل وجاف.[3]
- **الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي** ويتمثل في ما يلي:
- **إقليم المناخ الصحراوي:** يغطي معظم مساحة الوطن العربي ويغطي أكثر من 80 بالمائة من مساحة المنطقة يتميز هذا الإقليم بارتفاع درجة الحرارة صيفا بمعدل 35°م، وقد

[1] – لجنة مخصصة بتكليف مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، **جغرافية الوطن العربي**، وزارة التعليم، مركز المناهج والبحوث التربوية ليبيا، 2020، ص ص 40-41.

[2] – طلاب برنامج الانتساب: **جغرافية الوطن العربي**، الفصل الثاني للعام الجامعي 1432 http://swideg-geography.blogapot.com/2014/12/blog-post_9.html ص 27 ، تاريخ الزيارة: 2021/06/08.

[3] – عادل كدودة: **المرجع السابق**، ص 48.

سجلت أعلى درجة حرارة في المنطقة ب58° جنوب ليبيا ، بينما تنخفض الحرارة في الشتاء مادون الصفر المئوي في بعض المناطق الصحراوية كما يتميز بمناخ جاف وقليل الأمطار.

- **إقليم شبه صحراوي (شبه جاف)** يمتد هذا الإقليم في هوامش الصحاري العربية الشمالية لإقليم مناخ البحر المتوسط والجنوبية المجاورة لإقليم المناخ السوداني يتميز هذا الإقليم بتذبذب الأمطار والاعتدال في درجة الحرارة.[1]

المطلب الثالث: التوزيع السكاني في الوطن العربي

إن التوزيع السكاني في الوطن العربي يختلف نتيجة اختلاف العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في توزيع السكان، فهو من الناحية الطبيعية مرتبط بالتضاريس الطبيعية ارتباط شديد فهو كثيف في السهول الفيضية الداخلية والسواحل والجبال (سلاسل جبال الأطلس) والشام واليمن ونقل الكثافة كلما اتجهنا نحو الصحراء، إذ أن الماء والدافئ (درجة الحرارة) والخصب (الأرض الصالحة لزراعة) كانت عوامل العمران، إضافة إلي العوامل البشرية وعلى رأسها الأمن والاستقرار السياسي الذي يوثر على استقطاب السكان ولا ننسى أهمية العمل الاقتصادي والاجتماعي حيث نجد أن المدن أصبحت أكثر استقطاب لسكان بأعداد كبيرة خاصة سكان الريف بحيث يكاد الريف يفرغ من سكانه وذلك للحصول على الخدمات المتوفرة في المدينة من وفرة فرص العمل والاستمتاع بالمزايا التي تقدمها، و عموما إن التوزيع السكان في الوطن العربي عفويا لم يدخل التخطيط البشري فيه.[2]

وتبلغ الكثافة السكانية العامة للسكان في الوطن العربي 18.5 نسمة في كلم مربع وتختلف هذه الكثافة بين جناحي الوطن العربي رغم احتوائها على مناطق شاسعة خالية من

[1] – طلاب برنامج الانتساب: **المرجع السابق**، ص 27.

[2] – محمد خميس لزوكة: **جغرافية العالم العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص110 .

السكان فالصحاري العربية غير مشجعة على الاستقرار البشري باستثناء أجزائها ذات الموارد الطبيعية كالنفط.[1]

حيث نرى أن توزيع سكان في الجناح الإفريقي الذي يضم (موريتانيا، المغرب، الجزائر تونس، ليبيا، مصر، السودان، الصومال، اريتريا) حيث يسكن فيها 159.4 مليون نسمة أي ما يعادل 63.5 بالمائة من مجموع السكان في الوطن العربي.

أما الجناح الاسياوي الذي يضم كل من (لبنان، سوريا، فلسطين، العراق، السعودية اليمن، عمان، الإمارات العربية، قطر، البحرين، والكويت) والتي يقطن بها 91.6 مليون نسمة أي 36.5 بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي.[2]

ونجد أن سكان الوطن العربي يتوزعون على أربعة نطاقات رئيسية وهي كالتالي:

- **النطاق الأول:** يتمثل في وادي النيل الأدنى ودلتاه في مصر وهو يعد أكثر النطاقات العربية كثافة بالسكان وأكثرها امتدادا وأكبرها مساحة وأقدمها عمرانا وتوافر الموارد الطبيعية من التربة خصبة والمياه عذبة والمناخ الملائم ويمكن زراعة الأرض أكثر من مرة في العالم الواحد.
- **النطاق الثاني:** يتمثل في النطاقات الساحلية المتفرقة تمتد في المغرب العربي ويمثلها إقليم سهل زيق الذي يشمل مدن الدار البيضاء ووهران ... ، وسهل متيجة في الجزائر وتونس ويرجع التوزيع الكثيف في هذه المناطق إلى المناخ الملائم والتربة الخصبة ومياه الأمطار الكافية.
- **النطاق الثالث:** يتألف من عدة نطاقات سكانية متباعدة تمتد على الساحل الشرقي لبحر الأبيض المتوسط أو بالقرب منه في شمال الجناح الأسياوي للعلم العربي وحدد توزيعها لوفرة

[1] – عبد العباس فضيح المزري وآخرون: **جغرافية الوطن العربي**، دون بلد، دون سنة، ص ص 200–201 .

[2] – صبري فارس الهيثي، حسن أبو سمور: **المرجع السابق**، ص 123 .

المياه واعتدال المناخ وخصوبة التربة يمثلها أقاليم مدن الهلال الخصيب ويمثل المدن (بيروت حلب، القدس، دمشق ...).

- **النطاق الرابع:** يتكون من نطاقين متباعدين يتمثل النطاق الأول في إقليم بغداد حيث تتوافر مياه الري والتربة الفيضية الخصبة والمناخ الملائم، أما النطاق الثاني فيمتد على ساحل الخليج العربي في كل من الكويت والبحرين ومدينة الرياض، ونجد أن هذا النمط الأخير ظهر في طبيعة جافة بسبب ظهور البترول وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية ومنها تحليه مياه البحر الذي أصبحت أكثر جاذبية لسكان بإعداد كبيرة. [1]

ويلاحظ أن توزيع السكان في الوطن العربي يتسم بالتركيز هامشي على الساحل أو على طول مجاري الأنهار خاصة الأنهار الكبيرة مثل نهر النيل ، الدجلة والفرات والأردن وشبلي وعلى طول السواحل العربية لكل من البحر الأبيض المتوسط وعلى سواحل الخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الأطلسي.

ونجد ارتفاع نسبة سكان الحضر في الوطن العربي التي تبلغ من حيث المعدل 53.7 بالمائة من مجموع السكان وهي تتراوح بين 43 بالمائة و 72 بالمائة في معظم الأقطار عدا أربع أقطار عربية مازالت نسبة السكان الريفيين فيها مرتفعة وهي عمان، السودان، الصومال واليمن، والتي تبلغ نسبة السكان الحضر فيها أقل من 30 بالمائة من مجموع السكان في كل منها . [2]

كما أن اختلاف النمو السكاني في الوطن العربي (بين الدول العربية) على الرغم من أن نسبة النمو في أغلبها عالية، كان وراء اختلاف الزيادة السكانية الطبيعية وعلى العموم فإن الكثافة السكانية العامة للوطن العربي تتوزع حسب اتساع مساحة القطر.[3]

---

[1]– محمد خميس لزوكة: **المرجع السابق**، ص101 .

[2]– صبري فارس الهيثي، حسن ابو سمور: **المرجع السابق**، ص ص127– 130.

[3] – عادل كدودة: **المرجع السابق**، ص ص 49–50.

وهناك دول ذات كثافة مرتفعة جدا تتراوح الكثافة السكانية فيها بين 80-100 نسمة في كلم مربع مثل الكويت تبلغ كثافتها 95 نسمة كلم مربع، ودول ذات كثافة عالية تتراوح بين 60-80 نسمة في كلم مربع مثل دولتي سوريا 77 نسمة كلم مربع والمغرب 61 نسمة كلم مربع، ودول ذات كثافة متوسطة تتراوح الكثافة فيها 40-60 نسمة في كلم مربع مثل الأردن 56 نسمة وتونس 54 نسمة في كلم مربع، أما المجموعة المنخفضة تتراوح كثافتها بين 20-40 نسمة كلم مربع من دول هذه المجموعة الإمارات ب28 نسمة واليمن 27 نسمة أما الدول ذات الكثافة المنخفضة وتضم بقية الدول العربية التي تقل عن 20 نسمة وهي الصومال 15 نسمة كلم مربع ، الجزائر 12 نسمة كلم مربع.[1]

[1] – عبد العباس فضح العزيزي وآخرون: **المرجع السابق**، ص ص 206 -207.

المبحث الثاني: الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي

تتنوع الموارد المائية المتاحة عبر مختلف أرجاء المنطقة العربية ويمكن تقسيمها إلى نوعين وهي الموارد المائية التقليدية والموارد المائية الحديثة وفي هذا المبحث سنتعرف على هذه الأنواع.

المطلب الأول: الموارد المائية التقليدية: تتمثل فيما يلي:

أولا: الأمطار.

تشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام باعتبارها مصدر تغذية الأحواض الجوفية والمجاري السطحية والينابيع والأودية، وتختلف كميات الهطول المطري من منطقة إلى أخرى استنادا إلى العوامل الجغرافية والمناخية، وتلعب درجة الحرارة والرياح والرطوبة ونسبة التبخر والارتفاع عن سطح البحر والغطاء النباتي دورا رئيسيا في تحديد كميات التساقط.

ومن مميزات التساقط في المنطقة العربية بالكثافة والفعلية في فصل الشتاء (ديسمبر جانفي، فيفري) والانقطاع لأشهر طويلة واختلاف في معدلات التساقط من سنة لأخرى ويتميز المطر أحيانا بالقوة والكثافة لفترات قصيرة جدا ومتقطعة وتتوزع بشكل غير متساوي.[1]

ويشمل الأقطار الواقعة في شمال الوطن العربي من شمال العراق إلى الأردن والسواحل المصرية وسواحل الدول المغاربية، أما في فصل الصيف ترتكز في المنخفضات الجوية في

[1]– عادل محمد العضايلة: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص 47.

المحيط الهندي مسببه هطول أمطار على سفوح الجبال والشواطئ الساحلية للصومال وعمان واليمن وجنوب السودان **(ينظر للملحق رقم 03)**.[1]

ثانيا: المياه السطحية

تقدر الموارد المتجددة في الوطن العربي بحوالي 314.7 مليار متر مكعب في عام 2011 وهي تمثل 0.77 بالمائة من إجمالي الموارد المائية السطحية في العالم، وهذه المياه عبارة عن موارد سطحية خارجية واردة من الدول المجاورة وأخرى داخلية وتتمثل في الأنهار الرئيسية من نهر النيل والفرات و الدجلة والعاصي ونهر الأردن والسنغال.[2]

ونجد أن هذه الموارد موزعة توزيعا غير متجانس وتقدر بنحو290 مليار متر مكعب تستحوذ 3 دول عربية على نحو71 بالمائة منها مصر ب 34 بالمائة والسودان 11 بالمائة والعراق بـ: 26 بالمائة، بحيث تفتقر المنطقة العربية إلى الشبكات هيدروغرافية كبيرة ودائمة الجريان مثل النيل والفرات و الدجلة، ويبلغ مجموع أرادها السنوي حوالي 163 متر مكعب.[3]

ثالثا: المياه الجوفية

يقدر حجم المياه الجوفية للدول العربية حوالي 7734 مليار متر مكعب حيث يختزن القسم الأكبر من هذه المياه في الأحواض الجوفية الكبرى في شمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية تحتوي على كميات كبيرة من المياه الغير المتجددة، تقدر التغذية السنوية للأحواض الجوفية بحوالي 42 مليار متر مكعب، في حين تبلغ الكميات الممكن استغلالها منها حوالي 35 مليار

[1] – محمد زنبوعة: **الأمن المائي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007 ص 178.

[2]– صبرينة يونسي: **المعضلة المائية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق هراس الجزائر، 2017 ، ص 167 .

[3] – عادل محمد العضايلة: **المرجع السابق**، ص 53 .

متر مكعب في أحسن الأحوال، أهم هذه الأحواض المائية في الوطن العربي هي 6 مجمعات مائية كبرى:

- ✓ حوض الجزيرة العليا (سوريا، تركيا، العراق ب100 ألف كلم ^{2}).
- ✓ حوض الشرقي المتوسط (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين ب 48 ألف كلم ^{2}).
- ✓ حوض حوران وجبل العرب (سوريا، الأردن، السعودية 1.5 مليون كلم ^{2}).
- ✓ حوض الشرقي الجزيرة العربية (الجزيرة العربية، لعراق، سوريا، الأردن ب 1.5 مليون كلم ^{2}).
- ✓ حوض العرق الكبير (تونس، الجزائر 600 ألف كلم ^{2}).
- ✓ حوض الحجر الرملي التوبي (ليبيا، مصر، السودان، تشاد 2 مليون كلم ^{2}). [1]

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الطبقات المائية الجوفية في شبه في شبه الجزيرة العربية والمغرب العربي هي مياه متوسطة إلى عالية الملوحة يتطلب استخدامها إجراءات محددة ومراقبة مستمرة لدرء خطر حدوث تملح في التربة وانخفاض الإنتاج الزراعي.[2]

[1]– عبد الله عرعر: **إدارة المياه الجوفية في منطقة الشرق الأوسط**، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة القاهرة، مصر 1997 ، ص10 .

[2] – محمد المعالج ، صالح بوقشة: **واقع وآفاق، تحليه المياه في الوطن العربي ومدى إمكانية استخدام الطاقات المتجددة**، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، جامعة الدول العربية، ص5 .

- ويمكن إبراز أهم الموارد المائية السطحية والجوفية المتاحة في الوطن العربي في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الموارد المائية المتاحة في الوطن العرب

القطر	المياه السطحية المتاحة (مليار متر مكعب)	المياه الجوفية المستخدمة (مليار متر مكعب)
موريتانيا	3	2.0
المغرب	10	3.0
الجزائر	3	2.0
تونس	1.7	1.53
ليبيا	7	1.72
مصر	56	3.43
السودان	18	0.77
الصومال	1.5	0.02
جيبوتي	/	0.02
فلسطين	/	0.22
لبنان	7	0.24
الأردن	5	0.51
سوريا	6	3.50
العراق	27	1.50
الكويت	/	0.37
السعودية	5	3.0
البحرين	12	0.22

قطر	/	0.10
الإمارات	/	0.28
عمان	3	0.41
اليمن	1.2	1.25
المصدر: عادل محمد العضايلة، **المرجع السابق**، ص ص 51-53 (بتصرف).		

المطلب الثاني: الموارد المائية الحديثة (الغير تقليدية)

فتحت التكنولوجيا الحديثة أفاقا واسعة أمام الدول التي تعاني من فقر في الموارد المائية أو استنزفت مواردها المائية لتغطية احتياجاتها المتزايدة من خلال وسائل عديدة أهمها تحليه مياه البحر وتنقية مياه الصرف الصحي والزراعي وتكثيف الغيوم واستمطار الغيوم، إلا أن ارتفاع تكاليف إنشاء وتشغيل وصيانة هذه الأساليب وصعوبة معالجة الآثار البيئية السلبية الناتجة عن استخدامها تمكن معظم الدول العالم من استخدامها نظر لإمكانيات هذه الدول المحدودة .[1]

أولا: تحليه المياه

تعد مياه البحر المحلاة من الموارد المائية الغير تقليدية الأغلى ثمنا وعلى الرغم من أنها تساهم بحصة ضئيلة جدا من إجمالي إمدادات المياه في المنطقة العربية (1.8 بالمائة) إلا أنها أضحت من الموارد المائية الضرورية في العددين من الدول العربية وتمتلك تحليه المياه في البلدان العربية قدرة تراكمية لها تقارب 24 مليون متر مكعب يوميا وحيث تعد عملية تحليه مياه البحر الأكثر انتشارا في دول الخليج العربي والجزيرة العربية فقد كان إنتاج الوطن العربي عام 1996، من مياه التحلية ب 4.3 مليار متر مكعب وهذا ما يعادل 70

[1] – عادل محمد العضايلة: **المرجع السابق**، ص54 .

بالمائة مما ينتجه العالم وجملة المياه المستخدمة في العالم حوالي 2 مليار م^3 سنويا، ودول الخليج أكثر دول مستهلكة لهذا النوع. [1]

ثانيا: معالجة مياه الصرف الصحي

على الرغم من استخدام المياه المعالجة من الصرف الصحي لا تزال غير مقبولة في المجتمعات العربية، لأسباب تتعلق بمفاهيم اجتماعية وعوامل سيكولوجية إلا أن النقص المتزايد في الكميات المتاحة، وازدياد الطلب عليها سيؤدي إلى تغير هذه المفاهيم خاصة وإن التكنولوجيا مكنت الإنسان من إنتاج مياه على درجة عالية من النوعية والنقاء.

وبدأت العديد من دول المنطقة بالتوسع في هذا المجال وأنشأت محطات تنقية الصرف الصحي وبدأت باستخدام المياه المكررة لأغراض الري والزراعة، وتشمل كميات المياه التي تم تحليتها بغرض استخدامها سواء كانت مياه بحار أو الينابيع أو المياه الجوفية، حيث تستخدم مياه الصرف الصحي في العديد من البلدان العربية كما تبلغ حصيلتها حوالي 830 مليون م^3 سنويا.[2]

ثالثا: مياه الصرف الزراعي

ويمثل المورد الثالث فيتمثل مياه الصرف الزراعي المعالجة فتأتي مصر على رأس قائمة الدول المستخدمة لهذا النوع من المياه، حيث تستخدم أسلوب الري السطحي

[1] – عدنان عباس حميدان، خلف مطر الجراد: **الأمن المائي العربي ومسالة المياه الوطن العربي**، مجلة جامعة دمشق لعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 22، العدد 2، دمشق، 2006 ، ص14.

[2] – عبد الرحمان ديدوح: **الأمن المائي والإستراتجية المائية، الجزائر نموذج** ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران 2014، ص 35.

إذ تبلغ الاستخدامات الحالية ما يقارب 4.7 مليار م^3 سنويا حسب إحصاء 1999، وبشكل عام يستثمر حاليا في الوطن العربي مقداره 9940 مليون كلم ^{3} من الموارد المائية الغير تقليدية.[1]

وتعتبر مياه الصرف الزراعي المنتجة من أكثر الموارد الغير تقليدية المتاحة بإجمالي إمكانيات 34 مليار متر مكعب تليها مياه الصرف المنزلي والصناعي حيث تضمن الموارد المائية غير التقليدية 8 بالمائة من جميع الموارد المائية في المنطقة العربية.[2]

[1] – بورغدة نور الهدى، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية والمستدامة والأمن الغذائي – حالة الجزائر –** مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015، ص 77.

[2]– صبرينة يونسي: **المرجع السابق**، ص 169.

المبحث الثالث: مشكلة المياه في الوطن العربي

شهد العالم العربي في الفترة المعاصرة مشاكل في توفير المياه وخاصة مع زيادة الطلب عليه، وسنتناول أسباب هذه الأزمة ومظاهرها وأهم المشاريع المقترحة للحد منها.

المطلب الأول: أسباب المشكلة المائية.

من بين أهم أسباب الأزمة المائية التي تعاني منها معظم الدول العربية ما يلي:

1- الموقع الجغرافي للبلدان العربية في جنوب غرب أسيا وشمالي إفريقيا وهذا ما ادخل معظم مساحات الدول العربية في إطار الأقاليم الجافة أو القاحلة أو الشبه الجافة.

2- التغيرات المناخية بمرور الزمن في المناطق العربية خاصة تراجع نسبة الأمطار مما أدي إلى الجفاف فقد عانت معظم الأقطار العربية منه ، فالصومال في سنة 1986 وتونس في سنة 1987 والمغرب الأقصى 1991، و بروز ظاهرة التصحر.[1]

3- طبيعة التساقط في المنطقة الذي يشهد ندرة وقلة الكمية وصعوبة الاستفادة منها.

4- اعتماد عدد من الدول العربية في الحصول على حاجاتها المائية من منابع خارجية مثل مصر التي تعتمد على نهر النيل الذي ينبع من الهضبة الاستوائية، وسوريا والعراق التي تعتمد على نهري الدجلة والفرات الذي ينبع من تركيا ،وتغيير نظم الصرف. [2]

5- تنامي الطلب على المياه لأغراض مختلفة مثل التوسع الزراعي وزيادة الإنتاج والحاجة لها وزيادة إعداد السكان في السكان في المدن والريف والنقل والاستهلاك.

---

[1] – بوكساني رشيد ،فراح رشيد، فرحي كريمة: **الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتحديات التي تواجهها في المنطقة العربية** الملتقى العلمي الدولي لإدارة المياه والتصحر الذي ينظمه الاتحاد الاوروعربي للجيوماتيك المنعقد في الحمامات بتونس 01 –05 افريل 2015 ، ص12 .

[2] – سامية محمد جابر: **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 84–85.

6- غياب السياسات المائية المرتبطة بالسياسات الزراعية للاستغلال العقلاني الأقصى للمياه والحد من التبذير وانخفاض الاستثمار الموجه لمشاريع الري. [1]

7- التهديد الداخلي متمثل في زيادة السكان والتحضر وارتفاع مستوى المعيشة وسوء استخدام المياه وتلوث البيئة، حيث ازداد الطلب على المياه مما أدى إلى عجز مائي سنة 2000 يقدر ب 127 مليار متر مكعب، ويعد ارتفاع معدلات النمو السكاني في العلم العربي من أكثر القضايا خطورة على المياه.

8- افتقار الدول العربية إلي نظم إدارية مائية فعالة.

9- نظرة المواطن العربي إلى المياه باعتبارها عنصر مرتبط بمفهوم الديمومة والبقاء وبالتالي استهلاكها بإسراف ودون ترشيد.

10- التلوث البيئي نتيجة نشاطات الإنسان والمشاكل الطبيعية كالجفاف و التصحر.[2]

11- تعاني غالبية دول المشرق العربي من أزمة مائية متزايدة وبدرجات مختلفة وغالبية الأنهار العربية (النيل، الدجلة، الفرات) تنبع خارجه مما يعني بأنها عرضة لتحكم قوى أجنبية، وظهور مشاكل مع بلدان المنبع كتركيا وإثيوبيا وأوغندا.

12- غياب المعاهدات والاتفاقيات الدولية النامية لاستغلال واستخدام المياه بشكل قانوني يراعى فيها حقوق الدول المائية. [3]

13- ارتباط المشروعات الإسرائيلية بالهيمنة على مصادر المياه مع ازدياد أعداد المهاجرين اليهود وهي نسبة لا تتفق مع موارد المائية، واستخدام عنصر المياه في الصراع العربي

[1] – عبد القادر زريق المخادمي: **المرجع السابق**، ص 164 .

[2] – عادل محمد العياضلة: **المرجع السابق**، ص 66.

[3] – محمد بوخلخال يوسف: **الأمن المائي في الوطن العربي الواقع والرهانات**، محور المشاركة واقع ومتطلبات الأمن في الوطن العربي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، 2015، ص 01 .

والإسرائيلي، بحيث تشمل الأطماع في الموارد المائية في نهر الأردن ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان وسرقة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة .[1]

المطلب الثاني: مظاهر الأزمة المائية في الوطن العربي

أولا: استنزاف مخزون المياه الجوفية وانخفاض حصة الفرد منها

بلغ عدد سكان الوطن العربي في الوقت الراهن قرابة 270 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يصل إلى 2.5 بالمائة، إذ يعد هذا المعدل مرتفعا نسبيا بالمقارنة مع معدل النمو السكاني في العالم الذي يبلغ 1.5 بالمائة ومن المتوقع أن تصل نسبة عدد السكان الوطن العربي عام 2025 إلى ما يقارب 450 مليون نسمة، ومن البديهي أن تزايد السكان سوف يعكس تزايدا في الطلب على الماء، وأن كون معظم مجتمعات الوطن العربي استهلاكية وكذا النمو السريع لسكان سوف يؤدي إلى الضغط على موارد المائية والى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها، حيث تعرضت أحواض المياه الجوفية في اغلب أرجاء الوطن الوطني تعرضت الاستنزاف كبيرة، بسبب السحب الغير امن الأمر الذي قد يودي إلي التدهور نوعية المياه ففي كل من سوريا والإمارات وعمان واليمن وليبيا وأحواض المناطق الوسطى في تونس تم استنزاف مخزون الأحواض مخزون أحواضها، وكذلك جفت الآبار والاستخدام المتزايد للمياه الجوفية، مما أدى إلى زحف المياه المالحة على حساب المياه العذبة ومثال ذلك جيبوتي التي أصابتها الملوحة العالية في الآبار المفتوحة نتيجة السحب المتزايد. [2]

[1] – بوفاس الشريف: **الأمن المائي في الوطن العربي الواقع والتحديات**، من ملتقى اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق، المركز الجامعي محمد شريف مساعدية سوق هراس، ص 7.

[2] – عدنان عباس حميدان: **المرجع السابق**، ص ص 18-19 .

ثانيا: التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية

تلقي بعض الأقطار العربية مخلفاتها الصناعية السائلة في الأنهار، كما هو الحال في مصر والعراق والمغرب وسوريا والأردن ف دولة مصر مثلا تلقي 50 بالمائة من المخلفات السائلة من الصرف الصناعي في نهر النيل وتلقي 9 بالمائة من هذه المخلفات في الآبار الجوفية ، وقد تحتوي هذه النفايات الصناعية على المعادن الثقيلة أو مواد سامة والمرافق المعالجة لمياه المجاري تحذر من مخاطر جسيمة ما لم تعالج مثل هذه الظواهر من مصادرها أو العمل دون وصولها إلى المجاري المياه.

ثالثا: التلوث المرتبط بالأنشطة الزراعية

إن الاستخدام غير رشيد للأسمدة والمبيدات أدى إلى الكثير من المخاطر الصحية والبيئية المترتبة عن هذا الاستخدام ، وقد ارتفع استهلاك الوطن العربي من الأسمدة الكيماوية في السنوات الأخيرة بشكل كبير، ومن المعروف أن الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية تساهم في ضياع المياه السطحية ذلك أن المحاصيل لا تمتص إلا نسبة 50 بالمائة منها، وتأخذ النسبة الباقية طريقها إلى المياه المتوفرة، إما المبيدات الحشرية فإن استهلاك الوطن العربي منها يقدر بمائة ألف طن سنويا ولا تمثل كميتها التي تقع على الآفات المستهدفة سوى بالمائة من الكميات التي تستخدم والباقي يؤثر على سطح الأرض ويلوثه بما في ذلك الموارد المائية .[1]

[1] – هاني نبيل صبحي شراب: **الأمن المائي العربي، نهر النيل نموذجا**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2015، ص 30.

رابعا: مشكلة الصرف الصحي

يؤدي بشكل أساسي ضعف أنظمة الصرف التي لم تواكب الاحتياجات إلى حدوث تلوث في المياه السطحية والجوفية والساحلية، ففي اليمن مثلا نجدها تعاني من عجز كبير في مجال الصرف الصحي حيث لا تغطي شبكة الصرف إلى حوالي 30% في المدن الكبرى، الأمر الذي سمح بانتشار الخزن الجوفي الحر، الذي يؤدي إلى تسريب مياه الصرف الصحي إلى الآبار السطحية والمخزون الجوفي حاملة معها مختلف عناصر التلوث.[1]

خامسا: الآثار السلبية لمشاريع الري.

إن كفاءة الري في الوطن العربي منخفضة بنسبة تتراوح بين 40و60 بالمائة إذ يقدر احتياج الهكتار الواحد على الصعيد العالمي، ووفقا لطرق الري التقليدية إلى نحو 7500 متر مكعب من الماء ، بينما نجد أن هذا الرقم يرتفع في الوطن العربي ليصل إلى 12000 متر مكعب للهكتار الواحد، وقد تصل كمية التسرب الذي يحصل لمياه الري أثناء ننقلها من مصدرها إلى مكان استغلالها إلى نحو 45 بالمائة من الكمية المياه المنقولة خصوصا عندما يتم نقلها عبر قنوات مكشوفة، وقد تؤدي مشاريع الري في إدارتها إلي ظهور الكثير من المشاكل البيئية، كما لا تعد طريقة تخزين المياه بواسطة السدود الطريقة المثلى دائما وخاصة في المناطق الجافة نظرا لضياع المياه بسبب ارتفاع معدلات التبخر.[2]

سادسا : مشكلة اقتسام مياه الأنهار بين الدول المشاطئة

ظهرت صراعات بين الدول المشاطئة الأنهار الدولية في الوطن العربي (نهر النيل ونهر الدجلة والفرات) فمثلا نهر نهر النيل تتحكم فيه 7 دول وهي دول المنبع إضافة إلى دول الصب وهي مصر والسودان، وأي تعديل في حصص دول المنبع سوف يؤثر على مصر

[1] – محمد زنبوعة: **المرجع السابق**، ص 184.

[2] – هاني نبيل صبحي شراب: **المرجع السابق**، ص 31 .

والسودان و توكيد إثيوبيا التي تنبع من هضبتها 85 بالمائة من مياه النهر في مختلف المناسبات حقها المطلق في الاستغلال الكامل لمواردها المائية دون التشاور مع دول الحوض مما زاد المشكلة حدة.[1]

إضافة إلى الصراع الواقع علي نهري الدجلة والفرات بحيث تسيطر تركيا على واحد من أهم الموارد المائية، فمياه الدجلة والفرات التي تنبع من الأراضي التركية تمنحها موقفا متميز وقوة إستراتجية مهمة، حيث تمضي تركيا في تنفيذ مخططتها الرامية إلى إحكام سيطرتها الكاملة على موارد هذين النهرين على حساب حقوق الجوار العربي، كما ترفض إبرام أي اتفاق تقاسم المياه متجاهلة القانون الدولي.[2]

ظهور خلافات بين العراق وإيران حول شط العرب، وخلاف على نهر السنغال الذي يشكل فاصلا حدوديا بين موريتانيا والسنغال، إضافة إلى مطامع إسرائيل في المياه العربية، حيث تشكل المياه احد أهم عناصر الإستراتجية الإسرائيلية سياسيا وعسكريا وذلك لارتباط بخططها التوسعية الاستيطانية في الأراضي العربية.[3]

[1] – عدنان عباس حميدان: **المرجع السابق**، ص ص 24-25.

[2]– صبرينة يونسي: **المرجع السابق**، ص 172.

[3] – عادل عبد الرشيد غلام: **مشكلة الأمن المائي وسبل الحد منها بين التراث والمعاصرة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد 32، العدد 28، الرياض 2017، ص 100.

المطلب الثالث: الحلول والمشاريع المقترحة للحد من نقص المياه

1- إقامة مشاريع السدود على الأنهار دائمة الجريان للتخزين المياه والاستفادة منها.

2- التنقيب على خزانات المياه الجوفية في صخور الحجر الرملي ذات المسام الواسعة فهو منتشر في كل البلاد العربية وبالتحديد جنوب الوطن العربي.

3- التوسيع في تقنيات معالجة المياه المستخدمة في مجال الزراعة.

4- التركيز على أبحاث استخدام الطاقة الشمسية لاستعذاب المياه المالحة لأن المنطقة العربية تتمتع بأكبر قدر من الطاقة الشمسية في العالم، وفي الوقت الحاضر يمكن اعتبار ما يزيد على ثلث مشروعات تحلية مياه البحر مقاما في منطقة الشرق الأوسط وبالذات في شبه الجزيرة العربية إجمالا وتدفع عمليات التحلية أعلى النفقات.

5- حل مشكلات النزاع على المياه مع دول الجوار والدخول معها في مشروعات مشتركة لتحسين إرادات الأنهار المائية والاستفادة المزدوجة من أي زيادة إضافية. [1]

6- تكثيف استعمال مياه الصرف الصحي بعد معالجتها والتوسع في سحب المياه الجوفية من الخزانات المائية الجوفية بمعدلات لا تزيد عن معدل التغذية السنوية، دون حدوث تأثيرات سلبية في النظام المائي.

7- ترشيد مكثف لجميع استخدامات المياه في جميع الخزانات المائية على مستوى الوطن العربي، والعمل على تنفيذ المشاريع المائية العربية المشتركة.[2]

8- ضرورة التعاون المشترك بين الدول العربية، لوضع إستراتجية موحدة إقليمية لمواجهة مشاكل المياه في المنطقة.[3]

---

[1] – سامية محمد جابر:**المرجع السابق**، ص 110.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي: **المرجع السابق**، ص 169.

[3] – صبرينة يونسي: **المرجع السابق**، ص 178.

9- سحب الجبال من جليد القطب الجنوبي لان القسم الأعظم من المياه العذبة يقع ضمن المنطقة المتجمدة من الكرة الأرضية، وهو غير قابل للاستخدام في الوقت الحاضر ويمكن استغلاله بسحب كتل من الجبال الجليدية باستخدام السفن عبر البحار لكن هذا الاقتراح لم يلق القبول التام نظرا لتكلفته الباهظة، بالإضافة إلى ذوبان القسم الأكبر من الكتل أثناء فترة النقل بسبب فارق درجات الحرارة.[1]

10- تنمية الموارد المائية وهذا من خلال الحصاد المائي وهي تقنية قديمة اعتمدت عليها المدن والحضارات القديمة التي نشأت في المناطق الجافة وشبه جافة، وهي عملية الاستفادة من مياه الأمطار بشكل مباشر أين يتم تجميع مياه الجريان السطحي وتخزينها واستخدامها على شكل سدود وبحيرات ومساقي .... [2]

11- حصاد مياه الضباب من خلال عمل شبكة متعاملة اتجاه حركة الضباب المدفوع بالرياح حيث يلتصق بالشبكة ومن ثم تبدأ قطرات مياه الضباب بالانسياب بفعل الجاذبية إلى نظام مبسط لتغذية السكان بمياه الشرب. [3]

12- وضع أسس سليمة لتحقيق التحقيق التعاون بشان الأنهار والأحواض المائية المشتركة بين عدد من الأقطار العربية بينها وبين الدول الأخرى خارج الوطن العربي وذلك بهدف حماية حقوق الدول العربية المعنية وحقوق الدول الأخرى تأسيسا لمرتكزات الجوار والتعاون المشترك والقوانين والأعراف والمبادئ الدولية.[4]

---

[1] – حاضر ظاهر محمد القيسي: **إدارة الموارد المائية في الوطن العربي**، كلية التربية، جامعة تكريت، 2013، ص 17.

[2] – شرمالي تسعديت: **أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية دول حوض النيل نموذج**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2014، ص 109.

[3] – عادل كدودة: **المرجع السابق**، ص 84.

[4] – محمد زنبوعة: **المرجع السابق**، ص 162.

خاتمة الفصل :

إن الوطن العربي يواجه تحديات كبيرة في مجال الموارد المائية ، ومن أهم العوامل المسببة لهذه التحديات، نجد الموقع الجغرافي لمعظم الدول العربية تقع في المناطق الجافة أو شبه الجافة في ظل الطلب المتزايد على المياه، وإن هذه الأوضاع تشير إلى حدوث أزمات وصراعات حول الموارد المائية خاصة المشتركة مع دول الجوار غير العربية.

الفصل الثاني:

الصراع العربي حول المجاري المائية المشتركة

مع الدول غير عربية

(دراسة نموذجين نهري الدجلة والفرات ونهر النيل)

المبحث الأول: الإطار القانوني للأنهار المشتركة.

المبحث الثاني: النزاع حول مياه نهر النيل.

المبحث الثالث: الصراع حول مياه نهري الدجلة والفرات.

تمهيد:

ترتبط الموارد الاقتصادية بالسياسة ارتباط وثيقا فاغلب الصراعات الدولية والإقليمية هي صراعات حول الأرض بما تحويه على الموارد المختلفة منها مورد المياه، ولعل ارتباط الموارد المائية بالسياسة في الوطن العربي بدء مع ظهور الحدود السياسة بين الدول، واشتد الصراع بين الدول المجاورة للمورد المائي المشترك في الوطن العربي بسبب سيطرة الدول الغير عربية على المنابع الأنهار الدولية وما يمكنها من استخدامها كأداة ضغط سياسي من دول المنبع على دول المصب وكذا نشوب نزاعات وتوترات بينهما.

وفي ظل الطلب المتزايد على هذا المورد الذي أصبحت الدول تتنافس للحصول عليه أدى بالمنظمات والهيئات الدولية لسعي بوضع قوانين وعقد اتفاقيات من اجل تنظيم موارد المياه المشتركة وذلك لتقليل من حدة الصراعات بين الدول المتشاطئة للمجرى المائي.

المبحث الأول: الإطار القانوني للأنهار المشتركة

يتعذر فصل القانون الدولي عن الديناميكيات الجديدة من العولمة والتطورات التاريخية للمجتمع ومن التطورات الأكثر تأثيرا ظهور مشكلات بيئية متعددة لاسيما توترات الحاصلة حول النهار العابرة للحدود ما استدعى الانفتاح على فرع جديد من القوامين التي تنظم تدبير هذه الأنهار وهو القانون الدولي للمياه.[1]

المطلب الأول: مفهوم الأنهار الدولية المشتركة

أولا: تعريف النهر: هو الماء العذب الغرير الجاري أو مجرى الماء العذب فالنهر عبارة عن مجرى محدود الجوانب يتكون من تجمع عدد من المسيلات أو الأودية المائية في جزءه الأعلى وينحدر مجرى النهر من أعلى أو مناسب سطح الأرض حتى مستوى قاعدته (إما أن يكون محيط أو بحر أو بحر مغلق). [2]

ويمكن تقسيم الأنهار من حيث مركزها القانوني وموقعها الجغرافي إلى 3 أنواع هي:

- ✓ **الأنهار الوطنية:** تقع من منبعها إلى مصبها وجميع روافدها في إقليم واحد. [3]
- ✓ **الأنهار الحدودية:** هي التي تفصل بين دولتين أو أكثر.

---

[1] – القانون **الدولي للمياه:** هو فرع من فرع القانون الدولي العام بدا يتشكل تدريجيا نتيجة تطور المعرفة العلمية بقضايا البيئة كتحدي جديد لشعوب والدول معا من جهة، ونتيجة النزاعات ذات الطبيعة المائية وصعوبة قضها بطرق سلمية ومن جهة أخرى. ينظر إلى شكراني الحسين: **العدالة المائية من المنظور القانون الدولي**، مجلة الرؤى إستراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، سبتمبر، 2013، ص 78.

[2] – يوسف ادم محمد: **اثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل**، مذكرة الماجستير، كلية الشريعة والقانون جامعة إفريقيا العالمية الخرطوم السودان، 2019، ص 19.

[3] – مكيكة مريم: **الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية**، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس الجزائر، 2019، ص 24.

✓ **الأنهار الدولية:** هي الأنهار التي تنبع وتصب في إقليم أكثر من دولة واحدة وبذلك فالأنهار الدولية لا تخضع لسيادة مطلقة لدولة واحدة وما يجعلها تخضع لقوانين دولية ويبلغ عدد الأنهار الدولية التي تخضع للقانون الدولي 261 نهر،ويسمى أيضا المجرى المائي الدولي[1] the tern international.

ثانيا: تعريف النهر الدولي: لم تكن فكرة النهر الدولي موجودة في السابق بل كان الملك أو الأمير أو الحاكم يعين نفسه أنه يملك جزء من النهر الذي يمر بأرضه ويملك حق الملاحة فيه، استنادا إلى الملكية المطلقة في أجزاء النهر الذي يمر في الأقاليم أو الإمارة التي يسطر عليها وعندما جاءت الثورة الفرنسية 1789 قررت أن الأنهار ملك مشرك بين جميع الأقاليم التي تمر فيها، وهذا ما شددت عليه وطبقته معاهدة لاهاي بتاريخ: 16-05-1795 عندما نصت على حرية الملاحة في نهري الموز، والاسكو وكذلك في معاهدة كامبو فور ميو عام 1797 واتفاقية باريس 15-8- 1804 حول نظام نهر الراين الذي يلمع من جبال الألب ويخترق سويسرا أو فرنسا أو هولندا ويصب في بحر الشمال.[2]

وكانت أول مرة استخدم فيه لفظ النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام في3 ماي 1814 حيث تطرقت إلى حاجة استخدام الأنهار الصالحة للملاحة بسب ازدياد النشاط التجاري وتنامي حجمه وكان يقصد به الأنهار التي تمر بأكثر من دولة، ولديه العديد من المصطلحات والتسميات منها:[3]

---

[1] – Scws-bgr cooperation ,Beirut Lebanon **:glossary of shared water resources** ,united nations economic and solal commission for western Asia escwa ,newyork ,2012 p 92

[2] – خليل خير الله: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية جامعة الدول العربية بيروت، لبنان، 2016، ص ص15 16.

[3] – يوسف ادم محمد: **المرجع السابق**، ص11.

- ✓ المياه العابرة للحدود.
- ✓ المياه المتاخمة.
- ✓ حوض الصرف الدولي.

ويعرفها الدكتور عصام عطية على أنها: تلك التي تفصل أو تجتاز أقاليم دولتين أو أكثر وتباشر كل دولة سيادتها على جزء خاص من النهر الذي يجري في إقليمها ولكنها تتقيد بان تراعى مصالح الدول الأخرى التي يمر بها النهر.[1]

المطلب الثاني: المبادئ القانون الدولي لملكية للموارد الطبيعية

أولا: نظرية السيادة الإقليمية المطلقة: (مبدأ هارمون) تشير هذه النظرية التي إن صلاحية الدولة داخل أراضيها هي ضرورة حصرية ومطلقة ويتمسك بهذه النظرية بالدرجة الأولى التي يقع إقليمها في أسفل المجرى وهي الدول التي يمكنها الانتفاع بمياهه من غير أن ينالها أي ضرر من المشروعات وعلى الرغم أن نظرية تقدم ميزة ايجابية واحدة لدول أسفل المجرى أنها تستطيع إقامة مشاريع أو سدود أو منشات، دون حاجة إعلام الدولة صاحبة المصب أو المنبع الأعلى ولكن على العموم هي نظرية مناقضة لمبدأ التعاون والمساواة، والحق العادل والمنصف من المياه.[2]

ثانيا: نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة: هي نظرية منطقها على رأي مفاده أن مجرى النهر من منبعه إلى مصبه يكون وحده إقليمية بصرف النظر عن الحدود السياسية، وعليه لا يجوز للدول التصرف بمجرى النهر بما يؤثر على المجرى الطبيعي للمياه زيادة أو نقصانا أو إيقافا، فحقها بالتصرف والانتفاع بمياه المجرى في الجزء الذي يمر في إقليمها، يتقيد بعدم التعرض لمجرى

[1] – مكيكة مريم: **المرجع السابق**، ص25.

[2] – زياد عبد الوهاب النعيمي: **التعاون الإقليمي بين الدول المتشاطئة وفق أحكام القانون الدولي**، مركز الدراسات الإقليمية المجلد 9 (27) جامعة الموصل، ص 15 .

الطبيعي بالوسائل الصناعية ولها مادون ذلك أن تنتفع بالجزء بأي وسائل الانتفاع والتي لالتحق ضرر بالدول المشاطئة، ونجد إن هذه النظرية حصلت على تأييد العلماء.[1]

ثالثا: نظرية الملكية المشتركة: يقر أنصار هذه النظرية أن النهر الدولي بأكمله يعد ملكا مشتركا بين جميع الدول التي يجري النهر في إقليمها، ومن ثم يكون الانتفاع مشتركا وتكون الحقوق متساوية ومتكاملة فلا يجوز لدولة أن تقيم مشروع على النهر دون موافقة الدول الأخرى، وان العمل الدولي لم يتواتر على أساسها نظر الاختلاف مصالح الدول السياسية والاقتصادية وتضاربها مما جعل انتفاعها بمياه النهر على أساس الملكية المشتركة بعيد الاحتمال.[2]

رابعا: السيادة الإقليمية المحددة: يحق لدولة التي يجري في أراضيها نهر دولي أو تشاطئ نهرا دوليا، الإفادة من مياه النهر دون أن تضر بجريان النهر وبحقوق الدول الأخرى أو يعرض مصالح جيرانها للخطر أو يمنعهم من الإفادة الملائمة من المياه المتدفقة عبر أراضيها.

يعد هذا الرأي أكثر الآراء قبولا وأخذت به معظم المعاهدات مثل قواعد هلسنكي لاستخدام المياه في عام 1966ولجنة القانون الدولي في عام 1994.[3]

[1] – نزار جاسم العنكبي: **القواعد والقانون الدولي بشان استغلال الموارد المائية المشتركة لأغراض غير الملاحة**، الاتحاد البرلماني العربي، دمشق، 1997، ص 161.

[2] – زياد عبد الوهاب النعيمي: **المرجع السابق**، ص 17.

[3] – إبراهيم احمد سعيد : **تحديات الأمن المائي العربي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 1 و2، 2015، ص 510.

المطلب الثالث: القوانين والقواعد المنظمة لمياه الأنهار الدولية

يلعب القانون دورا مهما في تحديد ملكية للموارد المائية وتنظيم استغلالها سواء داخل حدود الدولة، أو بين عدة دول ويتضح هذا الدور من خلال حقوق ملكية الموارد المائية ويضع قواعد لمعالجة المشكلات الناتجة من تنازع للدول حول هذه الموارد.[1]

وبداية مع اتفاقية برشلونة 1921 بتنظيم الطرق الملاحية ذات الأهمية الدولية وكذلك نصت على أن رغبة إحدى الدول الأعضاء في قيام بعمليات لتطوير الطاقة الهيدروليكية عليها الالتزام بالدخول في مفاوضات مع الدول المشاطئة التي ستتأثر بهذا التطور، وذلك بهدف الوصول إلى اتفاقية قبل الشروع بتنفيذ أي عمليات قواعد الهلسنكي.[2]

لقد قامت جمعية القانون الدولي بوضع قواعد عامة لاستخدام مياه الأنهار الدولية،وذلك في المؤتمر الثاني والخمسين للجنة القانون الدولي عام 1966، وتضمنت قواعد هلسنكي 37 مادة وتعتبر هذه المواد الأرضية الرئيسية التي انتهجتها مختلف الدول في اتفاقياتها المائية على الصعيدين الإقليمي والدولي.[3]

حيث تشتمل لوائح هلسنكي على مجموعة من المواد تمت المصادقة عليها من طرف 22 دولة، ولقد جاءت المواد الأولى في مجملها عبارة عن تعريفات وضبط للمفاهيم بحيث عرف

---

[1] – بديعة سليمان علي عبد القادر: **اثر ازمة المياه على الاستقرار في الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، 2019، ص 48.

[2] – ميغان دايسن، خير بير كامب، جون سكا نلن: ترجمة فراس عبد الهادي، **الجريان**، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة الأردن 2003، ص 87.

[3] – سمير الهادي سليمان الشكري: **القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه**، دار العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2014 ص 18.

النهر الدولي في المادة الثانية، أما المواد الأخرى فقد شكلت أرضية صلبة لمختلف المعاهدات والمؤتمرات الدولية لتنظيم استخدام الأنهار الدولية المشتركة، ومن هذه المواد ما يلي:

- ✓ التزام الدول بالمحافظة على نوعية المياه المتوفرة.
- ✓ خضوع الدولة لقواعد النهر الدولي والتي تشترك في النهر الدولي أو تجري عبر إقليمها وهو بذلك حق نسبي غير مطلق.
- ✓ أحقية كل دولة في النهر الدولي والانتفاع بالمياه النهرية المشتركة بصورة معقولة وعادلة حيت جاء في المادة 5، بأن يتم تحديد نصيبا عادلا ومعقولا في كل حالة على حدة على ضوء كافة العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع.[1]

ومع تصاعد النزاعات بين الدول حول استخدام مياه الأنهار في غير أغراض الملاحة أصدرت الجمعية العامة قرار برقم 2669 في 8 ديسمبر 1983، الذي يقضي بتكليف لجنة القانون الدولي التابعة لها بإعداد مشروع قانون يختص بتنظيم استخدام الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة، وتم المصادقة عليه في يوليو 1994، ومن بين ما تضمنه ما يلي:

- ✓ نطاق القانون من حيث انه يختص فقط باستخدام الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحة الدولية.
- ✓ توضيح المفاهيم المستخدمة وخاصة مفهوم المجرى المائي الدولي.
- ✓ توضيح العلاقة بين المعاهدات التي تبرم بين دول الأعضاء وبين مشروع القانون بعد إقراره في صورة معاهدة.
- ✓ توضيح الدول التي يحق لها الاشتراك في معاهدات مجرى الأنهار الدولية.[2]

[1] – ليلى العجال: **الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساتها على واقع ومستقبل الامن المائي في دول القرن الافريقي**، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018، ص 102.

[2] – بديعة سليمان علي عبد القادر: **المرجع السابق**، ص 52.

وفي مجال المجاري المائية الدولية، نجد اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير ملاحية بتاريخ 21 مارس 1997، التي تضمنته مبادئ مهمة عن العدالة والإنصاف والاستعمال المنصف والمعقول، ووجوب اللجوء إلى لحلول السلمية في حل النزاعات.[1]

إذ يتحدث الباب الثاني من الاتفاقية عن مبادئ عامة، وخصصت المادة الخامسة منه للإنصاف والاستعمال المعقول والمشاركة، بحيث تنتفع دول المجرى المائي كل إقليمها بالمجرى المائي الدولي وتنمية بغرض الانتفاع الأمثل والمستدام والحصول على منافعه والأخذ في الاعتبار مصالح دول المجرى على نحو ينسجم مع حماية المجرى المائي بطرق ملائمة

تشارك دول المجرى المائي في استعمال المجرى المائي الدولي، وواجب التعاون في حمايته وتنميته، طبقا لنصوص هذه الاتفاقية، وتتحدث المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة عن العوامل ذات الارتباط بالاستعمال المنصف والمعقول ،بحيث يتطلب الانتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة منصفة ومعقولة تطبيقا لمقتضيات المادة الخامسة المشار إليها سابقا، مع اخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار ولاسيما:

- ✓ العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والمناخية والعوامل الأخرى ذات الخاصية الطبيعية.
- ✓ الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية لدول المجرى المائي.
- ✓ السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دول المجرى المائي.
- ✓ تأثير استخدامات المجرى المائي في إحدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي.
- ✓ الاستخدامات الحالية والمحتملة للمجرى المائي.

[1] – عبد الرحمان ديدوح: **المرجع السابق**، ص 60.

✓ صيانة الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها.[1]

إضافة إلى القواعد التي أعلنت عنها اتفاقية برلين 2004، حيث نصت المادة 12 من قواعدها على نفس عوامل الواردة في اتفاقية المجاري المائية الدولية، وتمت الإضافة إليها عاملين وردا على سبيل الاسترشاد في استخدام المياه وليس على سبيل الحصر وكذلك نوهت لمسالة المحافظة على المورد، والتقليل إلى أدنى حد من الأضرار بالبيئة.[2]

المبحث الثاني: النزاع حول مياه النيل

لنهر النيل أهمية كبيرة منذ القدم فقد أقيمت على ضفافه إحدى أقدم واعرق الحضارات في العلم وهي الحضارة الفرعونية.

وباعتبار النيل جوهرة إفريقيا، ومن أطول الأنهار في العالم حيث يضم نهر النيل عدد كبير من الدول الإفريقية المتناحرة فيما بينها حول استغلال مياهه، فكان يطفو على السطح من الحين للأخر، ظهرت جليا هذه التوترات إبان القرن الماضي خاصة بين دول إثيوبيا ودول المصب (السودان ومصر) الذي استمر إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: التعريف بنهر النيل

أولا: جغرافية نهر النيل: تطلق تسمية حوض النيل على المساحة الجغرافية المقدرة بحوالي 3 مليون كم مربع (أي 10 %من مساحة إفريقيا) فهو من أطول أنهار في العالم حيث يبلغ طوله 6800 كم مربع ويمتد من دائرة عرض 4° جنوبا إلى 32° شمالا.[3]

---

[1] – شكراني الحسين: **المرجع السابق**، ص82 .

[2] – وائل علام: **العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف ومبدأ عدم الإضرار في القانون الأنهار الدولية**، مجلة الحقوق كلية القانون جامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 12 ، العدد 2، ص 164.

[3] - The Food agriculture organization of the United nations and .the Delft institule for water education. **Water accountiong in the nile river basim** . fao the dlft 2020. P2.

ويشكل حوض النيل تنوعا جغرافيا فريد، يبدأ من المرتفعات المطيرة في الجنوب حتى وصوله إلى السهول الصحراوية في أقصى الشمال وهو النهر الوحيد الذي يجرى من الجنوب نحو الشمال.[1]

تتميز منطقة تسمية حوض النيل بارتفاع النمو السكاني بحيث نجد أن حوض النيل هو موطن ما يقارب 257 مليون شخص في حين أن 487 مليون تعيش في دول الحوض أي حوالي 50 بالمائة من سكان هذه البلدان المشاطئة لنهر تعيش على ضفاف حوض النيل.[2]

وتشترك فيه 11 دولة افريقية من المنبع إلى المصب وهي:مصر، تنزانيا، الكونغو أوغندا، كينيا يورندي، روندا، إثيوبيا، اريتريا، جنوب السودان، السودان **(ينظر للملحق رقم 04)**.[3]

وتكمن مصادر مياه نهر في ثلاث أحواض رئيسية، وهي كالتالي **(ينظر للملحق رقم 05)**:

1/ هضبة البحيرات الاستوائية

تمثل هضبة البحيرات الاستوائية أكثر المناطق عمقا في إفريقيا، وتقع داخل حدود كينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وروندا، ويعتبر أكثر المصادر انتظاما في إمداد النيل بالمياه على مدار العام، خاصة في فصل الجفاف ويبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة منه عند سد أسوان نحو 13 مليار م، ويتكون من مجموعة البحيرات والأنهار والروافد:[4]

✓ **بحيرة فيكتوريا:** تعتبر فيكتوريا من اكبر البحيرات في العالم حيت تبلغ مساحتها 6800 كم المربع، تقع في منطقة منخفضة الاستوائية التي تمتاز بمعدل عالي لتساقط الأمطار تتوزع

[1] – عباس محمد شراقي: **هيدرولوجية نهري النيل والكونغو وإمكانية الربط بينهما**، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل جامعة القاهرة، المجلد 1، عدد 2، 2013 ، ص 5.

[2] - The food agriculture organization of the united nations and .the Delft institule for water education**. Op .cit** .p2 .

[3] – إبراهيم يسري: **النيل وسد النهضة**، المعهد المصري لدراسات سياسية والإستراتجية،ج3، مصر، 2016، ص2.

[4] – رمزي سلامة: **مشكلة المياه في الوطن العربي**، دار منشاة المعارف بالاسكندرية، مصر، 2001، ص 37.

بحيرة فيكتوريا بين ثلاث دول هي تنزانيا، يوغندا، كينيا أما حوض البحيرة تتقاسمه 5 دول استوائية تنزانيا، يوغندا، كينيا، روندا، يورندي.[1]

✓ **بحيرات البرت وادوارد وجورج وأحواضها المترابطة:** تبلغ مساحة هذه المنطقة نحو 45300 كم مربع، وتهطل فوقها أمطار يتراوح متوسط معدلاتها بين 1365 ملم فوق بحيرة ادوارد وبحيرة جورج و5440ملم فوق بحيرة ألبرت، وإذا علمنا أن مساحة حوض بحيرة ادوارد وبحيرة جورج تبلغ نحو 20000 كم مربع، يمكن تقدير كمية الوارد المائي إليها بنحو27.3 مليار م مكعب، أما حوض بحيرة ألبرت يبلغ مساحته نحو 22300كم مربع وتقدر كمية الوارد المائي إليه ب 121 متر مكعب. [2]

2/ بحر الغزال : يقع في الجزء الغربي من السودان وهو عبارة عن منخفض كبير ومنطقة مستنقعات ويتكون بحر الغزال من مجموعة من الأنهار وهي (بحر العرب، بحر لول، بحر السويد، بحر توتج، نهر بونجو)، ونجد أن النيل الأبيض يمتد من بحيرات البر تالي بحر الغزال في جنوب السودان حتى يلتقي عند الخرطوم بالنيل الأزرق.[3]

3/ الهضبة الإثيوبية: والتي تشارك بحوالي 71 بليون متر مكعب عند أسوان أي 85 بالمائة من إيراد نهر النيل من خلال ثلاث انهار رئيسية هي النيل الأزرق (نهر اباي في إثيوبيا ب 50 بليون متر مكعب) ونهر السوباط (بارو– الكوبو في إثيوبيا) ونهر عطبرة (تاكيزي في إثيوبيا 10بليون متر مكعب).[4]

[1] – يوسف ادم محمد: **المرجع السابق**، ص 34.

[2] – منذر خدام: **الأمن المائي العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 40.

[3] – رمزي سلامة: **المرجع السابق**، ص38.

[4] – عباس محمد الشراقي: **هيدرولوجية نهري النيل والكونغو وإمكانية الربط بينهما**، المرجع السابق، ص5.

- ✓**حوض النيل الأزرق:** يمثل أهم الأحواض النهرية في إثيوبيا حيث يشكل 20بالمئة من مساحة إثيوبيا و40 بالمائة من الإنتاج الزراعي ويعيش بداخله 25 بالمائة من السكان ويمد نهر النيل بحوالي 60 بالمائة عند أسوان أي (50 مليون متر مكعب).[1]
- ✓**نهر عطبرة:** يبدأ من الأطراف الشمالية من الهضبة الإثيوبية، ويتكون من التقاء مجموعة من الروافد المنتشرة، وهو منحدر انحدار شديد وتكوم سرعة مياهه كبيرة ويبلغ إيراد النهر عند بلدة عطبرة 11.5 مليار متر مكعب من المياه، وبذلك يكون إجمالي ما تحصل عليه من الهضبة الإثيوبية حوالي 81 مليار دولار مكعب من المياه سنويا.[2]
- ✓**نهر السوباط:** يبلغ مساحة نهر السوباط حوالي 220الف كم مكعب، وهو نهر يشتمل معظم المناطق الشرقية من بحر الجبل وبحر الزراف وأجزاء من جبال الحبشة وهضبة البحيرات ومن اهم روافده الرئيسية (بارو في إثيوبيا) و(بيبو في السودان).[3]

نجد أن الدول المشاطئة لنهر النيل أو احد روافده باستغلال مياهه وذلك بانجاز مجموعة من المشاريع ومن أهم هذه المشاريع ما يلي:

الجدول رقم 02: مشاريع استغلال مياه النيل

اسم السد	البلد	تاريخ التشييد	الموقع
خزان اوين	اوغندا	1954	تم إنشاءه على مخرج بحيرة فيكتوريا على بعد ميلين.
سد السنار	السودان	1925	تم إنشاءه على نهر النيل الأزرق تم استخدامه لزراعة في منطقة الجزيرة وهي ارض صالحة لزراعة القطن، ويعمل على تخزين المياه لصالح السودان

[1] - عباس محمد الشراقي: **تداعيات سد النهضة الإثيوبي علي الأمن المائي المصري**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، مصر، المؤتمر الدولي 15 لعلوم المحاصيل 2018/10/1، ص 02.

[2] – رمزي سلامة: **المرجع السابق**، ص39.

[3] – عباس محمد الشراقي: **هيدرولوجية نهري النيل والكونغو وإمكانية الربط بينهما**، المرجع السابق، ص8 .

			وتبلغ طاقته التخزينية مليار متر مكعب ويستخدم لتوليد الطاقة.
سد جبل الأولياء	مصر وفي سنة 1977 أصبح تابع للسودان	1937	انشأ على نهر النيل الأبيض بغرض تخزين سنوي بقدر 2.5 مليار متر مكعب، لتكملة الري في مصر، وبعد إنشاء السد العالي سلمته مصر للسودان.
سد الروصيرص	السودان	1964	انشاته السودان على النيل الأزرق لتخزين 3 مليارات متر مكعب، وتمت تعليته لاستيعاب 7 مليارات وذلك تنفيذ لاتفاقية 1959 المنظمة للمياه.
خزان أسوان	مصر	1902	شيدته مصر على النيل نتيجة عجز الإيراد الطبيعي لمواسم الأمطار مما سبب عدم القدرة على توسيع في المساحات الزراعية ،وقد حققت مخزون يصل إلى 5 مليار سنويا بعد تعليته
سد خشم القرية	السودان	1964	يقع على نهر عطبرة غرب مدينة خشم القرية لتخزين 1.2 مليار متر مكعب، لري الأراضي إضافة إلي توليد الكهرباء تقدر حوالي 7 كيلوواط /ساعي .
السد العالي	مصر	1971	تم إنشاءه لاستغلال المنخفضات الممتدة في غرب النيل، أي حول الواحات الخارجية. تبلغ طاقة تخزينه نحو 165 مليار متر مكعب وكما تنتج محطة توليد الكهرباء طاقة كهربائية تقدر نحو 10كيلوواط /ساعي
سد فينشا	إثيوبيا	1976	بتمويل من البنك الدولي انشأ السد على احد روافد النيل الأزرق وكان الغرض منه توليد الكهرباء إلا أن مياه الخزان تستخدم للري .

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المراجع التالية : سامر مخيمر ،خالد حجازي : **أزمة المياه في المنطقة العربية** ، دار العالم المعرفة، دون بلد ، 1996، ص 20- 21.

رمزي سلامة : **المرجع السابق**، ص41-42 ./ خليل خير الله: **المرجع السابق**، ص 39.

عبد الرحمان حميدة:**جغرافية الوطن العربي**، دار الفكر، سوريا، 1997، ص119.

ثانيا: التعريف بدول حوض نهر النيل

يعتبر نهر النيل من أطول الأنهار في العالم، بحيث نجد حوضه يشمل 11 دولة افريقية وسوف يتم التعريف بهذه الدول في الجدول التالي:

جدول رقم 03: دول حوض النيل

البلد	الموقع الفلكي والجغرافي	المساحة	موقعها من نهر النيل
مصر	تقع بين دائرتين عرض (22°-31°)شمالا وخطي طول (20°-35) شرقا تقع في شمال إفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر ومن الجنوب السودان ومن الغرب ليبيا.		تعتبر من دول الصب حيث يمر عليها نهر النيل ليصب في البحر الأبيض المتوسط.
اثيوبيا	تقع بين دائرتي عرض(4-18°) شمالا وخطي طول (38-43)شرقا، تحدها من الشمال اريتريا والسودان من الغرب وكينيا من الجنوب الغربي ولصومال من الجنوب الشرقي.	127127كم	تساهم في تدفق حوض النيل بالجزء الأكبر، حيث تساهم انهار الغرب الإثيوبي النيل الأزرق والسوباط عطبرة معا نحو 86 بالمائة من إجمالي الكميات على النهر الرئيسي اسوان.
السودان	يحدها من الشرق إثيوبيا ومن		يتوسطها نهر النيل ويلتقي نهر

	الشمال اريتريا ومصر وليبيا ومن الغرب تشاد وإفريقيا الوسطى ومن الجنوب جنوب السودان.		النيل الأبيض مع الأزرق عند الخرطوم ليشكل نهر النيل ليدخل مصر.
جنوب السودان	تحدها من الشمال السودان ومن الشرق إثيوبيا وكينيا من الجنوب الشرقي وأوغندا من الجنوب والكونغو من الجنوب الغربي وإفريقيا الوسطى من الغرب.		يمر به النهر الأبيض، وكذا يوجد باسم بحر الجبل.
كينيا	تقع بين دائري عرض (5شمالا-4.5 جنوبا) خطي طول(25-40 شرقا) يحدها من الجنوب الشرقي المحيط الهادي وجنوب السودان شمالا وأوغندا غربا وتنزانيا جنوبا إثيوبيا والصومال شرقا.	572056 كم مربع	من دول حوض بحيرة فيكتوريا
اليورندي	تقع بين دائري عرض (3.5-2) جنوب،وخطي طول (28-30شرقا) حدودها من الغرب الكونغو ومن الجنوب	2783 كم	يمثل حوض النيل حوالي 49.6 بالمائة من مجموع المساحة حيث يشكل نهر كاجيرا الرافد الوحيد المباشر لنهر النيل من يورندي،

	روندا ومن الشرق تنزانيا.		ويقدر إجمالي تدفقات النهر الى النيل ب 2.6 مليار متر مكعب.
روندا	تقع بين دائرتي عرض (2-3.5) درجة سنويا وخطي طول (28-31) شرقا ومن دول الحدودية أوغندا والكونغو، البورندي.	26338كم	تنساب من مرتفعاتها الشرقية عدة انهار نحو بحيرة فيكتوريا أهمها نهر"نيا بورونقو" وهو من روافد نهر كاجيرا تقع نحو 17 بالمائة من مساحة روندا في حوض نهر الكونغو.
جمهورية الكونغو	تقع بين دائري عرض (5شمالا و13 جنوبا)وخطي طول (11-30شرقا) يحدها شمالا جنوب السودان وإفريقيا الوسطى غربا ومن الجنوب الغربي انغولا ويورندي جنوبا وأوغندا شرقا.	2344885كم	يمر عبر حدودها الشرقية الأخدود الإفريقي العظيم والذي يشمل بحيرات (البرت ،جورج ،...)وتشمل نهر "الصليب البرتين" المعروف باسم نيل الكونغو الذي يربط الجمهورية بنظام نهر النيل.
اريتريا	يحدها من الجنوب إثيوبيا، من الشمال والغرب السودان ومن الجنوب الشرقي جيبوتي.	93673 كم	تعتبر من الدول حوض النيل يمر بها البركة ونهر سيست الذي يعرف نهر عطبرة .
تنزانيا	من حدودها (1-12) جنوبا وخطي طول (19-41) شرقا	945087 كم	تمد بحيرة فيكتوريا بالعديد من الأنهار ومساحتها 49 بالمائة من أراضي تنزانيا ممتدة على النهر.

أوغندا	يحدها من الشرق كينيا ومن الشمال جنوب السودان ومن الغرب جمهورية الكونغو من جنوب السودان ومن الغرب الكونغو ومن الجنوب الغربي رواندا وتنزانيا من الجنوب	236 كم	إن اغلب مساحتها تقع في حوض النيل ونظامه كما تملك العديد من البحيرات (ألبرت وادواردوفيكتوريا) التي تشاركها مع الدول المجاورة وتكون حوض النيل الأبيض ويقع جزء كبير من بحيرة فيكتوريا داخل الحدود الاغندية .
المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع التالية: مصطفى احمد احمد ، حسام الدين إبراهيم عثمان : **الموسوعة الجغرافية**، دار العلوم لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2004، ص ص 7 –16 –25 . / ليلى العجال: **المرجع السابق**، ص ص 34–37/ محمد مصطفى محمد مصطفى **الاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه النيل**، مذكرة الماجستير، قسم القانون ،كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017، ص ص 17–18–19.			

المطلب الثاني: مظاهر الصراع (العلاقات بين دول حوض النيل)

أولا: العلاقات بين دول الحوض عامة

نجد أن هنالك توتر في معظم العلاقات بين دول حوض النيل بحيث نجحت هذه الدول في إظهار الخلاف كخلاف مائي تنموي في حين انه خلاف سياسي بامتياز، فإذا آخذنا إثيوبيا فكانت لديها مشاكل وصراعات في الحقب السابقة فنجد تصاعد حركات التحرر في كل من اوجادين الذي ضمته إثيوبيا في أواخر القرن 19 واريتريا في منتصف القرن 20 وكذلك الصراعات والحروب الأهلية في كل من رواندا وبوروندي ، وينطبق الحال على كل من الكونغو وأوغندا وتنزانيا والتي كانت هي الأخرى تعاني من الصراعات الداخلية والنزاعات الحدودية، إضافة إلى الصراع الذي وقع في السودان والذي انتهى بانفصال الجنوب السوداني.[1]

[1] – مروان بدر: **العلاقات بين دول حوض النيل بين الأزمة والطرق المستقبلية** ، المؤتمر السنوي للمجلس المصري، مصر 2017، ص 27.

زيادة عن الاتهامات المتبادلة، ففي عام 1997 اتهمت أوغندا مصر والسودان باستهلاك كميات من مياه النيل أكثر من حاجياتها، وبأنهما تعارضان مشروعات دول أعالي النهر بل تطالب بدفع تعويضات مالية لها مقابل قيامها بدور الخزان الطبيعي لنهر النيل، وتعد كينيا أكثر الدول اعتراضا على توزيع مياه النيل بسبب رغبتها في إصلاح أراضيها المجاورة لبحيرة فيكتوريا ولاتهامها المشروعات الأوغندية (سد اوين) بإغراق أجزاء من الأراضي الكينية والحد من انسياب المياه داخل كينيا.[1]

ثانيا: العلاقات بين مصر وإثيوبيا والسودان

شهدت العلاقات بين مصر وإثيوبيا والسودان العديد من الصراعات بشان المياه النيل وكانت مظاهر الصراع تتمثل في:

- ✓ تبرير مصر مطالبها وحقها الطبيعي في ملكية مياه النيل استنادا إلى معاهدتين الأولى هي معاهدة عام 1929 بين بريطانيا التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت ، وبين حكومات المستعمرات في حوض النيل كالسودان، أوغندا، كينيا، وغيرها وطبقا لهذه المعاهدة يحظر على جميع دول حوض النيل الأخرى بناء أي مشروع على النيل دون موافقة مصر وهذا ما رفضته إثيوبيا ورفضت الاعتراف بهذه المعاهدة كونها غير مستعمرة بريطانية، فهي لا تخضع للاتفاقيات التي يبرمها التاج البريطاني في تلك الفترة والمعاهدة الثانية بين مصر والسودان من اجل تقسيم مياه النيل بينهما، وذلك عام 1959 دون استشارة إثيوبيا ومشاركتها ما أدى إلى تفاقم العلاقات بين الدول.[1]
- ✓ إعلان الحكومة الإثيوبية عام 1956 عن نيتها بالبدء في استغلال مياه النيل الأزرق المتدفقة من أراضيها، بغض النظر عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بمصالح الدول

[1] – سامية محمد جابر: **المرجع السابق**، ص ص 105–106.

[1] – احمد محمد أبو زيد: **الضفة الأخرى: الرؤية الإثيوبية، للصراع على مياه النيل**، مجلة السياسات العربية، العدد8، دبي مارس 2014 ، ص 15.

الأخرى، وطلبت في عام 1958 مساعدة الوم ا لإعداد دراسات حول المشاريع الممكن تنفيذها على نهر النيل الأزرق، حيث قام مكتب استصلاح الأراضي الزراعية الأمريكي ومركز الدراسات والأبحاث الأمريكية بإجراء دراسة شاملة بموجبها احتياجات إثيوبيا المائية والكهربائية وأوصى بإقامة مجموعة من المشاريع الري والطاقة في منطقة أعالي النهر على طول الحدود الإثيوبية السودانية. [1]

✓ بعد تحسن العلاقة نوعا ما بين إثيوبيا ومصر في فترة حكم جمال عبد الناصر إلا أنه تراجعت ودخلت دائرة التوترات بعد إعلان السادات عام 1979، بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل القاضي بتحويل جزء من مياه سناء مع إمكانية مد الكيان الصهيوني بالمياه وإيصالها إلى القدس، لتكون في متناول المترددين على مجلس الأقصى وكنيسة القيامة وحائط البراق، ويتم جل المياه عبر أنابيب بنسبة 1 بالمائة من مياه النهر وسارعت إثيوبيا إلى إعلان أن هذا المشروع ضد مصالحها وقدمت شكوى إلى المنظمة الوحدة الإفريقية، في ذلك الوقت تتهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل ونقلها إلى الخارج حوضه وتصاعدت الأمور مع تهديد الرئيس الإثيوبي مينغستو هيلا، مريام بإمكان تحويل مجرى نهر النيل فرد السادات بخطاب حاد اللهجة إلى إثيوبيا معلنا أن مياه نهر النيل أمر قومي خط احمر مرتبط بالأمن القومي المصري، وان المساس به يدفع مصر إلى التفكير باستخدام القوة المسلحة لضمان حقوقها في مياه النيل.[1]

المطلب الثالث: الاتفاقيات المنظمة لمياه نهر النيل

سعت دول حوض النيل إلي عقد العديد من اتفاقيات لتنظيم مياه النيل ويعود تاريخ هذه الاتفاقيات إلى عهد الاستعمار في المنطقة.

[1] – عادل محمد العضايلة: **المرجع السابق**، ص 33.

[1]– خليل خير الله: **المرجع السابق**، ص 42.

✓ **بروتوكول روما (1891/4/15)** : بين بريطانيا وايطاليا المتعلق بتقسيم الحدود بين اريتريا والسودان، والذي تعهدت بموجبه الحكومة بالامتناع عن إقامة أي أعمال تؤثر في كمية مياه نهر عطبرة احد روافد النيل وهذا في المادة الثالثة من البروتوكول.

✓ **اتفاقية أديس بابا (5/10/ 1902)**: بين بريطانيا وإثيوبيا تعهدت بموجبها بعدم بناء أو السماح ببناء أي منشئات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط قد توثر سلبا في تدفق مياهها إلي النيل.[1]

✓ **اتفاقية لندن(1906/5/09)**: وقعت كل من المملكة المتحدة ودولة الكونغو معاهدة لندن لإعادة ترسيم مناطق نفوذهما في إفريقيا الوسطى ونصت المادة الثالث بأن تتعهد حكومة دولة الكونغو بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية منشاة على نهر سمليكي أو بالقرب منه يكون من شانها أن تقلل من حجم المياه المتدفقة إلى بحيرة ألبرت باتفاق مع الحكومة السودانية.[2]

✓ **الاتفاق الثلاثي 1906 في 13 ديسمبر 1906:** عقدت معاهدة بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا تتعهد فيه ثلاث دول على محافظة على الوحدة ايثوبيا والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل خاصة ما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده. [1]

✓ **اتفاقية روما 1925:** تبادل الاتفاقيات بين بريطانيا وايطاليا في فترة من 14 إلى 20 ديسمبر 1925، تسجيل اعتراف ايطاليا بالحقوق المائية لمصر والسودان على النيل الأزرق والأبيض وعلى روافدها وتتعهد بالامتناع عن أي أعمال من شأنها المساس بحجم المياه في الأنهار.

✓ **اتفاقية تقاسم المياه:** كانت الاتفاقية بين مصر وبريطانيا حيت تنوب بريطانيا على كل من السودان وكينيا وتنزانيا حاليا وأوغندا، حيث نصت الاتفاقية على حضر إقامة أي مشروع

---

[1] – منير خدام: **المرجع السابق**، ص 122.

[2] – او– اوكدي: ترجمة توفيق على منصور، **تاريخ حوض النيل وبحيرة فيكتوريا كما توضحه الاتفاقيات** (ضمن كتاب نهر النيل) المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 535 .

[1] – هاني نبيل صبحي الشراب: **المرجع السابق**، ص 78 .

من أي نوع على نهر النيل وروافده، أو على البحيرات التي تغذيه إلا بموافقة مصر إذا كانت تؤثر على كمية المياه التي تحصل عليها مصر.[1]

✓ **اتفاقية لندن 1934:** عقد اتفاق بين بريطانيا نيابة عن تنزانيا وبين بلجيكا نيابة عن رواندا و يورندي في23 نوفمبر 1934، بالانتفاع بالمياه على الحدود لتنزانيا ورواندا ويورندي، ونص الاتفاق على أن المياه التي تحول من أي رافد للنيل يجب أن ترد بكمياتها إلى المجرى المائي الطبيعي للروافد قبل جريانه إلى الدول الأخرى، وهذه الاتفاقية تشير إلى استخدام مياه النهر لتوليد الطاقة، على أن تعاد المياه مرة أخرى إلى المجرى المائي حتى لا تتأثر كمية في حوض النيل.[2]

✓ **اتفاقية 1953:** عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا في الصورة تبادل مذكرات منذ عام 1952 إلى 1953، لتنظيم تعاون مصر في إقامة قناطير في شلالات "اوين" لتوليد الطاقة في أوغندا حيث تم الإنفاق على إمكانية تعلية القناطير لرفع مستوى المياه في بحيرة فيكتوريا لصالح مصر على أن تقوم مصر بدفع تعويضات لأوغندا نتيجة لما قد يصيبها من أضرار.

✓ **الاتفاقية المبرمة بين جمهورية السودان ومصر الموقعة في 1959/11/8:** لتحقيق أقصي استغلال للفائض من المياه لكل من الدولتين، وفقا لهذه المعاهدة يتم تقسيم متوسط الموارد المائية السنوية الذي يبلغ 84 مليار متر مكعب بين الطرفين الموقعين على الاتفاقية.[1]

✓ **اتفاقية 1983 :** تتعلق هذه الاتفاقية بإدارة حوض النيل تم التوقيع عليها من جميع دول الحوض، وتم من خلالها إنشاء منظمة حوض "اندوجو" وقد نصت على التزام الدول بالتنسيق

---

[1] – هاني نبيل صبحي الشراب: **المرجع السابق**، ص 78.

[2] – محمد مصطفى محمد مصطفى: **المرجع السابق**، ص 38.

[1] – سمير احمد: **المبادئ والأحكام السابقة في القانون الدولي التي تحكم المشاركة في مياه النيل**، (ضمن كتاب نهر النيل) المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2010، ص 592.

والتشاور في شان المشاريع المائية في حوض النيل وضرورة احترام المعاهدات الدولية بشان تقاسم مياه النيل.

✓ **اتفاقية 1993:** تم التوقيع على هذه المعاهدة في القاهرة سنة 1993 من قبل الرئيس المصري السابق حسني مبارك والإثيوبي ميليس زيناوي، وهو اتفاق في إطار لتنمية موارد النيل وتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية والتي يتعهد الطرفان في احد بنوده بالامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى إحداث ضرر بمصالح الطرفان الطرق الأخر فيما يختص مياه النيل.[1]

✓ **اتفاقية عينيتي 2010:** تتضمن اتفاق التعاون الإطاري بين دول حوض النيل بيانا للنظام القانوني الذي تريد دول المنبع (الموقعة عليها) أن تسير بها نهر النيل، تبنت الاتفاقية مجموعة مبادئ التنمية وحماية حوض النيل، تشتمل على مبدأ التعاون المتبادل والقائم على المساواة في السيادة وحسن النية، وكذلك مبدأ التنمية المستدامة وتركز الإتفاقية على مبدأ الاستعمال المنصف والمعقول، لكن هذا الاتفاق فعل أزمة في حوض النيل إذ أنه عمق الخلاف بين مصر والسودان من ناحية ومن ناحية أخرى دول المنبع حيث امتنعت عن التوقيع دول المصب.[1]

✓ **إعلان مبادئ 2015/05/23:** بدأت سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات في 2012 بين مصر والسودان وإثيوبيا للتوصل إلى اتفاق عادل، يتضمن لكل الأطراف حقها في مياه النيل والتأكد من عدم إحداث ضرر للدولتين أسفل النهر تتويج هذه المفاوضات باتفاقية سد النهضة.[2]

---

[1] – خليل خير الله: **المرجع السابق**، ص 63.

[1] – محمود السيد داود: **اتفاق عنتيبي 2010 ومحاولة الوصول إلى نظام جديد لاستخدام مياه نهر النيل**، مجلة الحقوق المجلد 11، العدد 1، 2012 ، ص 105.

[2] – محمد مصطفى محمد مصطفى: **المرجع السابق**، ص 68.

وقد نصت المعاهدة على مجموعة من المبادئ:[1]

- ✓ **مبدأ التعاون:** التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة وحسن النوايا.
- ✓ **مبدأ التنمية التكامل الإقليمي والاستدامة:** الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة والترويج عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد الطاقة مستدامة.
- ✓ **مبدأ عدم التسبب في ضرر:** سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر وذلك من خلال استخدام نيل الأزرق.
- ✓ **مبدأ الاستخدام المنصف:** سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.

المبحث الثالث: الصراع حول مياه نهري الدجلة والفرات

برز مؤخرا عنصر المياه كورقة اقتصادية رابحة فقد أصبح يباع ويشترى، وأداة ضغط سياسي، ومع مشكلة نقص الحاد للمياه في الوطن العربي والصراع القائم بين دول الأنهار المشتركة ومن بين هذه الأنهار المتنازع عليها نهري الدجلة والفرات في منطقة الشرق الأوسط الذي ظهر الصراع حولهما بعد انقسام وتفكيك الدولة العثمانية– صاحبة السيادة على النهرين من منبع إلى المصب– إلى عدة دول ، كإحدى نتائج الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي استحب على طبيعة النهرين بعد ما كان ضمن الأنهار الوطنية أصبحا نهرين دوليين فقد طغت المصالح الذاتية لدول النهرين، وأصبحت قضية تقسيم المياه النهرين أمر ضروري.

[1] – حزب التحرير: **سد النهضة ونذر حرب المياه تفريط الحكام وواجب الأمة**، ولاية السودان، سبتمبر 2017، ص 23.

المطلب الأول: التعريف بنهري الدجلة والفرات .

أولا: جغرافية نهري الدجلة والفرات .

يشكل حوض نهري الدجلة والفرات حوضا عابر للحدود يبلغ مجموع مساحته 879790 كم متر مكعب موزعة بين العراق وسوريا وتركيا، ويتميز مناخ معظم أنحاء حوض بمناخ متوسطي شبه مداري مطير شتاء وجاف صيفا، وتسود مناطق المنابع الجبلية درجة تجمد شتاء وتساقط يكون في شكل ثلوج، ويرتفع منسوب النهرين عندما تذوب الثلوج في فصل الربع ويزداد المنسوب ارتفاع بهطول الأمطار الموسمية التي تصل إلى ذروتها **(ينظر للملحق رقم 06)** .[1]

1/ نهر الفرات:

يعتبر نهر الفرات أطول انهار الشرق الأوسط وأكثرها من حيث مساحة حوض التغذية وثاني انهار الوطن العربي، ينبع هذا النهر من هضبة أرمينيا في الشمال الشرقي لتركيا.[1]

ويتكون النهر من رافدين رئيسين هما الفرع الأول فرات صو ويعرف بـ قره صو، الذي ينبع من شمال شرق الأناضول ويبلغ طوله 470 كم، أما الفرع الثاني هو مراد صو والذي ينبع من بحيرة وان ويبلغ طوله 650 كم، وتبلغ مساحة الحوض التغذية بين فرعين 64100 كم ويلتقيان شمال كيبان بحوالي 10كم، ويدخل نهر الفرات الحدود السورية بعد طول 430كم ويستمر النهر في الأراضي السورية بطول 660 بعد أن تصب فيه 3 روافد وهي ساجور الخابور وبليخ ويمتد النهر إلي الجنوب الشرقي ليدخل العراق في مدينة القائم ويمتد بطول 1160كم بعد أن يلتقي بنهر الدجلة في منطقة السقرنة، ومن مميزاته انه ليس لديه فروع في العراق.

---

[1] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **الري في إقليم الشرق الأوسط**، تقرير المياه 34 منظمة الأغذية والزراعة، روما 2011، ص 71.

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي: **المرجع السابق**، ص125.

2/ نهر الدجلة:

ينبع نهر الدجلة من مرتفعات الواقعة جنوب شرقي تركيا، يتكون من فرعين أساسين الفرع الأول هو الدجلة صو وينبع من بحيرة كولجك، والفرع الثاني يتكون من عدة فروع صغيرة وينحدر من مرتفعات المحيطة ببحيرة "وان" حتى تكون فرعا واحد يسمى بوتان صو ويلتقي مع الدجلة صو داخل تركيا على مسافة 30كم من الحدود العراقية.[1]

ولنهر روافد كثيرة وهي:[2]

- ✓ **نهر الخابور**: ويبلغ طوله 126 كم يصب في نهر الدجلة قرب الحدود العراقية التركية.
- ✓ **نهر الزاب الكبير**: الذي ينبع من تركيا ويغذي نهر الدجلة بمقدار 13.18 كم مكعب عند التقاء.
- ✓ **نهر الزاب الصغير**: ينبع من إيران وأقيم عليه سد دوكان ويغذي النهر ب 5.07 كم مكعب سنويا بعد إنشاء سد دوكان.
- ✓ **نهر العظيم**: هو متواجد في العراق يصب ب0.79 كم مكعب سنويا عند التقاءه بدجلة.

وعلى خلاف نهر الفرات فنجد نهر الدجلة يزداد كلما اتجهنا نحو المصب كون معظم مياهه تضاف من خلال روافد في العراق وحيث أن مصادر مياه الدجلة تقع في محيط المصب فإن المناطق السفلى لنهر الفرات. [1]

وتعرف نوعية مياه نهر الدجلة رغم تأثيره بتصريف بحيرة الثرثار بصورة عامة أفضل من مياه الفرات فنهر الدجلة تغذيه مجموعة من روافد بالمياه العذبة داخل الأراضي العراقية، في حين

---

[1] – سليم عباس عبد العالي: **الموارد المائية المشتركة العربية والقانون الدولي للمياه ودورها في الوطن العربي**، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق، 1997، ص ص 126 – 129.

[2] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **المرجع السابق**، ص 73.

[1] – جون مارتن تروندالن: ترجمة مجدي حنفي، **المياه والسلام من اجل الناس حلول ممكنة للنزاعات المائية في الشرق الأوسط** ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، فرنسا، 2010 ، ص 179.

يتعرض نهر الفرات إلى الكثير من التصريف داخل الأراضي السورية قبل دخوله الحدود العراقية القادسية في حديثه حيث أن معظم القيم المسجلة للمتغيرات المقاسة تسجل ارتفاعا في تركيزها مقارنة بنهر الدجلة.[1]

ثانيا: المشاريع المنجزة على نهري الدجلة و الفرات

لقد استغلت الدول الثلاث المشاطئة لنهري الدجلة والفرات مياه النهري من خلال القيام بعدة مشاريع ومن أهم بين هذه المشاريع ما يلي:

جدول رقم 04 : المشاريع المنجزة على نهر الدجلة والفرات

البلد	اسم الشروع	السنة	التعريف به
العراق	سد الهندية	1913	من أقدم المشاريع التي أقيمت على نهر الفرات.
	سد الرمادي	1951	تم إنشاءه على نهر الفرات يتألف من 24 فتحة لتصريف بقدرة 3600م مكعب.
	سد القلوجة	1986	يقع على نهر الفرات، يتألف من 10 فتحات الغرض من إنشائه رفع مناسيب نهر الفرات.
	خزان الحبانية		هو عبارة عن خزان طبيعي يقع على ارتفاع دون 50م فوق سطح البحر.
سوريا	سد الفرات	1974	تبلغ مساحة بحيرته 630 كم مربع وتبلغ طاقته التخزينية 1109 مليار، قدرته على إنتاج الطاقة

[1] – صباح عبيد حمد: **مقارنة بعض الخصائص مياه نهر الدجلة مع نهر الفرات**، مجلة جامعة الأنبا ر للعلوم الصرفية مجلد 9، العدد13 19 / 2015، ص191 –200.

			الكهربائية 201 مليون كيلوواط ساعي.
	سد البعث	1981	أقيم السد على نهر الفرات قرب مدينة الرقة يهدف إلى تنظيم مياه النهر تبلغ طاقة التخزينية 95 مليون متر مكعب
	سد تشرين	1997	يقع هذا السد قبل بحيرة الأسد بغرض تولي الطاقة وتبلغ طاقته 02 مليار متر مكعب.
	سد الطبقة	1984	هو أكبر المشروعات التخزينية السورية على نهر الفرات بسعة تخزينية 14 مليار متر مكعب .
تركيا	سد الكيبان	1974	أقيم عند التقاء فرعي الفرات ويشكل بحيرة مساحتها 675 كم ذات تخزين نحو 30.6 مليار متر مكعب.
	سد قايا	1978	يقع على بعد 165 كم من سد الكيبان تبلغ طاقته التخزينية 9.5 مليارات مكعب انشأ على سد محطة كهربائية ذات 6 وحدات توليد الطاقة تصل إلى 1800ميغاواط ساعي سنويا.
	سد اتاتورك		هو اكبر السدود يقع على الفرات ويبعد بحوالي 600 كم عن العاصمة انقرة وتقدر طاقته التخزينية 48.4 مليار متر مكعب.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع التالية: خليل خير الله: **المرجع السابق**،ص 88 / سامر مخيمر: **المرجع السابق**، ص 28./ انتصار محي الدين محمد داوود: **دور المياه في الصراع العربي التركي**، مذكرة الماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية جامعة الخرطوم السودان 2005 ص ص 35-36-37 ./ محمود غزالي **النزيف بث في حروب الغذاء والمياه والنفط على العالم العربي**، دار الفكر اللبناني بيروت، 1999، ص 102.

ثالثا: التعريف بدول نهري الدجلة والفرات

1/ سوريا: تقع الجمهورية السورية التي يبلغ عدد سكانها 22 مليون نسمة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتشغل مساحة تبلغ 185180 كلم مربع، [1] تحدها من الشمال تركيا ومن الشرق العراق ومن الجنوب الأردن وفلسطين من الجنوب الغربي من الغرب لبنان والبحر الأبيض المتوسط .[2]

تقع معظم الأراضي السورية على المناطق الجافة والشبه الجافة إذ أن أكثر من نصف الأراضي السورية تتلقى هطولات اقل من 220 ملم ، ومجموع الهطولات المطرية على الأراضي السورية نحو 46 مليار متر مكعب.[3]

2/ العراق: تقع جمهورية العراق غرب القارة الاسياوية وفي المنطقة المعروفة باسم الشرق الأوسط، تبلغ مساحتها الإجمالية 438320 كم مربع، تحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الجنوب الشرقي الخليج الفارسي وتحده السعودية والكويت من الجنوب والأردن وسوريا من الغرب، ويسود العراق بشكل عام المناخ القاري، شبه استوائي وشبه قاحل ويبلغ مجموع السكان بحوالي 28.8 مليون لسنة 2005.[4]

3/ تركيا: تقع تركيا في غرب القارة الاسياوية وتبلغ مساحتها 780580 كم مربع ويبلغ سكانها 67.308.928 نسمة حسب تقديرات عام 2002، تتميز تركيا عن باقي دول المنطقة بأن لديها كميات هائلة من المياه، وتشكل المياه السطحية منها 95 بالمائة والجوفية 5 بالمائة يحدها البحر الأسود من الشمال ومضيق البسفور والدردنيل وبحر مرمرة وبحر ايجا من الغرب

[1] – كفاح محمد حسيان: **تقييم الوضع المائي في سورية من خلال تطبيق مبدأ المياه الافتراضية في القطاع الزراعي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 28 العدد1، 2012، ص71.

[2] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **المرجع السابق**، ص397.

[3] – كفاح محمد حسيان: **المرجع السابق**، ص 71.

[4] – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **المرجع السابق**، ص 397.

والبحر الأبيض المتوسط من الجنوب أما فلكيا فهي تقع بين دائرتي عرض(36°–42°)شمالا وخطي طول (26–44 °) شرقا، مما أعطاها ميزة التنوع المناخي وكذلك كونها ذات موقع استراتجي، بحيث تقع في قلب المجال الجغرافي الذي تطلق عليه تسمية "اورواسيا " وهي منطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم.[1]

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات بين دول نهري الدجلة والفرات

غلب الطابع السياسي على العلاقات بين الدول المشاطئة (سوريا والعراق وتركيا) فلم تكن العلاقة ودية بين سوريا وتركيا، بل كانت في الأغلب باردة وعداء، ذلك لأسباب تاريخية معقدة ومتبادلة بين الأتراك والسورين، مما زاده تعقيدا هو استيلاء تركيا على سنجق اسكندرونة (كان تابع لسوريا) المعروف حاليا بولاية هاتاي التركية [2]، إضافة إلى سياسة تركيا المائية اتجاه سوريا ففي نهاية الأربعينيات، قامت تركيا بتحويل مجرى نهر "قويق" الذي ينبع من أراضيها ويصب في سوريا وكانت محافظة حلب تعتمد عليه في الشراب والري فتأثرت الآلاف من الأراضي المزروعة.[3]

ومن مظاهر تطور الصراع وقوع أزمة مائية عام 1974 عندما قامت تركيا بملأ خزان كيبان، وكذلك قيام سوريا بملأ خزان الطبقة، الأمر الذي أدى إلى توقيف تدفق مياه نهر الفرات خاصة على العراق وتأثيرها على اقتصادها، إضافة إلى أزمة أخرى عام 1983 عندما انخفض منسوب خزان الطبقة واحتجت سوريا على تركيا متهمة ايها أنها السبب في ذلك، [4] مما زاد في

[1] – يوسف احمد الخزاعلة: **اثر الموقع الجغرافي علي السياسة الخارجية التركية (2002–2015)** ،مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الهاشمية الأردنية، المجلد 45 ، العدد4، 2018 ، ص 89.

[2] – نضال أحمد بدر بدر: **الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حض الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية**، مذكرة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012 ، ص 69.

[3] – رمزي سلامة: **المرجع السابق**، ص 122.

[4] – نوار جليل هشام: **دوافع الصراع ومحفزات التعاون على نهري الدجلة والفرات**، مركز المستنصرية لدراسات العربية والدولية العراق، العدد 43، ص69.

تأزم العلاقات بين الدول الثلاث هو قيام تركيا عام 1982 بالبدء في مشروعها العملاق لجنوب الشرقي الأناضول(CAP) على نهر الفرات، والذي سيؤثر بشكل مباشر على كل من سوريا والعراق ،وذلك بحجر تركيا أكثر من نصف حجم المياه المتدفقة إليهما، وعقدت اللجنة أكثر من 16 اجتماع دون أن يتم التوصل لأي اتفاق ثلاثي حول استخدام مياه نهر الفرات والسبب الرئيسي هو معارضة تركيا لأي ترتيبات أو معاهدات متعددة الأطراف حول هذا الموضوع ورفضت مبدأ التفاوض المشترك بخصوص تنظيم استغلال مياه الفرات، وكانت حجتها دائما أن المنبع الوحيد للفرات موجود في تركيا ومن ثم فالنهر ليس نهر دوليا بل إنما هو نهر تركي عابر للحدود.[1]

وتفاقمت الأمور لتبلغ ذروتها في 1990/01/13 حيث بدأت السلطات التركية بملء خزان سد أتاتورك ليعود لجريانه بعد شهر وأثناء هذه الفترة كان الجريان شديد الانخفاض إلى سوريا والعراق ولذلك احتجتا هاتين الأخيرتين للضرر الذي أصاب اقتصادهما.[2]

أما بالنسبة للعلاقات العربية أي بين سوريا والعراق فكانت سيئة ومتشنجة منذ فترة طويلة، بسبب الاختلافات الاديولوجية، إضافة إلى حجز سوريا لمياه نهر الفرات عام 1974 بعدما شيدت سد الطبقة بحث تبلغ طاقته التخزينية 11.9 مليون متر مكعب، الأمر الذي أفاض الكأس وزاد من حدة التوتر بين البلدين حيث وصلت إلى إعلان العراق الحرب على سوريا وتهديدها بتفجير السد بالقنابل.[3]

وعلى خلاف الصراع العراقي السوري، نجد أن العراق سعت لتحسين علاقتها مع تركيا فكانت في اغلبها مستقرة إلى غاية غزو العراق للكويت في أوت 1990 أين سمحت تركيا

[1] – رمزي سلامة: **المرجع السابق**، ص 121.

[2] – حامد عبيد حداد: **تحديات الأمن المائي للعراق (حوضي الدجلة والفرات)**، مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد العراق العدد 51، ص98.

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي: **المرجع السابق**، ص 126.

لقواتها الاشتراك في تحرير الكويت عام 1991، كما استغلت تركيا الخلاف الحاصل بين سوريا والعراق لانجاز مشاريعها المائية التي تؤثر سلبا على ما يصل القطرين العربيين من مياه الفرات.[1]

إضافة إلي التوترات التي وقعت بين الدول الثلاث، بعد أن بدأت تركيا في إنشاء سد اليسو في أوت 2006 على نهر الدجلة وهو من اكبر السدود التي تقيمها تركيا ، الذي يعود بالآثار السلبية علي العراق أهمها:

✓ الأضرار البيئية التي تنتج عن تقلص مساحة الأراضي الزراعية والمراعي وزحف ظاهرة التصحر، بسبب انخفاض واردات المياه بنسب كبيرة.

✓ التأثير على نمط معيشة السكان إذ أن مشروع اليسو سيحرم إعداد كبيرة من السكان من مياه الشرب كثر من الذين حرمهم مشروع "غاب" في غرب ووسط العراق ، أما مشروع "اليسو" يمتد إلى سكان شمال العراق.[2]

المطلب الثالث: الاتفاقيات المنظمة لتقسيم مياه حوضي الدجلة والفرات

➢ يمكن اعتبار أول اتفاقية لاستغلال مياه الدجلة و الفرات كانت بعد انقسام الدولة العثمانية إلى مناطق وظهور دول الحوض (تركيا، سوريا، العراق) بتاريخ 23 كانون الأول 1920، وأكد في مادته الثالثة على " انه في حالة ما إذا كان تنفيذ أي مشروع من طرف فرنسا لتنظيم الري في سوريا يترتب عليه نقص المياه في الفرات والدجلة عند دخول النهرين العراق فانه يجب تشكيل لجنة الخبراء لدراسة المشروع قبل تنفيذه ".[3]

[1] – نضال احمد بدر بدر: **المرجع السابق**، ص71.

[2] سمير هادي سلمان الشكري: **المرجع السابق**، ص 122.

[3] – خالد عكاب حسون، أسماء عامر عبد الله رجا: **موقف القانون الدولي من استغلال الأنهار الدولية**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كريت، ص 140.

- إضافة إلى معاهدة الصلح بين تركيا ودول الحلفاء (لوزان 1923/7/23)، وهي معاهدة متعددة الأطراف تتضمن نصا خاصا يتعلق بمياه نهري الدجلة والفرات ، حيث جاء في المادة 109 من هذه الاتفاقية لا يحق لأي دولة من هذه الدول الثلاث إقامة خزان، أو سد أو تحويل مجرى نهر من دون أن تعقد جلسة مشتركة مع الدول الأخرى ويستشيرها.[1]

- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق وسوريا في 1946/04/29 وتعتبر أول محاولة جدية لحل مشكلة المياه بين هذه الأطراف بعد استقلال العراق وسوريا رسميا وجاءت تتحدث في عدة برتوكولات ملحقة بالمعاهدة عن استثمار المياه في حوضي الدجلة والفرات وكان أهمها البروتوكول رقم 1 والخاص بتنظيم مياه الدجلة والفرات وكذلك المادة الخامسة منها التي تعزم تركيا بإنشاءات على حوضي دجلة والفرات.[2]

- إضافة إلى الاتفاقين الذين وقعتهما تركيا مع العراق وسوريا، فالبرتوكول الأول كان مع العراق سنة 1980 والذي انضمت إليه سوريا لاحقا والمتضمن إنشاء لجنة فنية لدراسة توزيع مياه نهري دجلة والفرات، أما الاتفاق الثاني كان مع سوريا والموقع عليه بتاريخ 1987/07/06 والذي اعتبرته تركيا أساسا في تقسيم مياه نهر الفرات بعد رفضها للاتفاقات السابقة وتم في هذه الاتفاقية الموافقة على تزويد سوريا بما يعادل 500 متر مكعب، مقابل التزامات أمنية تتعهد فيها سوريا بوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني.

- الاتفاق السوري العراقي في بغداد حول تقاسم ما يدخل الأراضي السورية من مياه نهر الفرات، استنادا إلى اتفاق عام 1987، المقدر بنحو 15.7 مليار متر مكعب، بحيث يحصل العراق على 58 بالمائة وسوريا على 42 بالمائة من هذه الكمية،[3] إضافة إلى مجموعة من

---

[1] – بديعة سليمان على عبد القاد: **أفاق وحلول للازمات المائية بدول حوض نهر الفرات**، مجلة جيل لدراسات والعلاقات الدولية، العدد 24 ، يوليو 2019، ص34.

[2] – احمد جاسم إبراهيم الشمري: **سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا – العراق)** مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص 38.

[3] – عادل محمد العضايلة: **المرجع السابق**، ص ص94 – 195.

الاتفاقيات التي عقدت في العقد العشرين منها الاتفاق الذي كان عام 2002 على إنشاء محطة ضخ سورية على نهر الدجلة اعتمادا على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بطاقة تخزينية 1.5 مليار متر مكعب سنويا.

- الاجتماع الوزاري الثلاثي: عقد في تركيا في انطاليا بتاريخ 2007/04/23 وأكد الوزراء في محضر الاجتماع أن مياه الدجلة والفرات تكفي الدول الثلاث على أن يتم إرادتهما وتنظيمهما واستثمارهما، وتم عقد اجتماع اللجنة التنفيذية المشتركة لدول الثلاثة في دمشق بتاريخ 2007/5/10، تعهدت فيه تركيا عدم إلحاق الضرر بالعراق وسوريا جراء إنشاء سد اليسو .[1]

[1] – خليل خير الله: **المرجع السابق**، ص ص 101–102 .

خاتمة الفصل

تسود العلاقات الإقليمية المائية في الوطن العربي توترات وصراعات بين الدول المشاطئة لنهر النيل ونهري الدجلة والفرات، وعلى الرغم من وجود إطار قانوني لتنظيم العلاقات بين الدول النهرية بما يضمن عدم التنازع فيما بينها، إلا أن دول المصب دائما ما تبحث عن ثغرات لتتهرب من قانون المائي بقيامها بمشاريع تضر بدول المصب متحججة في ذلك حاجتها الضرورية للموارد المائية، إضافة إلى ظهور عنصر دخيل في قلب الوطن العربي وهو الكيان الصهيوني الذي زاد من تأزم العلاقات وذلك لسعيه للحصول على الموارد المائية، وكذلك لدعمه لدول منبع الأنهار على حساب دول المصب للدول العربية.

الفصل الثالث:

دور الكيان الصهيوني في أزمة المياه العربية

المبحث الأول: نظرة الكيان الصهيوني للمياه

المبحث الثاني: التدخلات الإسرائيلية في مياه نهر النيل ونهري الدجلة والفرات.

تمهيد:

تكتسب الموارد المائية العربية أهمية كبيرة عند إسرائيل – فضلا عن أهميتها الحيوية – فإنها تعد عصب الحياة في إسرائيل وتشكل الأساس في اقتصادياتها ولها دور مهم في التنمية الزراعية والاستخدامات المنزلية ، وكون أكثر من نصف مساحة إسرائيل عبارة عن مناطق صحراوية أو شبه صحراوية وفي حين ارتفاع معدلات النمو السكاني وتصاعد الهجرة ، الأمر الذي أدى بها إلى الاعتماد على طرق وأساليب لتوفير المياه وسعيها لإقامة علاقات مع دول ذات مخزون مائي وفير(دول مصب الأنهار) من اجل الحصول على المياه.

المبحث الأول: نظرة الكيان الصهيوني للمياه

شهدت أوروبا في أواخر القرن 19م تحولات عديدة منها انتشار الحركات القومية ورغبت كل منها بالانفصال وتحقيق الاستقلال الذاتي وذلك بسبب الاضطهاد الذي عانوا منه، ومن هذه الطوائف الطائفة اليهودية التي سعت إلى تأسيس حركة تضمهم وتخلصهم من الظلم الذي عاشوه في أوروبا، ونتيجة للمحاولات اليهودية ظهرت حركة سميت بالحركة الصهيونية بينت ركائزها سنة 1897 في مؤتمرها الأول بقيادة ثيودور هيردزل.

المطلب الأول: جذور الحركة الصهيونية

تشير كلمة ("صهيون" [1]) بالمعنى المحدد إلى جبل صهيون الذي يقع جنوب غرب القدس ويحج إليه اليهود ويقال أن النبي داود دفن فيه وسميت "بمدينة داود" وصار لفظ صهيون يرد بعد ذلك في كتبهم الدينية "التلمود" ويدل على عاصمة المملكة التي هي في نظر اليهود رمز لمجدهم. [2]

وقد وردت كلمة صهيون لأول مرة في التوراة في الكثير من المواضع منها:

1- "عظيم هو الرب وحميد جدا في مدينة إلهنا جبل قدسه، جميل الارتفاع فرح كل الأرض جبل صهيون."(المضمور 48).

2- " ليت من صهيون خلاص إسرائيل"(المضمور الثالث والخمسون).

3- " لك ينبغي التسبيح يا اله في صهيون" (المضمور الخامس وستون).

---

[1] – **الصهيونية:** هي حركة سياسية عنصرية متطرفة ترمي إلى إقامة دولة لليهود في فلسطين ومشتقة من اسم جبل صهيون في القدس،يهدف إلى إعادة تشييد هيكل سليمان من جديد،بحيث تكون القدس عاصمة لها، ينظر إلى هاني فهاد الكعيبر :**الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الصهيوني في مرحلة السلام** ،مذكرة ماجستير ،كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 4.

[2] – حسن صبرى الخولي:**فلسطين بين المؤامرات الصهيونية والاستعمار** ،المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية ،د ب، 1968 ص 7.

والصهيونية كلمة أخذها المفكر اليهودي "نافانبانرنباوم" من كلمة صهيون لتدل على الحركة الهادفة إلى تجميع شعب يهودي في أرض فلسطين حيث حول صهيونيون هذا المعتقد الديني إلى برنامج سياسي [1] ، وربط الشعارات والرموز السياسية بمقدسات يهودية دينية للدلالة على أنها لم تأتي من فراغ وإنما جاءت من أسس وقواعد ثابتة ضمن مفهوم المعتقد الديني اليهودي.[2]

لكن هذه الفكرة في تلك الفترة كانت صعبة المنال، لأنهم عاشوا متشتتين في المجتمعات التي لجئوا إليها خاصة أوروبا، والتي عززت نظرة العداء إليهم بسبب اعتقاد المسيحيين أن اليهود هم من قتلوا المسيح، إضافة إلى معاملاتهم المالية المليئة بالمكر.[3]

وفي ظل الأوضاع التي عاشها اليهود كان عليهم أن يتذكروا القدس وذلك لاستنادهم إلى الوعد الرباني حسب زعمهم لإبراهيم عليه السلام في ذالك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاق قائلا:" لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر العراق وأعطي لنسلك من بعدك أرض غربتك، وكل ارض كنعان ملكا أبديا وأكون إلههم".[4]

ويعتبر مشروع إقامة دولة لليهود لم يكن حديثا بل تعود إلى عام 1799م حين تحدث نابليون بونابرت عن مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين وشجع زعماء اليهودية عن هذا المشروع من اجل بعث وطنهم القديم تحت الحماية المقدسة لفرنسا ولم يتوقف عن هذه الدعوات إلى أن فرضت انتدابها على سوريا ولبنان مدة تقارب 20 عاما ثم بدأ اهتمام أمريكا في الشرق الأوسط في نفس الوقت ظهر اهتمام بريطانيا لتحقيق نبوءة إسرائيل ولا ننسى وعد بلفور

---

[1] – منصور معاضة، سعد العمري: **الإرهاب الصهيوني في فلسطين (1948م–1393هـ)** مذكرة ماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 2006، ص ص 33–32.

[2] – حسن صبري الخول: **سياسة الاستعمار والصهيونية اتجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، دار المعارف مصر، 1973، ص 7.

[3] – فاطمة عبد الحميد فرحات: **تطور القضية الفلسطينية**، الهيئة العامة لشؤون المطابع، القاهرة، 1981، ص 49.

[4] – حسن صبري الخولي: **سياسة الاستعمار والصهيونية اتجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، المرجع السابق، ص7.

1917م ، الذي لعب دور في إقامة دولة إسرائيل إلي فلسطين ومنذ ذالك اليوم إننا نلاحظ تصاعد الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني إلى المستوى الذي جعل هذا الكيان جزء لا يتجزأ من المصالح الأمريكية.[1]

يضاف إلى ما سبق ظهور الأب الروحي للحركة الصهيونية "ثيودور هردزل" [2] على ساحة الأحداث الذي كان له دور فعال في اتخاذ خطوات جادة وكفيلة بنجاح الحركة الصهيونية للاستيلاء على فلسطين بحيث جعل من هذه الحركة قوة لا يستهان بها، حيث اخذ هردزل: يتصل بغيره من اليهود لينظم دعوة لمحاربة الاندماج وإنشاء الدولة اليهودية وهي الدعوة التي نشرها في كتاب له "الدولة اليهودية " في 1896، وتضمن كتابه آراءه وحدد فيه شكل دولتهم ونظمها ووجهتها، حيث عقد مؤتمر بازل في سويسرا في 29 أوت 1897م، حيث ضم مندوبين عن اليهود في العالم وأصدروا قرارات التالية:

- ✓ إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.
- ✓ جعل اللغة العبرية لغة يتحدث بها اليهود في جميع أنحاء العالم.
- ✓ إنشاء صندوق جباية لتسيير عمليه هجرة اليهود إلى فلسطين وشراء الأرض لهم هناك.[3]

وقد نجح بعد عقد المؤتمر الصهيوني الأول الذي انبثق عنه كل من ميثاق الحركة الصهيونية والمنظمة الصهيونية العالمية وفي السنوات الموالية تمكن من عقد مؤتمرات وتأسيس مؤسسات تسهل عملية الاستعمار في فلسطين.

---

[1] – محمود عباس أبو مازن: **الحركة الصهيونية في ادبيات لينين**، ط2، دار بيلسان، رام الله فلسطين، 2011، ص ص3–4.

[2] – **ثيودور هرزل**:1860–1904 ولد في المجر، منظم المؤتمر الصهيوني الأول في بازل، ترأس المنظمة الصهيونية التي انبثقت عن المؤتمر الصهيوني توفي عام 1904 في المجر ونقل ترفاته إلى فلسطين عام 1949، ينظر إلى عيسى جبران: **أعظم شخصيات في التاريخ**، دار الأهلية لنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص394.

[3] – حسن صبري الخولي: **فلسطين بين المؤامرات الصهيونية والاستعمار** ،المرجع السابق، ص ص 9–10.

ويمكن استخلاص أربع أحكام رئيسية عن الحركة الصهيونية من يوميات هردزل هي:

- ✓ أن الحركة الصهيونية حركة استعمارية وأنها ولدت في حضن الاستعمار وتعمل على مساندته.
- ✓ إن الوسائل التي اتبعها الصهيونيين أودعوا إلى إتباعها لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين العربية إنما هي وسائل لا أخلاقية مثل الكذب.
- ✓ إن الحركة الصهيونية من أساسها حركة يمينية تقاوم الاشتراكية، وتتآمر عليها وتحاربها.
- ✓ إن ما قاله أعداء اليهود وأعداء الصهيونيين في اليهود والصهيونيين في 100 سنة الأخيرة لم يكن بأعنف ولا بأسوأ مما قاله نفسه في اليهود و الصهيونيين.[1]

وفي كتابه يقول "وان الفكرة التي طورتها في هذا الكتيب هي فكرة قديمة جدا وأنها استعادة دولة اليهود، إذ أني ارغب في أن يكون مفهوم منذ البداية انه ليس هنالك جزء من مقولتي يقوم على اكتشاف جديد أني لم اكتشف لا الحالة التاريخية لليهود ولا وسائل تحسينها وفي واقع الأمر سيرى كل إنسان بنفسه إن مواد الهيكل الذي أصححه موجود حقا وأن كل شيء يعتمد على قوتنا الدافعة وما هي قوتنا الدافعة، إنها بؤس اليهود".[2]

المطلب الثاني: المياه في الفكر الصهيوني

تحظى المياه بأهمية واضحة في الفكر الاستراتيجي الصهيوني وهي من الأسس المهمة في الفكر الصهيوني لإقامة دولة يهودية، قابلة للاستمرار والحياة فقد تبلورت أهمية المياه في الفكر الصهيوني في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م، وذالك بإقامة دولة يهودية

[1] – أنيس سايغ ،ترجمة حمزة شعبان سايغ، **يوميات هردزل** ، مركز الأبحاث منضمة التحرير الفلسطينية، بيروت ،لبنان،1968ص ص 12–13

[2] – كمال قاسم :**دولة اليهود** ،مؤسسة الأبحاث العربية ،بيروت ،1997،ص ص 24–25.

في فلسطين قائمة علي أساس المياه والأمن، بحيث مصيرهم مرهون بتوفير الاحتياجات المائية، ويكون مستقبل استمرارية الوجود اليهودي على هذه الأرض مرتبط بالسيطرة المائية في المنطقة، تعني الضمان المؤكد لاستمرار اليهودي في فلسطين هو عنصر المياه.[1]

ولقد ارتكزت السياسة الحركة الصهيونية وبعدها دولة إسرائيل على فكرة استيلاء على المياه الفلسطينية والمشاركة في المياه العربية وحرمانها من الاستفادة منها وقد شكلت عملية الاستيلاء هذه جزء مهما من مفهوم أكثر اتساعا يستند على أن أرض إسرائيل من جهة نظر صهيونية تتجاوز حدود فلسطين التاريخية وان مياهها تتجاوز حدود نهر الأردن والذي تريد الاستيلاء على مصادره وروافده ،وشعارهم يقوم على أساس: "من الماء إلي الماء تترامى حدود الدولة اليهودية " شعار ابتكره منضرو الحركة الصهيونية ووشحوا به علم دولتهم وغرسوه في الوعي والثقافة والفكر الصهيوني حيث شكلت المياه إحدى ركائز هذا المشروع إلي جانب الهجرة والاستيطان فلا بد من إقناع المواطن اليهودي بالهجرة إلي فلسطين من خلال ربط الحقائق المادية" الأرض والماء" وبالنصوص والأساطير الدينية تثبت حق اليهود فيها من خلال اتفاقيات والمعاهدات القانونية وقد شكلت أسفار التوراة والحقائق الجغرافية الأسس التي ارتكز عليها الفكر الصهيوني حول المياه وهو الركيزة الثالثة بعد الأرض والأمن.[2]

وقد كان لثيودور الدور البارز في الربط بين فكرة الوطن بالمياه، و زرع هذه القناعة في اليهود بإقامة دولة إسرائيل، ونجده حاول شراء عدة أراضي من خلال إرسال بعثة يهودية إلي مصر سنة 1903 لشراء أراضي سناء لتكون الممر المؤدي لحصوله على مياه نهر النيل واستمرت إسرائيل بدفع خبراء في مجالات المياه والري والزراعة إلى فلسطين بغيت دراسة

[1]– ياسر إبراهيم عمر سلامة: **السياسة المائية الاسرايلية وأثرها في الضفة الغربية**، مذكرة ماجستير ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص ص 37–74.

[2] – فرحان موسى، حسين علقم: **النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات اسلو المخزون المائي نموذجا**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2013، ص ص 48–49.

أوضاعها المائية ووضع تصورات أساسية لمشاريع المياه شعارهم " حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات".[1]

حيث بدأت بذور الصراع على المياه في المنطقة منذ أن قررت الحركة الصهيونية في نهاية القرن 19 اختيار فلسطين موطن قومي لليهود، وسعي بريطانيا والدول القوية في ذلك الوقت لضم جميع المناطق الغنية بالمياه إلى حدود فلسطين التاريخية والتي حاولت الوكالة اليهودية تعديلها في معاهدة سايكس بيكو 1916، حيث انتهجت سياسة ارتكزت على نهب الموارد المائية العربية واستخدمتها وسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة وكرست مفهوم التمسك بالأرض والمياه والاستعداد للقتال من أجلها حيث قال "ريئني اوتنيرج "رئيس هيئة بحيرة طبرية السابق "إذ ازداد نقص المياه في إسرائيل ولم نستطع حل المشكل بالطرق السلمية فلابد حينها من حلها بالحرب وهل من حل أخر المياه كالدم لا يمكن العيش من دونها".[2]

تم نشر تقرير صهيوني مفاده أن فلسطين والنقب قادرتان على استيعاب أكثر من 15 مليون شخص في حالة توفر الإمدادات المائية المناسبة وانطلاقا من هذا المبدأ كثفت الحركة الصهيونية نشاطها لتامين الموارد المائية المطلوبة.[3]

وارتكزت أهداف الصهيونية في مجال المياه في:

استخدام المياه إحدى وسائل الضغط السياسي والاقتصادي واستغلال الأنهار العربية من كل تنبع من أراضي كل من إثيوبيا وتركيا، للضغط على الدول العربية خاصة مصر عن طريق نهر النيل، وكل من سوريا والعراق عن طريق نهري الدجلة والفرات.[4]

---

[1]– ليلى العجال: **المرجع سابق**، ص 141 .

[2] – عادل محمد عضايلة: **المرجع السابق**، ص 29 .

[3] – عبد الفتاح عوش: **جذور القضية الفلسطينية**، ط3، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 71.

[4] – هاني نبيل صبحي شراب: **المرجع السابق**، ص 101.

المطلب الثالث: السياسة الإسرائيلية المتبعة للحصول على المياه العربية

تعتبر المياه احد القضايا الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي وذلك يعود لشح الموارد المائية، الظروف المناخية الجافة وأيضا بحكم الظروف البشرية والمتمثلة بالزيادة السكانية المضطرة، وانعكاس ذلك على تطور مستوى المعيشة في كافة المجلات وارتباط ذلك بزيادة استهلاك المياه، مما يعني إن المياه تشكل عدم الاستقرار وحالة الصراع دائم بين دول المنطقة.

وعملت إسرائيل بسياستها المائية على إحكام السيطرة على الموارد المائية في المناطق المحتلة، من خلال تحكمها بالمياه من حيث الاستخدام والاستهلاك والبيع والتوزيع.

حيث يستند الإسرائيليون إلى مبدأ "أسبقية الاستخدام "لتبرير التفاوت الحاد في كميات المياه المستهلكة من قبلهم، مقارنة بالاستهلاك الفلسطيني على الرغم من أن القانون الدولي بما في ذلك قواعد هلسنكي لا تتوافق والموقف الإسرائيلي.[1]

[1] – ياسر إبراهيم عمر سلامة: **المرجع السابق**، ص 78.

ويمكن تلخيص المشروع الإسرائيلي في الشكل التالي:[1]

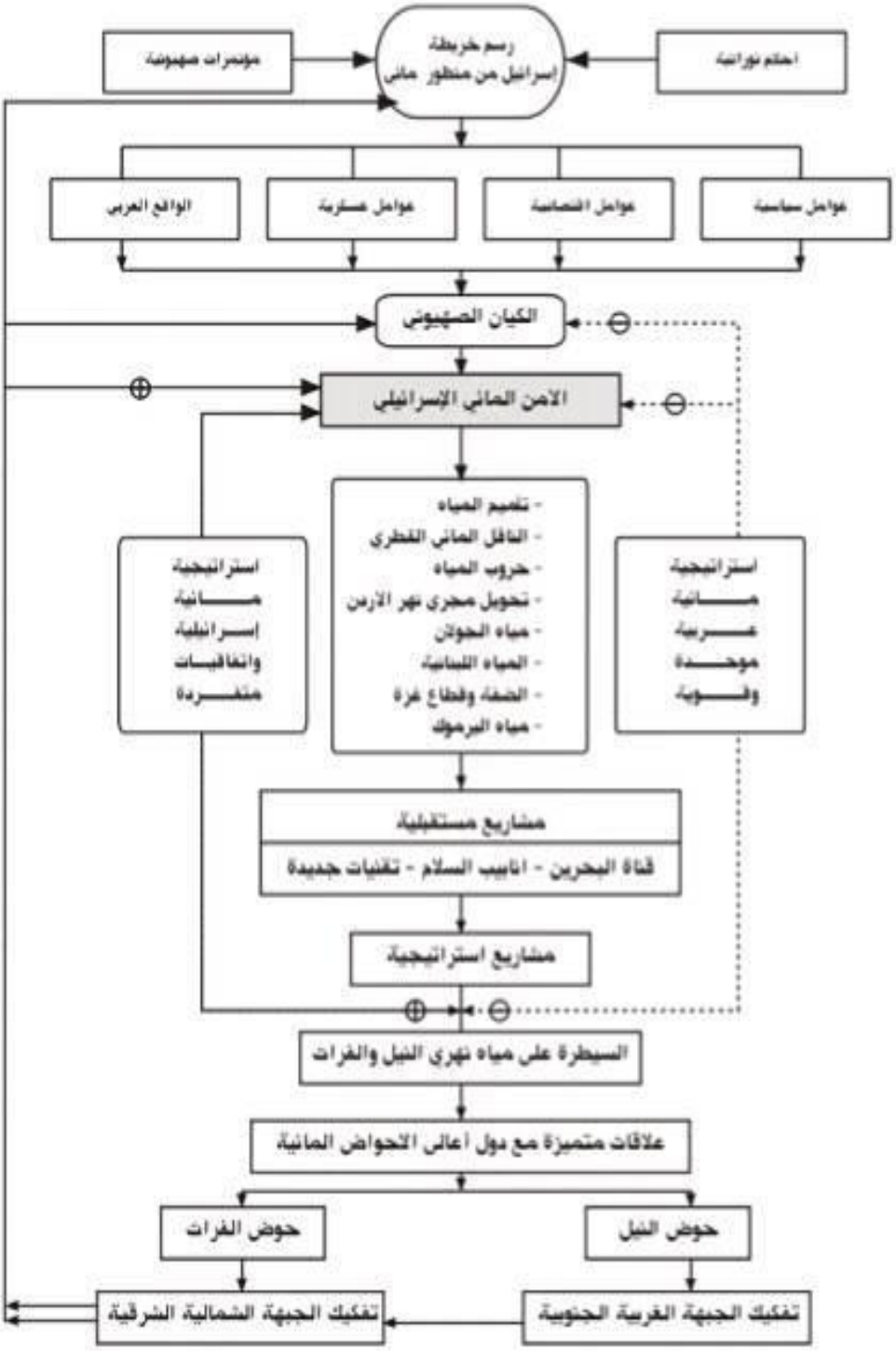

[1] – فريد سليم ابو حامد: **المسالة المائية في الوطن العربي وتحديات المستقبل**، sudan engineering Society JOURNAL, june 2004, volume 50 , No42 , P 58 .

ويمكن تقسيم السياسة الإسرائيلية في مجال المياه زمنيا إلي مرحلتين وهي كالتالي:

أولا: السياسة الصهيونية المائية قبل إعلان عن الدولة الإسرائيلية

لقد أدرك قادة الحركة الصهيونية في الوقت مبكر محدودية الموارد المائية في فلسطين وإنها تكتفي في احتياجات الدولة المستقبلية وكان لابد من البحث عن الموارد المائية خارج حدود فلسطين.

وفي سنة 1919 في مؤتمر باريس طالب "وايزمن" أن تشتمل حدود فلسطين الشمالية جبل الشيخ وموارد مياه نهري الأردن و الليطاني، وبموجب هذا المخطط تكون حدود فلسطين في القسم الشمالي قد دخلت الأراضي اللبنانية 25 ميلا، وكذلك الأراضي السورية من اجل السيطرة على مرتفعات الجولان ومنطقة حوض اليرموك، وهذا يفسر توطين اليهود شمال فلسطين حيث يتوافر 85% من احتياطي المياه، وفي عام 1921 حصلت الحركة الصهيونية من الدولة الحامية بريطانيا على إذن إقامة مشروع كهربائي مائي لاستثمار مياه الأردن واليرموك وبحيرة طبرية.[1]

قام الصهاينة بتأسيس شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) سنة 1937 من قبل الوكالة اليهودية واتحاد عمال الهستورون، وتملك هذه الوكالة 33.5 % والحكومة الإسرائيلية 33 % والصندوق القومي اليهودي 33.5 % تتولى هذه الشركة تنفيذ خطط استثمار المصادر المائية التي تضعها شركة تاحال وتؤمن إيصال المياه إلى المدن والمستوطنات الإسرائيلية.[2]

ولم تتوقف الإستراتجية الصهيونية عند هذا الحد، فمن اجل تحفيز مخطط مائي واسع يصلح لمستقبل دولة عبرية استدعت المنظمة الصهيونية مهندس أمريكي "لودرميلك" الذي ركزت وجهة نظره على تنظيم وادي الأردن، يفترض أولا استثمار مياه نهر الأردن واليرموك

[1] – عبد العاطي بدر سالمان: **الصراع على المياه في المنطقة العربية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص 141.

[2] – سالم الياس محمد العباسي: **دور المياه في استراتجية اسرائيل التوسعية**، دار اليازوري، عمان، 2014، ص 24.

وبانياس والحاصباني، لري حوض الأردن الذي يمكن أن يستوعب 4 ملايين مهاجر يهودي لاحقا، وترتكز الخطة على تامين الطاقة بأقل تكلفة ممكنة وذلك عبر قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت، وتسمح بتحقيق المشاريع المائية.[1]

ثانيا: المشاريع الصهيونية المائية بعد تأسيس دولة إسرائيل (بعد 1948)

عمدت إسرائيل فورا لتنفيذ إستراتجيتها المائية من أول سنة بعد تأسيس دولتها مباشرة وكانت دوما الأسرع إلى التنفيذ وبطرق مشروعة وغير مشروعة، وان تطبيق أي مشروع عربي للمياه أم يتحقق أبدا في منطقة حوض الأردن- باستثناء بعض الإنشاءات البسيطة- لأن إسرائيل كانت تحول دون قيام أي مشروع عربي لا توافق عليه.[2]

إضافة إلى إنشاء شركة تخطيط مياه إسرائيل (تاحال): بتاريخ 1952 بعد أن أحست شركة ميكوروت بعدم القدرة على تحمل الأعباء المالية لوحدها، وتتولى وضع الخطط لاستثمار الموارد المائية المتوفرة في البلاد يقتصر دورها على إجراء الدراسات لإنماء وتطوير مصادر المياه وتحسين طرق استثمارها[3]، كما شرعت إسرائيل في منتصف الستينيات من القرن الماضي بتحويل مياه نهر الأردن الشمالية إلى منطقة النقب جنوب فلسطين، كما بدأت بعمليات ضخ المياه من بحيرة طبرية بواسطة الناقل القطري وبمعدل 450 مليون متر مكعب من مياه العام 1964، كما أقامت منشات ضخمة لسحب كميات كبيرة من المياه من منابع نهر الأردن الشمالية، بعد إغلاق مجرى النهر جنوب طبرية(من الأسباب غير مباشرة بحرب ستة أيام 1967).[4]

[1] – عبد العاطي بدر سالمان: **المرجع السابق**، ص141 .

[2] – رمزي سلامة: **المرجع السابق**، ص 178.

[3] – سالم اليأس محمد العباسي: **المرجع السابق**، ص 25.

[4] – ياسر إبراهيم عمر سلامة: **المرجع السابق**، ص 76.

وبعد التعثر العربي في حرب 1967، بدأت سلطات الاحتلال مباشرة بعمل مساحات هيدرولوجية في الأراضي المحتلة – بما فيها هضبة الجولان التي تقع فيها منابع نهر بنياس احد روافد نهر الأردن ، وجنوب لبنان– .[1]

وذلك بهدف إحكام سيطرتها على المصادر المياه وعلى أساس نتائج هذه الدراسات باشرت ببناء مستوطنات وحفر الآبار حيث يصعب تحديد عددها في الأراضي المحتلة.[2]

ولقد ظلت إسرائيل تطمح الحصول على مياه نهر النيل أيضا منذ عام 1949 حيث قامت بالعديد من الخطط لإيصال مياه النيل إلى صحراء النقب بفلسطين المحتلة، خصوصا وان إسرائيل تعاني من نقص حاد في المياه الجوفية واستمرت المحاولات الإسرائيلية للحصول على مياه النيل حتى عام 1979م، حيث تم الاتفاق بين الحكومة الإسرائيلية والرئيس المصري "أنور السادات" على شق "ترعة السلام" من النيل إلى فلسطين بهدف إحياء صحراء النقب المحتلة، إلا أن المشروع مات بموت صاحبه وفي محاولة فاشلة تقدمت إسرائيل بمشروع "قرار" في المؤتمر الدولي الأخير الذي عقدته الأمم حول المياه مفاده يجب اعتماد المياه سلعة كباقي السلع قابلة للبيع والشراء تماما مثل البترول إلا أن مشروع "قرار" فشل في المصادقة عليه بعد أن تقدمت كل من مصر والسودان للمطالبة بإسقاطه وقد تم ذلك بالفعل بعد أن وقفت غالبية الدول إلى جانب الموقف المصري السوداني. [3]

ونظرا لأهمية مياه النيل في الفكر الإسرائيلي قاموا بأدراجها في المشروع الإسرائيلي "المياه والسلام"الذي أعدته عام 1991م واقترحت فيه، زيادة معدل تدفق مياه النيل من إثيوبيا والسودان بنسبة 25%، ونقلها إلى قطاع غزة وصحراء النقب وعلى الرغم من أن إسرائيل قدمت المشروع في مرحلة السلام إلا أن وسائل الإعلام الإسرائيلية سربت معلومات عن مخطط

[1] – رشدي سعيد وآخرون: **أزمة المياه في الوطن العربي**، دار الأمين، مصر، 2006، ص26.

[2] – رمزي سلامة: **المرجع السابق**، ص 187.

[3] – عبد العاطي بدر سالمان: **المرجع السابق**، ص120.

أعدته الحكومة الإسرائيلية لضغط على مصر والاستفادة من مياه النيل بشتى الوسائل،بما فيها العسكرية إذا اقتضى الأمر ذلك.[1]

يقوم المشروع المائي الإسرائيلي الذي نشر كدراسة متكاملة عام 1990 وبعد محاولات عديدة لطرحه وتطويره منذ عام 1974 و يقوم على أربعة أركان هي:

1/ تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، ويطرح مشروع النيل أو اليرموك أو الليطاني أو جميعها كمصدر رئيسي خارجي.

2/ نقل مياه النيل إلى شمال النقب، حيث يزعم المشروع إن كميات ضئيلة من المياه بالمقياس المصري كما أن هناك مشروع مصري حاليا لتزويد سناء بالمياه يمكن مده.

3/ مشروعات مع لبنان تتضمن الاستقلال الكهربائي لنهر الحاصاباتي ونقل الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيا.

4/ هيئة مائية مشتركة أردنية إسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه.[2]

[1] – عادل محمد العضايلة: **المرجع السابق** ،ص 87.

[2] – رمزي سلامة: **المرجع السابق**، ص179.

وقد تبلور المشروع المائي الإسرائيلي بخطوطه العريضة- التي تطرقنا لها سابقا- كانت نتاج مشروعات واقتراحات ودراسات عديدة منها ما يلي:

الجدول رقم 05: أهم مشاريع المياه الإسرائيلية

المشروع	تاريخ المشروع	أهداف المشروع
مشروع ايويندس	1939 م	تحويل جزء من نهر اليرموك بواسطة قناة تعبر الأراضي الأردنية . منع أي استثمار في النهر إلا بموافقة شركة روتنبرغ اليهودية.
مشروع اليركون – النقب	1952	يهدف إلي تزويد تل ابيب بالمياه بمياه الشروب وإيصال المياه لشمال النقب وبعض مستوطنات القدس.
مشروع : المياه القطري	1953	يهدف إلى:تحويل مجرى مياه نهر الأردن عند جسر بنات يعقوب إلى نهر طبرية .وكذلك توليد الطاقة.
مشروع : جونستون	1955-1953	يهدف إلى: إنشاء سد للمياه على نهر الحصباني في لبنان ونقل مياهه إلى إسرائيل لري منطقة الجليل نقل مياه انهار الدان وبانياس، بإنشاء سد علي النهر إنشاء سد على نهر اليرموك عند المقارن بهدف الري وتوليد الطاقة الكهربائية.
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع التالية : سالم الياس محمد العباسي: **المرجع السابق**، ص ص 87-89. منذر خدام: **المرجع السابق**، ص 232.		

المبحث الثاني: التدخلات الإسرائيلية في مياه نهر النيل ونهري الدجلة والفرات.

الملاحظ أن المياه هي إحدى صور الحرب الإسرائيلية ضد العرب منذ وجودها على ارض فلسطين إلى اليوم وشكلت نقطة أساسية مهمة في تحرك إسرائيل نحو تركيا وإسرائيل أثيوبيا وهو ما أكدته "غولدا مائير" بقولها: "أن التحالف مع تركيا وإثيوبيا يعني اكبر نهرين في المنطقة – النيل و الفرات– سيكونان في قبضتنا". [1]

المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية حول مياه نهر النيل.

لقد كانت إثيوبيا من أول الدول الإفريقية التي كانت لها علاقات مع الكيان الصهيوني منذ قيام دولته الإسرائيلية سنة 1948 وتعود هذه العلاقات لمجموعة من للأسباب منها:

- ✓ أساطير حول علاقة ملكة اكسوم الإثيوبية بلقيس (سبا) بسيدنا سليمان، وزواج سليمان منها وإنجابه لذرية وان الملوك الإثيوبيين تجري في دمائهم دماء صهيون،فيما يعرف بأسطورة أسباط يهوذا، وهذا كله لأجاد رابطة بين حكام إثيوبيا وحكام إسرائيل، وأسطورة سبط بني إسرائيل الضائع في منطقة البحيرات جنوب السودان وقد جاء هذا التغلغل في المنطقة يهدف إلى التمهيد إلى لمرحلة قيام إسرائيل الكبرى.[2]
- ✓ وجود الفلاشا بإثيوبيا، حيث تدعي إسرائيل بان هؤلاء الفاشلا هم من قبيلة يهودية ضائعة، وتمكنت إسرائيل من خلال علاقتها بإثيوبيا الوصول إليهم وترحيل إعداد كبيرة منهم إلى إسرائيل.[3]

---

[1] – سلمان علي حسين العزي: **إسرائيل والتحولات السياسية، في البلدان العربية منذ عام 2010**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، العراق، 2015، ص 99.

[2] – وفاء عباس حسن احمد: **السياسة الإسرائيلية تجاه القرن الإفريقي (فترة ما بعد الحرب الباردة)**، مذكرة ماجستير، العلاقات الدولية، 2008، ص 74.

[3] – ليلى العجال: **المرجع السابق**، ص 190.

- ✓ إضافة إلى الصداقة التي كانت تربط إمبراطور إثيوبيا (هيلاسلاسي) برئيس الوزراء الصهيوني آنذاك (دافيد بن غوريون).[1]

وقد بدأت العلاقات الرسمية بين إثيوبيا وإسرائيل عام 1956م بفتح قنصلية إسرائيلية في أديس أبابا ثم تطورت العلاقات لتشمل مختلف المجلات.[2]

وفيما يخص المجال المائي فبدا التعاون الإسرائيلي الإثيوبي، خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي بوصول خبراء إسرائيليين إلى إثيوبيا لإجراء أبحاث تهدف إلى إقامة مشروعات للري على النيل.[3]

عملت إسرائيل على إقناع القيادات الإثيوبية بموضوع إقامة مجموعة من السدود إلى العمل على تنفيذ المشاريع المائية للري على هضاب الحبشة وعشرات الكيلومترات من الأراضي الزراعية [4] ، وفي هذا الصدد أعلنت إثيوبيا عزمها على تنفيذها والتي يصل عددها إلى 40 مشروعا مائيا على نهر النيل الأزرق لتنمية لأراضي الإثيوبية.[5]

وتشتمل هذه المشاريع على 36 سدا،ولعل أهمها هو السد التخزيني على نهر "فيشا" احد روافد النيل الأزرق، إضافة إلى مشروع استصلاح أربعة ألاف هكتار بمحاذاة الحدود الإثيوبية السودانية ،وهذا ما أعلنت عنه شركة "تاحال" الإسرائيلية وإنها المسؤولية عن القيام بالمشاريع وإعمال الري في إثيوبيا لحساب البنك الدولي، وقد سعت إسرائيل لأخاذ إثيوبيا قاعدة للتنسيق مع حركة التمرد في جنوب السودان الذي يشكل فيه حوض بحر الجبل مكون النيل الأبيض

[1] – وفاء عباس حسن احمد: **المرجع السابق**، ص74.

[2] – سلمان علي حسين العزي: **المرجع السابق**، ص 99

[3] – ليلى العجال: **المرجع السابق**، ص 190.

[4] – خالد وليد محمود: **التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، إثيوبيا دراسة حالة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 23 جانفي 2012، ص 9.

[5] – عبد القادر رزيق المخادمي: **المرجع السابق**، ص138.

احد أهم روافد نهر النيل ،وبذلك تكتمل أهم حلقات السيطرة على منابع النيل، بوجودها قبل ذلك في الشريان الرئيسي الذي هو النيل الأزرق.[1]

وقامت إثيوبيا بدراسة أربع مشاريع بمساعدة إسرائيلية وهي:

- ✓ مشروع سد فينشا، يقام على احد روافد النيل الأزرق وقد بدا العمل لانجاز السد في بداية 1984سنة.
- ✓ مشروع الليبرد على نهر السوباط.
- ✓ مشروع سينت على احد روافد عطبرة ويوثر على إيراد النهر بمقدار ½ مليار متر مكعب.
- ✓ مشروع خور الفاشر ويقع على الحدود الإثيوبية – السودانية ويؤثر على مصر بمقدار 4.5 مليار متر مكعب-.

سوف تؤثر هذه المشروعات على مصر بمقدار 7 مليارات متر مكعب سنويا أي حوالي 20% من الإيراد الكلي لمصر من النهر.[2]

وبهدف الضغط على مصر لم تتعامل إسرائيل مع إثيوبيا فقط بل مدت بصرها إلى دول أعالي حوض النيل باعتبارها نقطة ضعف مصر المائي، وعرضت عليها تطوير مشاريعها على انهار النيل الأزرق والسوباط وعطبرة وبحيرة تانا.[3]

[1] – ليلى العجال: **المرجع السابق**، ص 190.

[2] – هاني نبيل صبحي شراب: **المرجع السابق**، ص 104.

[3] – عادل محمد العضايلة: **المرجع السابق**، ص 86.

فنجدها قامت بتمويل لانشاء5 سدود لتخزين مياه النيل وتنزانيا ورندا، وجاءت الموافقة على تمويل لإنشاء هذه السدود أعقاب قيام جهات بحثية إسرائيلية بعمل دراسات اقتصادية أثبتت أهمية هذه السدود وهذا حسب ما كشفت عنه مصادر بوزارة الخارجية المصرية. [1]

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية التركية حول نهري الدجلة والفرات.

تعد تركيا الدولة الإسلامية الأولى التي أعلنت اعترافها بإسرائيل عام 1949 وقامت بتعيين قنصل لها تل أبيب لتطور العلاقات بينها تشمل معظم المجالات من السياسي والعسكري والاقتصادي بما فيه المياه، بحيث نجد إسرائيل كانت تشجع تركيا على إكمال المشاريع واستغلال مياه نهري الدجلة والفرات.[2]

ونتيجة إدراك الطرفين بان الموارد المائية تمثل العنصر الحيوي لسياسات لدولية سعى كل منهما إلى توسيع تعاونهما في المجال المائي، ومن بين مظاهر التعاون الإسرائيلي-التركي في مجال المياه، مجموعة من المشاريع سنحاول تسليط الضوء عليها فيما يلي:

أولا : مشروع أنابيب السلام

الذي تقدمت به تركيا عام (1987) والذي تم طرح بعد مسيرة التسوية في الشرق الأوسط ونتيجة سلسلة من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك والإسرائيليين وبرز إلى الأفق ذلك المشروع مفاده إن تبيع تركيا مياه نهري كيهان وسيهان لدول المجاورة، والذي بدا عمليا مع إسرائيل من خلال مشاركة خبراء فنين على مستوى عالي في التخطيط للمشروع وقاموا بتوضيحها بخطين وهما كالتالي:[3]

[1] – عبد العاطي بدر سالمان: **المرجع السابق**، ص 118.

[2] – سلمان علي حسين العزى: **المرجع السابق**، ص 81.

[3] – مناور عبد حمد المحمدي: **الإدارة المتكاملة للموارد المائية في محافظة الانبار**، أطروحة دكتوراه، التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة سانت كلمينس، العراق، 2015، ص 32.

- ✓ الخط الأول (الغربي) يتجه من تركيا إلى سوريا ثم إلى الأردن و إسرائيل وينتهي في الأراضي السعودية، يبلغ طوله 2700كم مربع، وينقل حوالي 3.5 مليون متر مكعب من المياه يوميا، ومن الملاحظ إن الأراضي الفلسطينية لم تذكر.
- ✓ الخط الثاني (الشرقي) يتجه من تركيا إلى الأراضي العراقية،ثم إلى الكويت فالسعودية وبقية دول الخليج وينتهي عند عمان يبلغ طوله 3900 كم مربع، وينقل حوالي 2.5 مليون متر مكعب من المياه يوميا.[1]

ولقي هذا المشروع تأييدا كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب التالية:

- ➢ إمداد إسرائيل وتزويدها بالمياه اللازمة.
- ➢ تقوية موقف تركيا (حليف لها) في منطقة الشرق الأوسط.
- ➢ إتاحة فرصة للشركات الأمريكية للاطلاع بدور أساسي في كل مراحل انجازه.
- ➢ يمنح إسرائيل مكاسب ومزايا على حساب الدول العربية.[2]

لكن المشروع تأجل بسبب رفض الأطراف العربية بحث التعاون الإقليمي المائي قبل الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة.[3]

ثانيا: مشروع قناة السلام

طرح هذا المشروع من قبل المهندس الإسرائيلي "بوازواتشل" بعد فشل مشروع أنابيب السلام ، وقد اعد معهد الدراسات الإسرائيلية في نيويورك مشروعا باسم "قناه السلام" يقوم المشروع بمد أنبوبين ينقلان المياه من بحيرة اتاتورك أو من نهري سيحان وجيحان على نهر الفرات إلى هضبة الجولان السورية بحيث يشكلان هناك شبه بحيرة مستطيلة بطول 60كم

[1] – عادل محمد العضايلة: **المرجع السابق**، ص 285.

[2] – محمد زنبوعة: **المرجع السابق**، ص 192.

[3] – غازي حسين: **الشرق الأوسط الكبير**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2015، ص 25.

وعرض 670 متر ويمد من الشمال إلى الجنوب ويشكل حاجزا مائيا بين سوريا وإسرائيل، ثم يتفرع منه أنبوبان احدهما يتجه غربا نحو طبرية لمصلحة إسرائيل، والأخر اتجاه نهر اليرموك لصالح كل من سوريا والأردن.

ومن مخاطر هذا المشروع أنه:

- ✓ يعطي إسرائيل الإمكانية النسبية في تحكم بمياه الفرات والمنحدرات الجنوبية لهضبة الجولان وعليه تصبح سوريا محاصرة مائيا.
- ✓ يمثل تنفيذه حدودا مائية ثابتة ونهائية بين هضبة الجولان المحتل كخطوط هدنة جديدة .
- ✓ تؤخذ المياه إلى إسرائيل من نهر الفرات وتبقى العراق في وضع مائي متأزم.[1]

ويمكن أيضا التماس التعاون الإسرائيلي – التركي من خلال زيارة الرئيسة وزراء تركيا السابقة (تانسوشيلر) إلى تل أبيب والاتفاق على مشاريع بين البلدين كمشاريع بيع المياه التركية.

ثالثا : مشروع نهر منخفجات

وقد اعترف الأتراك بالتفاوض المبدئي مع إسرائيل على إمدادها بالمياه نهر منخفجات بعد تخزينها، بعد مضي نحو شهرين على إعلان جريدة "دافار" الإسرائيلية عن تفاصيل المفوضات التي تم التباحث خلالها على قيام تركيا بإمداد إسرائيل لما يتراوح بين 250 إلى 400 مليون متر مكعب من المياه سنويا لمدة 20 عام، بسعر 2 دولار للمتر الكعب شاملة لتكاليف النقل وهو سعر يناهز نصف تكلفة تحليه المتر المكعب من ماء البحر وهو سعر

[1] – يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول: **اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية–الإسرائيلية**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 28–29.

يناهز نصف التكلفة تحليه المتر المكعب من ماء البحر، [1] على أن يتم الشحن تسليم في صهاريج مجهزة خصيصا لهذه الغاية من تصميم شركة كندية ويتم نقلها بحرا بسفن إسرائيلية.[2]

رابعا: مشروع الغاب

وبعد زيارة الرئيس الإسرائيلي "وايزمان " لتركيا عام 1994 ازداد الاهتمام بمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (الغاب) فدخلت إسرائيل بقوة للمساهمة والمشاركة في دعم هذا المشروع حيث لعبة الشركات والقطاع الخاص الإسرائيلي دورا كبيرا في المشروع من خلال توليدها مهام التدريب والتأهيل وعرض التقنيات الإسرائيلية.[3]

وسبقته عدة زيارات في هذا الصدد أهمها عقد اجتماع سنة 1991 بين رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز والرئيس التركي تورغوت اوزال، وفي هذا الاجتماع أعربت إسرائيل عن استعدادها للتعاون مع تركيا في تنفيذ هذا المشروع، وعليه قام مدير المصادر المائية في وزارة الزراعة الإسرائيلية عام 1992 بزيارة إلى تركيا واتفق على إعطاء دور بارز ومهم لإسرائيل فيما يخص دعم المشاريع المائية التركية، ثم أعقب ذلك قيام وفد إسرائيلي أخر مؤلف من 20 عضو بزيارة إلى أنقرة في 1993، واطلع خلالها على سير العمل والاستثمار في مشروع الغاب[4]، وفي هذا الصدد صرح السفير الإسرائيلي في تركيا عام 1999م قائلا :"أن الاقتصاديين التركي والإسرائيلي يكمل احدهما الأخر فتركيا لديها ما يمكن أن تستهلكه إسرائيل في المقابل حصول الأولى على أشياء تملكها إسرائيل ،معتبر تركيا تملك الأرض والماء

[1]– نضال احمد بدر بدر: **المرجع السابق**، ص 91.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي: **المرجع السابق**، ص 137.

[3] – صايل فلاح السرحان، خالد سلمان خالد: **المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية – الإسرائيلية وانعكاسها على العلاقات التركية العربية**، مجلة الدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 45، العدد4، 2018، ص 178.

[4] – يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول: **المرجع السابق**، ص 31.

وإسرائيل لديها التكنولوجيا زراعية متطورة" في عام 2000م شاركت 28 شركة إسرائيلية في تكوين اتحادات تركية مكلفة بوضع مشروع غاب موضع التنفيذ.[1]

تسعى الخطط التركية– الإسرائيلية إلى إفراغ سلاح النفط العربي من محتواه لحقيقي ومن قوته الفاعلة والضاغطة في السياسة الإقليمية والدولية، عبر إشهار تركيا للسلاح المائي المقابل وهذا يعني عملية مقايضة المياه بالنفط العربي الذي تستورده تركيا، الأمر الذي يمكن أن يحد من تأثير سلاح النفط العربي ويقلل من فاعليته وذلك بتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] – سمية حوادسي: **العلاقات التركية –الإسرائيلية في ظل الحكومة حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 27.

[2] – نضال احمد بدر بدر: **المرجع السابق**، ص 95.

خاتمة الفصل :

ومن خلال ما سبق نستنتج أن هنالك إدراك واضح للوضعية المائية لدولة فلسطين حيث تفطنت الحركة الصهيونية لأهمية المياه في تحقيق مشروعها الاستيطاني والتي تشكل بالنسبة إليها الوسيلة الوحيدة لجذب اليهود إلى فلسطين، هذا من جهة واستغلاله في الوظائف الاقتصادية من جهة أخرى.

وهذا ما دفع الكيان الصهيوني ساعيا للحصول إلى المياه بشتى الطرق، وإقامة علاقات مع دول منابع الأنهار لخدمة مشاريعها المائية.

الاستفتاح

الاستنتاج:

من خلال استقراءنا للموضوع نجد أن قضية المياه تكتسب أهمية بالغة وتوفرها يعني الحياة ونقصها أو سوء استخدمها يعني الفقر والفناء، إذ أصبح هذا العنصر يحتل الصدارة عند الدول الكبرى كهدف رئيسي يجب امتلاكه والسيطرة عليه، ومن أهم الاستنتاجات التي خلصت بها الدراسة ما يلي:

- ✓ يشهد الوطن العربي تحديات ومخاطر مائية، إذ يعاني من نقص في معدلات التساقط المطري التي تؤكد محدودية وشح الموارد المائية المتاحة، بالإضافة إلى طبيعة المناخ الجاف، في ظل الزيادة السكانية وزيادة المتطلبات المائية، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم هذه المخاطر بمرور الوقت.

- ✓ إن أزمة المياه بكل أشكالها أصبحت تلعب دورا خطيرا في التأثير على مجمل استقرار الوطن العربي عامة ومناطق الأحواض النهرية خاصة وذلك لما تحمله من أزمات داخلية ذات أبعاد اقتصادية سياسية واجتماعية.

- ✓ إن عدم امتلاك أغلب الأقطار العربية السيطرة الكاملة على منابع مياهها جعل قضية المياه العربية أكثر خطورة، وهذا ما جعل تركيا وإثيوبيا إضافة إلى غينيا وكينيا وأوغندا هم بلدان تتحكم بحوالي 60% من منابع الموارد المائية للوطن العربي.

- ✓ إن الأهمية الكبرى للأنهار الدولية في المنطقة العربية وخاصة مع التناقص الموارد المائية، وضرورة واستغلالها أدى إلى تصادم المصالح بين دول المنبع مع دول المصب الأمر الذي أدى إلى حدوث نزاعات وصراعات بينهم حول موضوع استغلال المياه.

- ✓ وجود ثغرات في الأسس القانونية من الاتفاقيات الدولية واضحة تؤطر لمسألة توزيع حصص مياه الأنهار الدولية، الأمر الذي تستغله الدول المنبع في استيلاءها على حق دول المصب من المياه سواء في نهر النيل أو نهري الدجلة والفرات.

- ✓ في ظل غياب إطار قانوني يجمع بلدان الحوض النهري بشان الانتفاع مياه نهر النيل ونهري الدجلة والفرات، ويقسم الحصص المائية بطريقة عادلة، تشير إلى اندلاع نزاع إقليمي بين دول الأحواض نهرية السابقة، على غير أن كل الاتفاقيات الموقعة مسابقا عليها لم تكن شاملة لكل الدول أو لم يتفق عليها جميع الدول النهرية إضافة إلى كون معظمها تم عقده من طرف الاستعمار لخدمة مصالحه فقط الأمر الذي أفرز بلورة حوافز ومؤثرات نزاعية بين مختلف الدول النهرية المشاطئة.

- ✓ تعتبر منطقة حوض النيل وحوض نهري الدجلة والفرات مسرحا أساسيا لأزمة المياه في الوطن العربي حيث برزت مظاهرها جليا في العقود الأخيرة ومازالت هذه المشكلة قائمة ليومنا هذا من خلال المشاريع التي تقوم بها دول المنبع وعلى رأسها مشروع سد النهضة الإثيوبي ومشروعي سد أتاتورك وسد أوسلو التركية.

- ✓ سعي دول المنابع لأنهار قيد الدراسة جعل عنصر المياه ورقة ضغط على دول المنبع وذلك بهدف التحكم فيها.

- ✓ على رغم المحاولات التسوية بين الدول الحوض النهري إلا أنها لم تصل لحل يرضي جميع الأطراف النهرية بحيث نجد مصر سعت جاهدة لحل الخلاف مع إثيوبيا وذلك باللجوء إلى المفاوضات بطريقة سلمية للوصول إلى تقسيم مياه نهر النيل بين دول الحوض بتساوي، وكذلك جهود كل من سوريا والعراق لإيجاد حل مع تركيا لتقاسم مياه نهري الدجلة والفرات التي تعتبرهما تركيا ملكا لها وهما عابرين للحدود فقط ليس دوليين.

- ✓ محاولة بعض الدول المنابع وضع اقتراحات تسعى من خلالها تطبيق اقتراح تسعير المياه وجعلها سلعة تباع وتشترى مثله مثل النفط وذلك لخدمة مصالحهم الشخصية ونجد على رأس هذه الدول تركيا بإيعاز من الكيان الصهيوني.

- ✓ ظهور الكيان الصهيوني في المنطقة العربية وقيامه بمخططات كبيرة في مجال المياه وسعيه لسيطرة على الموارد المائية العربية وذلك لتحقيق أهدافها في مجال الزراعي والاقتصادي والتحكم في الدول العربية عن طريق التحكم في المياه إضافة إلى توفير هذا العنصر يساعد في جذب و إقناع اليهود للهجرة إلى أراضي الفلسطينية المحتلة.

- ✓ لعبت سياسية إسرائيل في تأجيج الصراعات بين الدول النهرية من خلال قيام بعلاقات مع دول المنبع خاصة تركيا وإثيوبيا، إذ هدفت من خلال هذه السياسة إلى حماية وجودها في المنطقة، من خلال الحرص على إثارة خلافات وتوترات وخاصة بين مصر ودول حوض النيل لاسيما إثيوبيا، وتحريض تركيا على سوريا والعراق.

- ✓ إن مشكلة المياه بما في ذلك مشكلة نهر النيل ونهري الدجلة والفرات، ذات بعد سياسي حيث أصبح هذا العنصر أساس تحديد مستقبل العلاقات بين الدول وأصبحت المياه أحد الركائز الأساسية للأمن القومي لدول.

- ✓ وعلى الرغم من تأزم الوضعية المائية في المنطقة بين دول حوض، إلا أن هناك حلول اقتصادية وتقنيات بعيدة عن الجوانب السياسية والأمنية، كمبدأ الحوافز المالية وتحسين العلاقات التجارية وتبادل المنفعة والحوافز الاقتصادية وإتباع لحلول رشيدة واستخدام حلول الترشيدية، واستخدام تقنيات حديثة لري وتحليه المياه المالحة وتنقية مياه الصرف الصحي، ويبقى التعاون المشترك بين دول النهر هو الحل الأمثل.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: خريطة دول الوطن العربي .

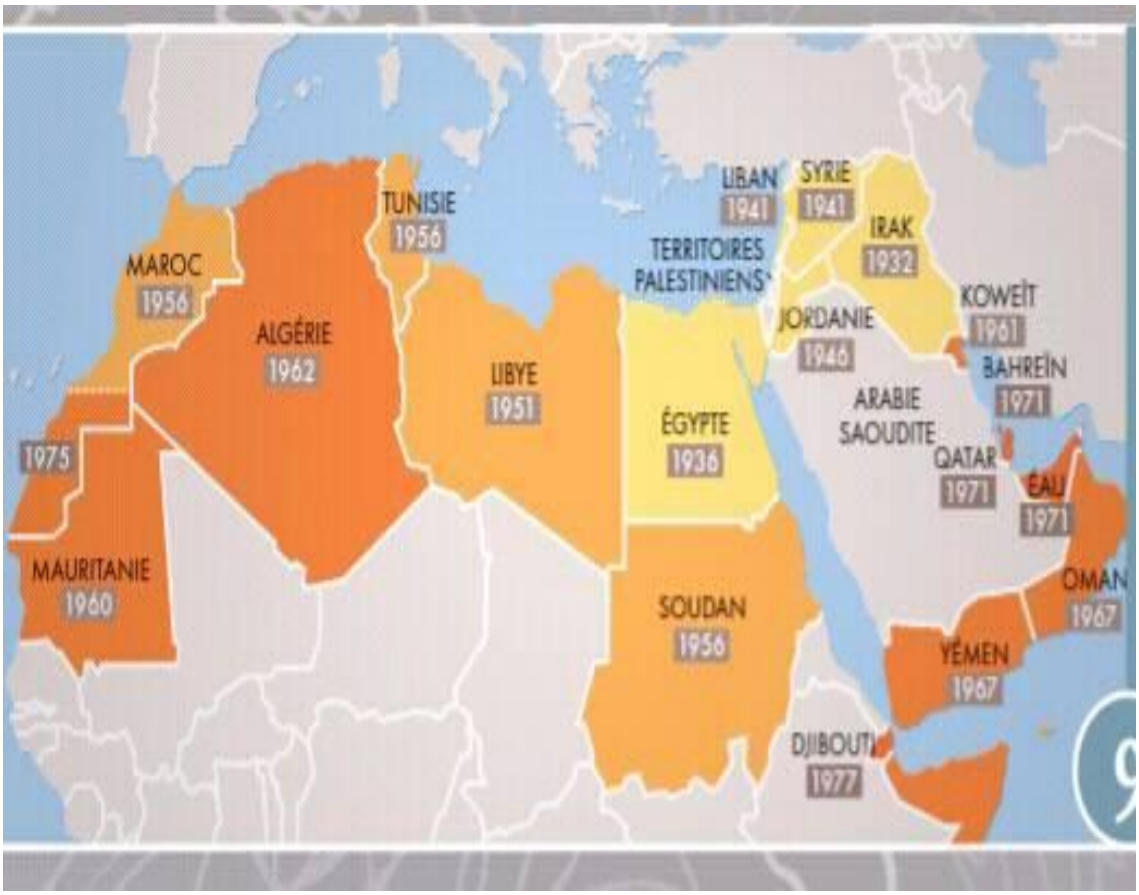

Mathieu cuvdere avec la colloration de Lynne fraujie : **Atlas des pays arabes**, éditions autrement France, 2012, p 3.

الملحق رقم 02: خريطة الأقاليم المناخية في الوطن العربي .

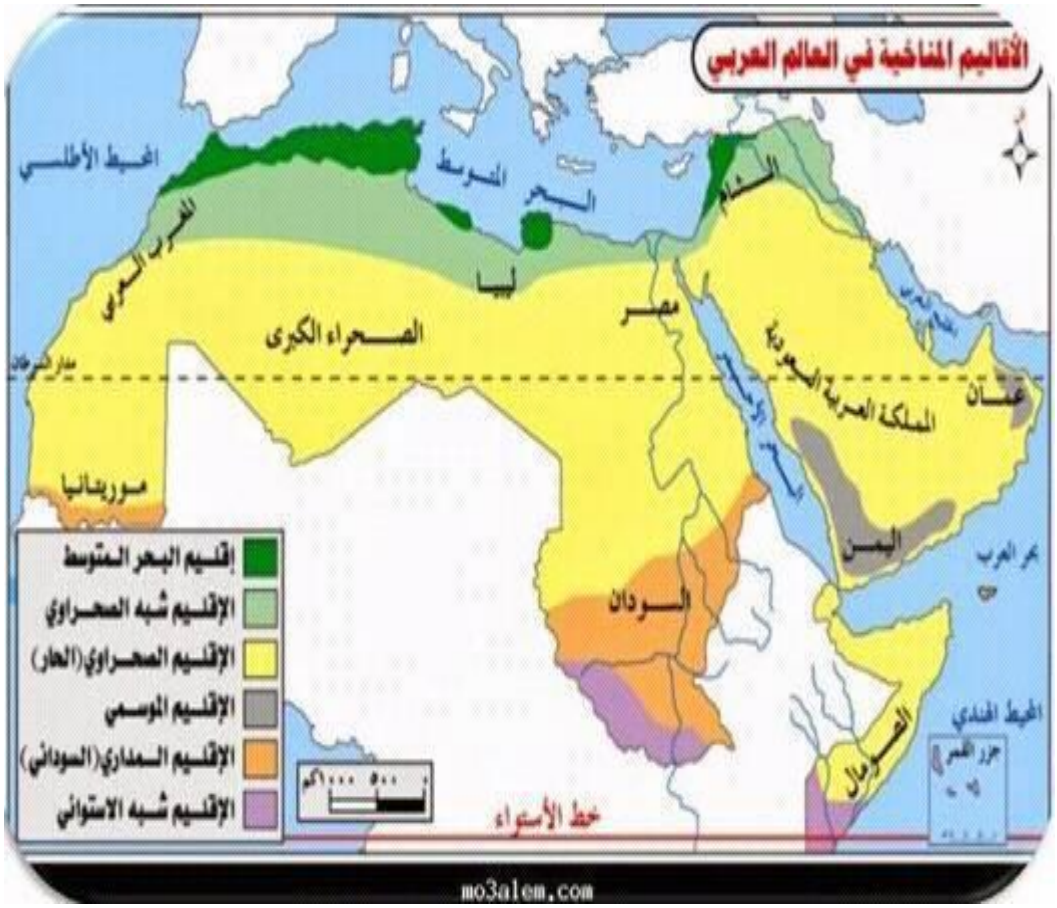

المصدر: عادل كدودة: **المرجع السابق،** ص 224.

الملحق رقم 03: خريطة توزيع تساقط الأمطار في الوطن العربي .

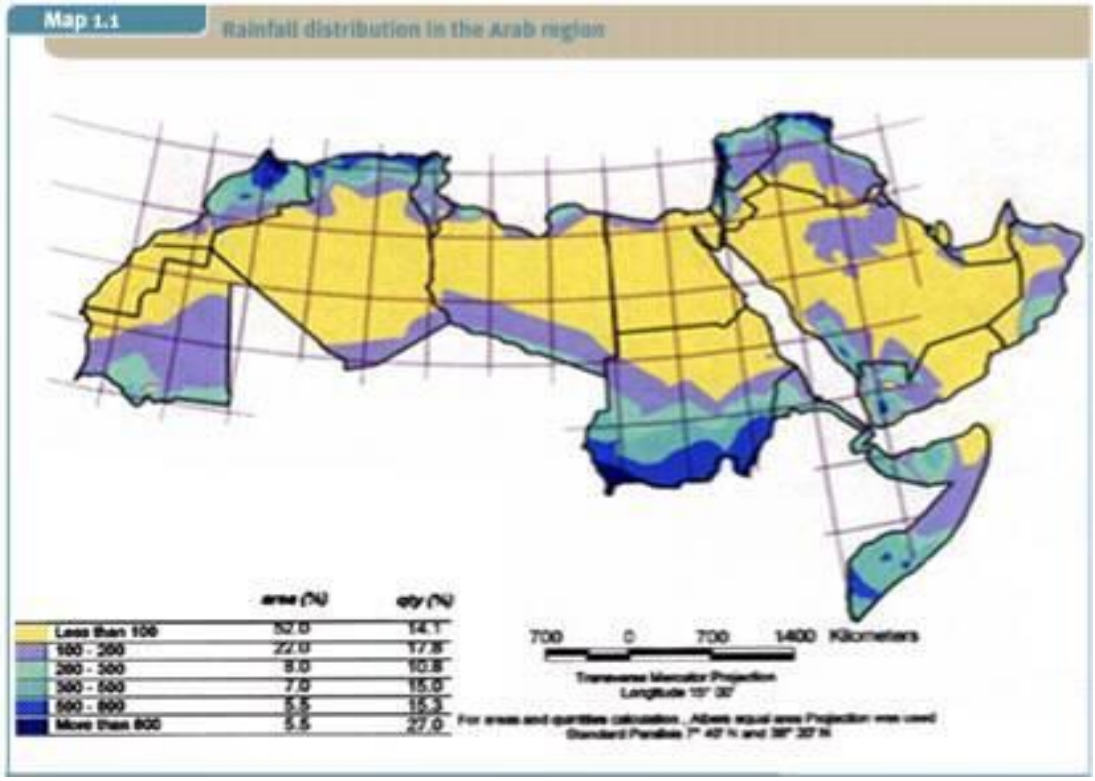

The United nations développement programme : **water covrance in the arabe région**, United nations publication, new york , USA, 2013, p 11.

الملحق رقم 04: خريطة دول حوض نهر النيل.

المصدر: ليلى العجال: **المرجع السابق،** ص 192.

الملحق رقم 05: مخطط يمثل روافد نهر النيل.

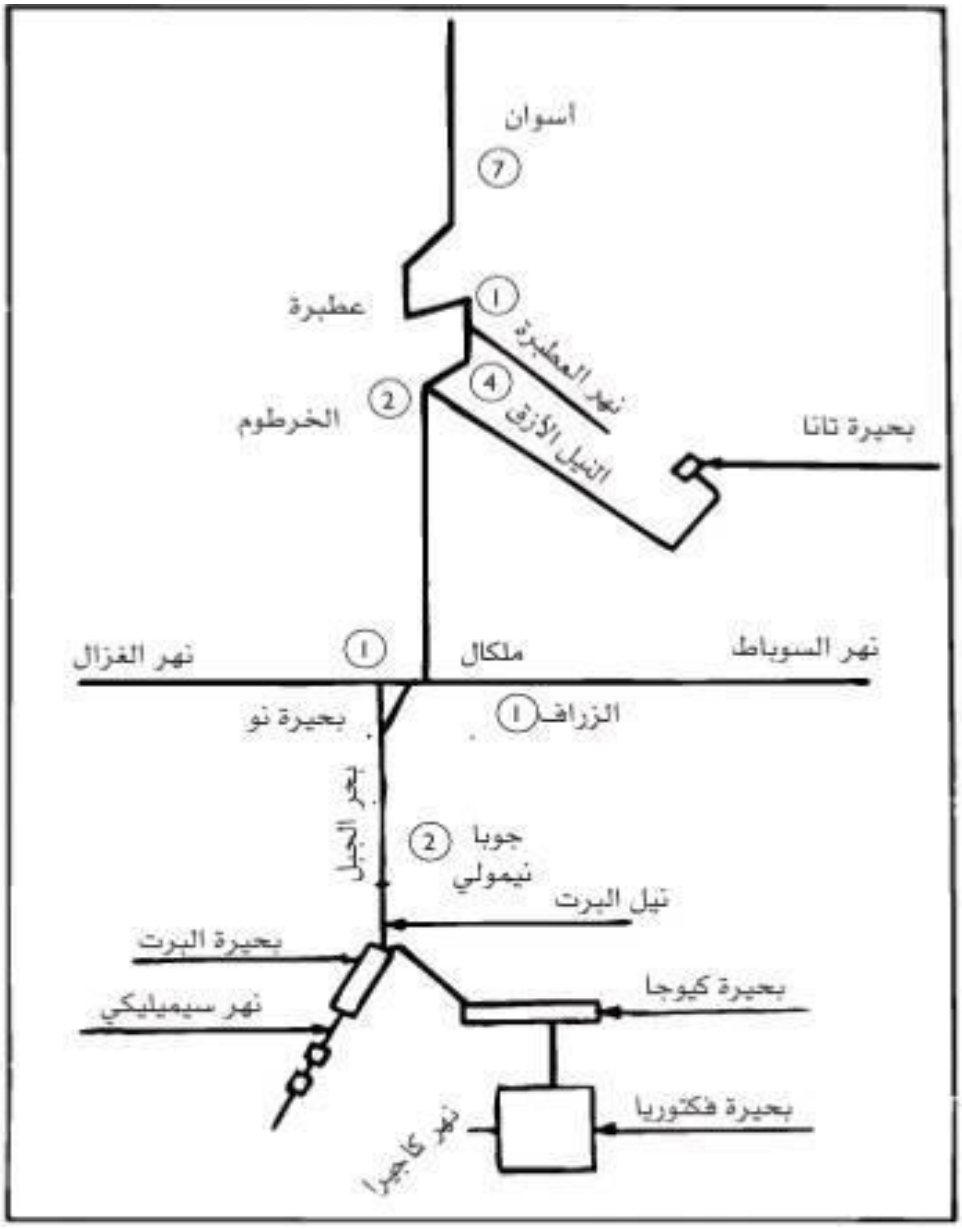

المصدر: سامر المخيمر، خالد حجازي: **المرجع السابق،** ص 19.

الملحق رقم 06 : خريطة دول نهر الدجلة والفرات وروافدهما.

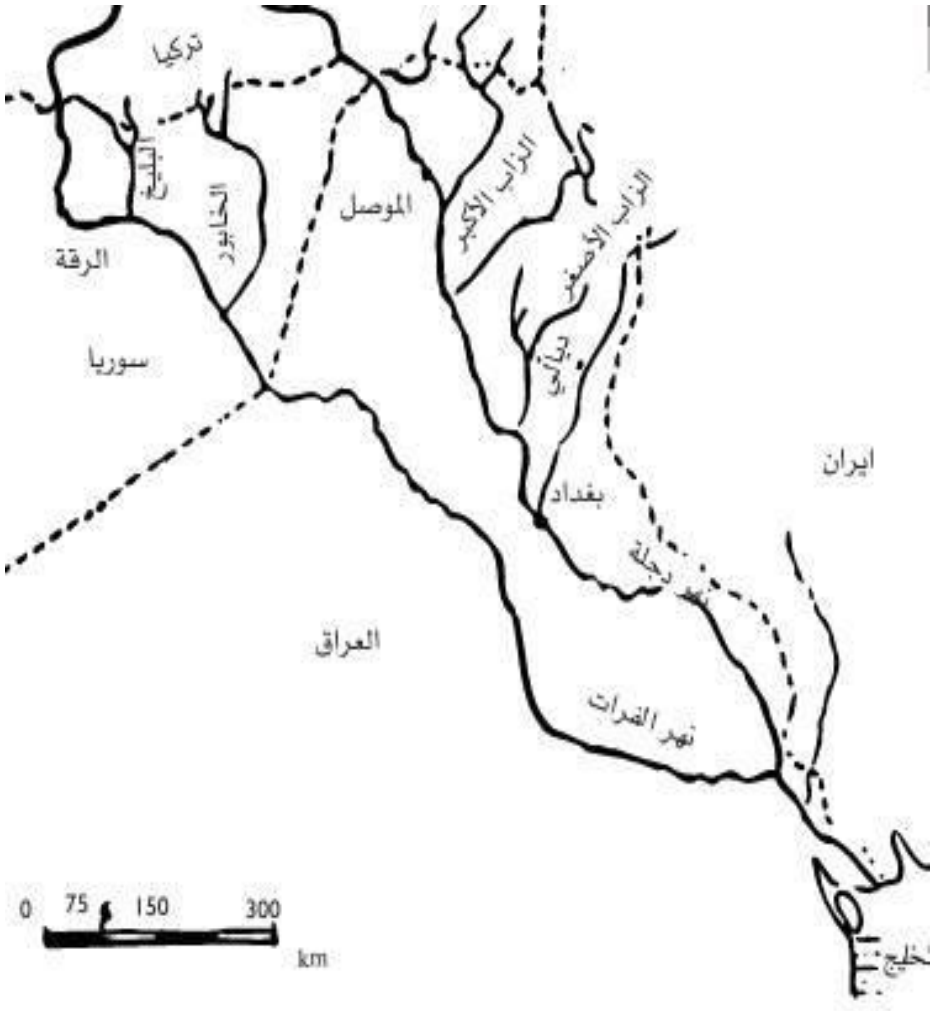

المصدر: نضال احمد بدر بدر: **المرجع السابق،** ص 06.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القران الكريم

ثانيا: المراجع بالعربية:

الكتب:

1. أبو مازن محمود عباس: **الحركة الصهيونية في أدبيات لينين**، ط2، دار بيلسان، رام الله فلسطين،2011.

2. او- اوكدي: ترجمة توفيق على منصور، **تاريخ حوض النيل وبحيرة فيكتوريا كما توضحه الاتفاقيات (ضمن كتاب نهر النيل)** المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

3. جبران عيسى: **أعظم شخصيات في التاريخ**، دار الأهلية لنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

4. جون مارتن ترونداالن: ترجمة مجدي حنفي، **المياه والسلام من اجل الناس حلول ممكنة للنزاعات المائية في الشرق الأوسط**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة فرنسا 2010.

5. الحلاق حسان: **قضايا العالم العربي**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2007.

6. حميدة عبد الرحمان: **جغرافية الوطن العربي**، دار الفكر سوريا، 1997 .

7. الخولي حسن صبري: **فلسطين بين المؤامرات الصهيونية والاستعمار**، المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، د،ب،ط، 1968.

8. الخولي حسن صبري: **سياسة الاستعمار والصهيونية اتجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**،دار المعارف، مصر، 1973.

9. خير الله خليل: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية جامعة الدول العربية بيروت، لبنان، 2016.

10. رشدي سعيد –آخرون–: **أزمة المياه في الوطن العربي**، دار الأمين، مصر، 2006.

11. زريق المخادمي عبد القادر: **الأمن المائي بين الحاجيات والمتطلبات**، دار الفكر المعاصر، دمشق سوريا، 1999.

12. سالمان عبد العاطي بدر: **الصراع على المياه في المنطقة العربية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2010.

13. سايغ أنيس، ترجمة، حمزة شعبان سايغ، **يوميات هردزل**، مركز الأبحاث منضمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1968.

14. سلامة رمزي: **مشكلة المياه في الوطن العربي**، دار منشاة المعارف بالإسكندرية مصر، 2001.

15. سمير احمد: المبادئ **والإحكام السابقة في القانون الدولي التي تحكم المشاركة في مياه النيل (ضمن كتاب نهر النيل)**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2010.

16. سمير الهادي سليمان الشكري: **القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه**، دار العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2014.

17. العباسي سالم الياس محمد: **دور المياه في إستراتجية إسرائيل التوسعية**، دار اليازوري، عمان، 2014.

18. عزة احمد عبد الله: **جغرافية الوطن العربي**، دار المهندس، د بلد، 2013.

19. العضايلة عادل محمد: **الصراع على المياه في الشرق الأوسط**، دار الشروق، عمان الأردن، 2005.

20. علوش ناجي: **الوطن العربي الجغرافي الطبيعية والبشرية**، مركز الدراسات لوحدة العربية، بيروت، 1986.

21. علي حسن موسى، شاهر جمال أغا: **جغرافية الوطن العربي**، المنشورات الجامعية، ط 5، دمشق، سوريا، 2010.

22. عوش عبد الفتاح: **جذور القضية الفلسطينية**، ط3، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.

23. غازي حسين: **الشرق الأوسط الكبير**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2015.

24. غزالي محمود، **النزيف بث في حروب الغذاء والمياه والنفط على العالم العربي**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1999.

25. فاطمة عبد الحميد فرحات: **تطور القضية الفلسطينية**، الهيئة العامة لشؤون المطابع القاهرة، 1981.

26. قاسم كمال: **دولة اليهود**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1997.

27. لزوكة محمد خميس: **جغرافية العالم العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

28. محمد جابر سامية: **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003.

29. مخيمر **سامر**، حجازي خالد: **أزمة المياه في المنطقة العربية**، دار العالم المعرفة د ب، 1996.

30. منذر خدام: **الأمن المائي العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2001.

31. ميغان دايسن، خير بير كامب، جون سكا نلن: ترجمة فراس عبد الهادي، **الجريان** الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، الأردن، 2003.

32. الهيثي صبري فارس،حسن ابو سمور: **جغرافية الوطن العربي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، 1999.

33. يسري إبراهيم: **النيل وسد النهضة**، المعهد المصري لدراسات سياسية والإستراتجية ج3، مصر، 2016.

الملتقيات:

1. بوخلخال يوسف محمد، **الأمن المائي في الوطن العربي الواقع والرهانات**، محور المشاركة واقع ومتطلبات الأمن في الوطن العربي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، 2015.

2. بوفاس الشريف: **الأمن المائي في الوطن العربي الواقع والتحديات**، اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة نحو تحقيق، المركز الجامعي محمد شريف مساعدية سوق هراس.

3. بوكساني رشيد، فراح رشيد، فرحي كريمة: **الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتحديات التي تواجهها في المنطقة العربية**، الملتقى العلمي الدولي لإدارة المياه والتصحر الذي ينظمه الاتحاد الاوروعربي للجيوماتيك المنعقد في الحمامات بتونس 01-05 افريل، 2015.

4. سليم عباس عبد العالي: **الموارد المائية المشتركة العربية والقانون الدولي للمياه ودورها في الوطن العربي**، الندوة البرلمانية العربية الخامسة، دمشق 1997.

5. الشراقي عباس محمد: **تداعيات سد النهضة الإثيوبي علي الأمن المائي المصري** معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، المؤتمر الدولي 15 لعلوم المحاصيل 10/1/ 2018.

6. العنكبي نزار جاسم: **القواعد والقانون الدولي بشان استغلال الموارد المائية المشتركة لإغراض غير الملاحة**، الاتحاد البرلماني العربي، دمشق، 1997.

7. مروان بدر: **العلاقات بين دول حوض النيل بين الأزمة والطرق المستقبلية**، المؤتمر السنوي للمجلس المصري، مصر، 2017.

الرسائل الجامعية:

1. احمد بدر بدر نضال: **الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حض الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية**، مذكرة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

2. بورغدة نور الهدى، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية والمستدامة والأمن الغذائي –حالة الجزائر–** مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

3. حوادسي سمية: **العلاقات التركية –الإسرائيلية في ظل الحكومة حزب العدالة والتنمية** مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

4. ديدوح عبد الرحمان: **إستراتجية المياه الجزائر نموذجا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة وهران، 2014.

5. سلامة ياسر إبراهيم عمر: **السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية**، مذكرة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.

6. سليمان على عبد القادر بديعة: **أثر أزمة المياه على الاستقرار في الشرق الأوسط** أطروحة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019.

7. شرمالي تسعديت: **أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية** "حوض النيل نموذجا" مذكرة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014.

8. صبحي الشراب هاني نبيل: **الأمن المائي العربي "نهر النيل نموذج"**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2015.

9. العزي سلمان علي حسين: **إسرائيل والتحولات السياسية**،في البلدان العربية منذ عام 2010، أطروحة الدكتوراه، قسم السياسة الدولية، جامعة النهرين، العراق، 2015.

10. علقم فرحان موسى حسين: **النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أسلو المخزون المائي نموذجا**، مذكرة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس فلسطين، 2013.

11. الغول يسرى عبد الرؤوف يوسف: **اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية–الإسرائيلية**، مذكرة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

12. كدودة عادل: **اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

13.الكعيبر هاني فهاد: **الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الصهيوني في مرحلة السلام**، مذكرة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط 2013.

14.لعجال ليلى: **الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي**، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018.

15.محمد مصطفى محمد مصطفى: **الاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه النيل**، مذكرة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017.

16.المحمدي مناور عبد حمد: **الإدارة المتكاملة للموارد المائية في محافظة الانبار** أطروحة الدكتوراه، التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة سانت كلمينس، العراق، 2015.

17.محي الدين محمد داوود انتصار: **دور المياه في الصراع العربي التركي**، مذكرة الماجستير كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية،جامعة الخرطوم، السودان، 2005.

18.معاضة منصور، **سعد العمري الإرهاب الصهيوني في فلسطين (1948م-1393هـ)** مذكرة الماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية 2006.

19.مكيكة مريم: **الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية**، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر 2019.

20. وفاء عباس حسن احمد: **السياسة الإسرائيلية تجاه القرن الإفريقي (فترة ما بعد الحرب الباردة)**، مذكرة الماجستير، العلاقات الدولية، 2008.

21. يوسف ادم محمد: **أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل**، مذكرة الماجستير، كلية الشريعة والقانون، جامعة إفريقيا العالمية الخرطوم، السودان، 2019.

المجلات العلمية:

1. إبراهيم احمد سعيد، **تحديات الأمن المائي العربي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31 العدد 1و2 ،**2015**.

2. أبو حامد فريد سليم: **المسالة المائية في الوطن وتحديات المستقبل** ، sudan enguneeing, journal, volume50, no 42

3. أبو زيد احمد محمد: **الضفة الأخرى: الرؤية الإثيوبية، للصراع على مياه النيل**، مجلة السياسات العربية، العدد8 دبي مارس، 2014.

4. حاضر ظاهر محمد القيسي: **إدارة الموارد المائية في الوطن العربي**، كلية التربي، جامعة تكريت، 2013.

5. حميدان عدنان عباس، خلف مطر الجراد: **الأمن المائي العربي ومسالة المياه الوطن العربي**، مجلة جامعة دمشق لعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 22، العدد 2، دمشق 2006.

6. خالد وليد محمود: **التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، إثيوبيا دراسة حالة**، مركز الجزيرة للدراسات، 23 جانفي، 2012.

7. الخزاعلة يوسف احمد: **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002-2015)**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الهاشمية الأردنية، المجلد 45، العدد4.

8. زنبوعة محمد: **الأمن المائي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 23، العدد الأول، 2007.

9. السرحان صايل فلاح، خالد سلمان خالد: المتغيرات السياسية **والأمنية للعلاقات التركية – الإسرائيلية وانعكاسها على العلاقات التركية العربية**، مجلة الدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 45، العدد4، 2018.

10.السيد داود محمود: **اتفاق عنتيبي 2010 ومحاولة الوصول الى نظام جديد لاستخدام مياه نهر النيل**، مجلة الحقوق، المجلد 11، العدد 1، 2012.

11.شراقي عباس محمد: **هيدرولوجية نهري النيل والكونغو وإمكانية الربط بينهما**، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، جامعة القاهرة، المجلد 1، عدد 2، 2013.

12.سليمان على عبد القادر بديعة: **أفاق وحلول للازمات المائية بدول حوض نهر الفرات**، مجلة جيل لدراسات والعلاقات الدولية، العدد 24، يوليو، 2019.

13.شكراني الحسين: **العدالة المائية من المنظور القانون الدولي**، مجلة الرؤى استراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سبتمبر، 2013.

14.الشمري احمد جاسم إبراهيم: **سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي (سوريا – العراق)**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد 02، 2020.

15.عبيد حداد حامد: **تحديات الأمن المائي للعراق (حوضي الدجلة والفرات)**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 51.

16.عبيد حمد صباح: **مقارنة بعض الخصائص مياه نهر الدجلة مع نهر الفرات** مجلة جامعة الأنبار للعلوم الصرفية، مجلد 9، العدد 3،2015.

17. حاضر ظاهر محمد القيسي: **إدارة الموارد المائية في الوطن العربي**، كلية التربية جامعة تكريت، 2013.

18.عكاب حسون خالد، أسماء عامر عبد الله رجا: **موقف القانون الدولي من استغلال الأنهار الدولية**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كريت.

19.علام وائل: **العلاقة بين مبدأ الانتفاع المنصف ومبدأ عدم الإضرار في القانون الأنهار الدولية**، مجلة الحقوق كلية القانون جامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 12 العدد 2.

20.غلام عادل عبد الرشيد: **مشكلة الأمن المائي وسبل الحد منها بين التراث والمعاصرة** المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 32، العدد 28، الرياض، 2017.

21.كفاح محمد حسيان: **تقييم الوضع المائي في سورية من خلال تطبيق مبدأ المياه الافتراضية في القطاع الزراعي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 28، العدد 1، 2012.

22.المعالج محمد، صالح بو قشة: **واقع وآفاق، تحليه المياه في الوطن العربي ومدى إمكانية استخدام الطاقات المتجددة**، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، جامعة الدول العربية.

23.النعيمي زياد عبد الوهاب: **التعاون الإقليمي بين الدول المتشاطئة وفق أحكام القانون الدولي**، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 9 (27)، جامعة الموصل.

24.نوار جليل هشام: **دوافع الصراع ومحفزات التعاون على نهري الدجلة والفرات** مركز المستنصرية لدراسات العربية والدولية العراق، العدد 43.

25.يونسي صبرينة: **المعضلة المائية في الوطن العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق هراس الجزائر، 2017.

الموسوعات:

مصطفى احمد احمد، حسام الدين إبراهيم عثمان: **الموسوعة الجغرافية**، دار العلوم لنشر والتوزيع، ج 1، القاهرة، مصر، 2004.

التقارير:

1. حزب التحرير: **سد النهضة ونذر حرب المياه تفريط الحكام وواجب الأمة**، ولاية السودان، سبتمبر، 2017.

2. عبد الله عرعر: **إدارة المياه الجوفية في منطقة الشرق الأوسط**، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة القاهرة، مصر، 1997.

3. لجنة مخصصة بتكليف مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، **جغرافية الوطن العربي**، وزارة التعليم، مركز المناهج والبحوث التربوية، ليبيا، 2020.

4. منضمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: **الري في إقليم الشرق الأوسط**، تقرير المياه 34 منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2011.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

باللغة الانجليزية:

1. Office of the deputy chief of staff for intelligence us army training and doctrine command ft. Leavenworth. Kansas: **Arab cultural awareness 58 factsheets.** Tradoc dcsing handbook no 2. January.

2. Scws-bgr cooperation, Bierut lebanan: **glossary of shared water resources**, United Nations economic and solal commission for western asia escwa, newyork, 2012.

3. The Food agriculture organisation of the United Nations and .the Delft institule for water education.
Water accountiong in the Nile river basim. FAO the dlft 2020.

4. The United Nations development, programme, **water coverance in the arab region,** United nations publications, new York, usa, 2013.

باللغة الفرنسية:

5. Mathieu cuvdere avec la colloration de lynne, fraujie: **atlas des pays arabes**, éditons autremrnt, France, 2012.

المواقع الالكترونية:

1-طلاب برنامج الانتساب: **جغرافية الوطن العربي،** الفصل الثاني للعام الجامعي 1432 1433، تاريخ الزيارة 08/ 06/ 2021.

http://swideg-geography.blogapot.com/2014/12/blog-post_9.html

الفهارس

الفهارس

فهرس الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي	22-23
02	مشاريع استغلال مياه النيل	49-50
03	دول حوض النيل	51-54
04	المشاريع المنجزة على نهري الدجلة والفرات	65-66
05	أهم مشاريع المائية الإسرائيلية	88

فهرس الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مخطط المشروع المائي الإسرائيلي	83

فهرس الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	خريطة دول الوطن العربي	**103**
02	خريطة الأقاليم المناخية في الوطن العربي	**104**
03	خريطة توزيع تساقط الأمطار في الوطن العربي	**105**
04	خريطة دول حوض نهر النيل	**106**
05	مخطط يمثل روافد نهر النيل	**107**
06	خريطة دول نهري الدجلة والفرات وروافدهما	**108**

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: جغرافية الوطن العربي	
تمهيد	09
المبحث الأول: التعريف بالوطن العربي	10
المطلب الأول: موقع الوطن العربي	10 – 11
المطلب الثاني: الخصائص الطبيعية للمنطقة	12 – 15
المطلب الثالث: التوزيع السكاني في الوطن العربي	15 – 18
المبحث الثاني: الموارد المائية في الوطن العربي	19
المطلب الأول: الموارد المائية التقليدية	19 – 23
المطلب الثاني: الموارد المائية الحديثة (الغير تقليدية)	23 –25
المبحث الثالث: مشكلة المياه في الوطن العربي	26
المطلب الأول: أسباب المشكلة	26 – 28
المطلب الثاني: مظاهر الأزمة المائية في الوطن العربي	28 –31
المطلب الثالث: الحلول والمشاريع المقترحة للحد من نقص المياه	32 – 33
خاتمة الفصل	34
الفصل الثاني: الصراع العربي حول المجاري المائية مع الدول غير العربية (نهر النيل ونهري الدجلة والفرات)	
تمهيد	36

المبحث الأول: الإطار القانوني للأنهار المشتركة	37
المطلب الأول : تعريف الأنهار الدولية	39 – 37
المطلب الثاني: المبادئ القانونية	41 – 39
المطلب الثالث: القوانين والقواعد المنظمة لمياه الأنهار الدولية	44 – 41
المبحث الثاني: الصراع حول مياه نهر النيل	45
المطلب الأول: تعريف بنهر النيل	54 – 45
المطلب الثاني: مظاهر الصراع (العلاقات بين دول حوض النيل)	57 – 55
المطلب الثالث: الاتفاقيات المنظمة لمياه نهر النيل	61 – 57
المبحث الثالث: الصراع حول مياه نهري الدجلة والفرات(تركيا، سوريا، العراق)	62
المطلب الأول: التعريف بنهري الدجلة والفرات	68 – 62
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين تركيا والعراق وسوريا	70 – 68
المطلب الثالث: القواعد والمعاهدات بين دول الحوض لتقسيم المياه	72 – 71
خاتمة الفصل	73
الفصل الثالث: دور الكيان الصهيوني في أزمة المياه العربية	
تمهيد	75
المبحث الأول: نظرة الكيان الصهيوني للمياه	76
المطلب الأول: نشاه الكيان الصهيوني	79 -76
المطلب الثاني: المياه في الفكر الصهيوني	81 – 79
المطلب الثالث: السياسة الإسرائيلية للحصول على المياه	88 – 82
المبحث الثاني: التدخلات الإسرائيلية المتبعة في أزمة مياه النيل والدجلة والفرات	89
المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية حول مياه النيل	92 – 89

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية التركية حول مياه نهري الدجلة والفرات	92 – 96
خاتمة الفصل	97
الاستنتاج	99–101
الملاحق	103–108
قائمة المصادر والمراجع	110–121
الفهارس	123–126
الملخص	127

الملخص:

الدراسة تناولت موضوع مهم وهو مشكلة المياه في الوطن العربي وإبراز أبعادها السياسية، بحيث تعتبر الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية في العالم عامة والوطن العربي خاصة.

ان الطلب المتزايد على المياه في ظل التزايد السكاني ومحدودية الموارد ،أدى إلى تفاقم الأزمة المائية في المنطقة العربية، وظهور نزاع بين الدول حول المياه والأنهار الدولية واستخدامها، خاصة ما يتعلق بمياه نهر النيل ونهري الدجلة والفرات.

كان لإسرائيل دور هام في تأزم الوضع المائي في المنطقة العربية من خلال سياستها المائية التي تقوم على التوسع والاستيلاء على المنابع المائية وذلك بهدف تحقيق أمنها المائي.

ABSTRACT :

The study dealt with an important topic is the problem of water in the arab world , with their politic dimensions, water resources are among the most important naturel resources in the world in general and the arab region in particular.

The growing demand for water in a growing population, with the limitation of resources, has exacerbated the water crisis in the region, the emergence of a dispute over and use of international waters and Rivers, especially the Nille river, Tigris and Eughrates Rivers.

Israel has played a partin the creation of waterproofing through its Policy of expansion and takeover to achieve its Security water.